دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية

إعداد

د/ حنان عبد الستار محمود

مدرس بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة أسوان

دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية

د/ حنان عبد الستار محمود

الملخص:

الكراسي البحثية عبارة عن برامج بحثية أو أكاديمية في الجامعة، الهدف منها تطوير الفكر وإثراء المعرفة الإنسانية، وخدمة قضايا التنمية المحلية وقضايا المجتمع المدني، ويتم تمويلها من خلال ممول، وتتخذ شكل منحة نقدية دائمة أو مؤقتة.

وقد هدف البحث الحالي إلى: الوقوف على الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة، والتعرف على نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، بالإضافة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان، والتعرف على ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية، ثم طرح تصور مقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان، وبما يتفق وظروف المجتمع المصري، وقد استخدم البحث المنهج المقارن لملاءمته لطبيعة هذا البحث.

وقد تضمن البحث ثمانية أقسام كالتالي؛ القسم الأول: الإطار العام للبحث، القسم الثاني: الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة، القسم الثالث: نظام الكراسي البحثية في كندا، القسم الرابع: نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان، القسم الخامس: تحليل مقارن بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان، القسم السادس: ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية، القسم السابع: نتائج البحث، القسم الثامن: التصور المقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان.

كما توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن منظومة البحث العلمي في مصر تعاني من قلة وجود شراكات فاعلة بين مؤسسات البحث العلمي، والقطاعات

الاقتصادية التي لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث العلمي، وضعف البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير البحث العلمي في مصر، مما أدى إلى ضعف قاعدة البيانات لدى المؤسسات البحثية المختلفة في مصر، وبالتالى ضعف القدرة على دعم اتخاذ القرار، كما توصل البحث إلى وجود نماذج رائدة لنجاح وتميز كراسي البحث، فعلى سبيل المثال توجد التجربة الكندية، وتجربة سلطنة عمان، وتجربة المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وتجربة كراسي البحث في جامعات جنوب أفريقيا، حيث أحرزت تلك التجارب في اقتصاديات هذه الدول نجاحات من وراء إنشاء وإدارة برامج متخصصة لكراسي البحث، مما تطلب ضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات هذه الدول في وضع تصور مقترح لنظام الكراسي البحثية في مصر.

الكلمات المفتاحية: الكراسي البحثية – كندا – سلطنة عمان – جمهورية مصر العربية.

A comparative study of the Research Chairs System in Canada and Oman and the possibility of benefiting from it in the Arab Republic of Egypt

Prepared by

Dr. Hanan Abdelsattar Mahmoud

Lecturer of Comparative

Education and Educational Administration

Faculty of Education- Aswan University

Abstract

Research chairs are research or academic programs at the university, the aim of which is to develop thought, enrich human knowledge, serve local development issues and civil society issues, and are funded by a funder, and take the form of a permanent or temporary cash grant.

The current research aimed to: identify the theoretical foundations of research chairs in contemporary educational literature, and identify the system of research chairs in both Canada and Oman in the light of the influential cultural forces and factors, in addition to identifying the similarities and differences between the system of research chairs in both Canada and Oman, and to identify the features and problems of the scientific research system in the Arab Republic of Egypt, then put forward a proposed conception of the system of research chairs in the Arab Republic of Egypt, in light of the experiences of Canada and Oman, and in accordance with the conditions of Egyptian society. The research used the comparative method for its suitability to the nature of this research**.**

The research included eight sections as follows: The first section: the general framework of the research, the second section: the theoretical foundations of research chairs in the contemporary educational literature, the third section: the system of research chairs in Canada, the fourth: the system of research chairs in Oman, and the

fifth: a comparative analysis between the system of research chairs in each of Canada and Oman, Section VI: Features and problems of the scientific research system in the Arab Republic of Egypt, Section VII: Research results, Section VIII: The proposed vision for the system of research chairs in the Arab Republic of Egypt, in light of the experiences of Canada and Oman.

The research also reached a number of results, the most important of which are: that the scientific research system in Egypt suffers from a lack of effective partnerships between scientific research institutions and economic sectors that are directly or indirectly related to scientific research, and the weakness of the infrastructure and information needed to develop scientific research in Egypt, which led to the weakness of the database of the various research institutions in Egypt, and consequently the weakness of the ability to support decision-making, The research also found the existence of pioneering models for the success and excellence of research chairs. For example, there are the Canadian experience, Oman experience, the experience of the Kingdom of Saudi Arabia, the Hashemite Kingdom of Jordan, and the experience of research chairs in South African universities. These experiences in the economies of these countries have achieved successes from Behind the establishment and management of specialized programs for research chairs, which required the need to benefit from the experiences and expertise of these countries in developing a proposed vision for the research chairs system in Egypt.

.

Keywords: research chairs - Canada - Oman - Arab Republic of Egypt.

القسم الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

يعيش العالم منذ مطلع الألفية الثالثة موجة من التغيرات والتحولات الشاملة والمتلاحقة، التي تركت تأثيراتها على التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولعل أبرز هذه التغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي، وثورة المعرفة والاتصالات، وهيمنة النظام العالمي الجديد، والتغيرات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

وتعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية التي تهدف لتحقيق التنمية، من خلال قيامها بإحدى وظائفها الأساسية، وهي البحث العلمي الذي يعتبر من أهم وسائل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو دعامة رئيسية من دعائم تقدم الدول ورخائها، حيث إنه المسئول الأول عن تحقيق التطور والتقدم في كافة المجالات، لذلك أصبحت قضية تطوير البحث العلمي قضية أمن قومي، لما له من دور في صناعة الحاضر وضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة، وقد أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في الوقت الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث يعيش العالم في سباق متسارع للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة المثمرة، التي تكفل الراحة والتقدم للشعوب، فحضارة الأمم الآن تقاس بمدى تقدم مستوى التعليم والبحث العلمي، لذا أصبح الاستثمار في مجال البحث العلمي هو أهم وأفضل أنواع الاستثمار.

وتشكل كراسي البحث العلمي أحد أهم أركان التطوير البحثي في الجامعات، خاصةً إذا قامت على تجسيد الشراكة المجتمعية، وتكوين مصدر دخل مستقل وثابت لدعم الأبحاث العلمية، وتسويق مخرجات هذه الأبحاث وتحويلها إلى منتج حقيقي يخدم المجتمع (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص٢١٩).

وتبذل الجامعات جهداً كبيراً ومستمراً لتطوير إمكاناتها ومواردها البحثية، التي لم يقتصر دعمها على الحكومة فقط ولكن _أيضاً_ من خلال استقطاب شركاء في دعم الأبحاث العلمية، من خلال الكراسي البحثية، التي تعد الصورة الأفضل والأمثل لتحويل التعليم العالي إلى عمل مؤسسي يخدم الإنسان بالدرجة الأولى، ويسهم في بناء المجتمع ويطور المعارف ويوفر الحلول للمشكلات، وقد انتشرت الكراسي البحثية في العديد من الجامعات في دول العالم منذ القرن الثامن عشر، وأصبح هناك تنافس عالمي قوي بين الدول التي تطمح للتقدم العلمي في الاهتمام بها ودعمها (جميلة أبو رشيد حسين الحربي، ٢٠١٨م، ص٨٠).

ونظراً للتنافس القائم بين الجامعات العالمية خاصةً بعد ظهور التصنيف الدولي لها، فقد احتضنت العديد من الجامعات كراسي بحثية مدعومة للمساهمة بالأبحاث العلمية والأنشطة البحثية الأخرى، مما ساهم بدرجة كبيرة في إتاحة الفرصة للباحثين والأكاديميين والمختصين في المجالات التطبيقية والاجتماعية للقيام بأبحاث متطورة وذات قيمة عالية (مريم عبد الله علي المالكي، ٢٠١٨م، ص٧٧٢).

ومن ضمن الجامعات العالمية المتقدمة في تجربة الكراسي البحثية جاءت الجامعات الكندية لتحتل مركزاً متقدماً، حيث يعد برنامج كراسي البحث في كندا برنامجاً حكومياً ترصد له اعتمادات مادية تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار كندي سنوياً من ميزانية الدولة الكندية، ويهدف البرنامج إلى تدعيم المعرفة، واستقطاب أفضل الباحثين المحليين والدوليين، وتشجيع الطلبة على استثمار معارفهم في بلدهم، وجهزت كندا برنامج عمل لإنشاء شراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية، واستقطاب الباحثين العالميين لتوفير الدعم المادي واستحداث كراسي بحوث جديدة مجهزة بأفضل المعدات البحثية، وبرنامج كراسي البحث هو أحد البرامج البحثية التي أنشأتها الحكومة الكندية عبر وكالاتها الفيدرالية، باستثمار إجمالي يبلغ ٤٠١ مليار دولار، للارتقاء بالبحث والابتكار في الجامعات (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص٢٣٨).

وفي سلطنة عمان بلغ عدد كراسي السلطان قابوس ثمانية عشر كرسياً علمياً موزعة على عدة جامعة حول العالم، حيث بدأ إنشاؤها في عام ١٩٨٠م تحت اسم (كراسي السلطان قابوس العلمية) في عدة جامعات عالمية مختصة بمجالات أكاديمية وميادين دراسية محددة، سياسية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية، وتوزعت في دول شقيقة وصديقة حول العالم منها البحرين والأردن وباكستان، وأمريكا وبريطانيا وأستراليا واليابان وهولندا والصين، وركزت هذه الكراسي في المجمل على تعزيز التقارب والتفاهم بين الثقافات ودعم التعليم والحوار وأواصر الصداقة، كما هو نهج السلطان على مدى ٥٠ عامًا، كما ركزت على دعم البحوث المتعلقة بالقرآن الكريم والشعر والنثر العربي والدراسات الشرقية والتراثية والتاريخية، والأدب والعلوم الإسلامية واللغة العربية والتقنية وتنمية الثقافة، إلى جانب الحفاظ على الإرث التاريخي العماني، والتعريف بعمان حضارة وتاريخاً وثقافة (بشاير السليمية، ٢٠١٩م).

وفي مصر فقد حددت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ مفهوم "المعرفة، والابتكار، والبحث العلمي"؛ ليشمل إنتاج المعرفة، ونقلها بكافة صورها في مختلف مستويات التعليم، وآليات التنشئة، ورعاية المواهب، وتشجيع البحث العلمي، والإسهام المعرفي الأكاديمي؛ مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ربط مخرجات البحث العلمي والابتكار؛ باحتياجات القطاعات التنموية المختلفة (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٧، ص ٨٨).

وبالرغم من ذلك، وعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على تأسيس الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، غير أنه يتضح أن البحث العلمي والتعاون البحثي لم يصل إلى المستوى المطلوب، ولم يسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، إذ يعاني البحث العلمي في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية من ضعف واضح إذا ما قورن بما هو موجود في الدول المتقدمة صناعياً أو حتى في بعض الدول النامية، وقد انعكس ذلك كله في ضعف إسهام البحث العلمي في التنمية المستدامة في العالم العربي، بالإضافة إلى تدني ترتيب الجامعات العربية في تسلسل الجامعات العالمية (نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسيب عبد الله الشمري، ٢٠١٧م، ص٦٦).

مما سبق يمكن القول بأن الكراسي البحثية تمثل واحدة من أهم أليات الشراكة بين الجامعات، وبين القطاع الخاص؛ لما لها من دور كبير في دعم البحث العلمي، وتحقيق التنمية المستدامة؛ لذا فقد تبنتها العديد من الجامعات العريقة على مستوى العالم، وباتت تتنافس فيما بينها لاستقطاب الباحثين المتميزين، القادرين على إثراء المعرفة الإنسانية بقدراتهم، ومهاراتهم، وأبحاثهم المتميزة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطة هذه الكراسي؛ مما يتطلب ضرورة دراستها، والوقوف على طبيعتها؛ للاستفادة منها في دعم البحث العلمي في الجامعات المصرية.

مشكلة البحث:

تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع وتطويره وقيادة التغيير فيه، عن طريق ربط البحوث التي تجريها بمشكلاته، وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لمؤسساته، وتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين بها، لرفع مستوى أدائهم، وإطلاعهم على كل ما هو جديد في مجالات تخصصاتهم، هذا بالإضافة إلى تكوين الوعي الفكري والعلمي لكافة أفراد المجتمع، وهذا الدور لا يمكن تحقيقه بدون تكوين شراكة حقيقية فعالة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.

وقد حرص الدستور المصري ٢٠١٤م على التأكيد على حرية البحث العلمي وتوفير المخصصات المالية التي تساهم في تطويره، حيث تنص المادة (٢٣) على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي، وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، ولقد كشف الاتحاد العام للمصريين في الخارج عن أن تعداد علماء مصر في الخارج يبلغ ٨٦ ألف عالم، وأن مصر تأتي في المركز الأول في عدد العلماء على مستوى العالم، كما أنه يوجد في مصر حوالي ١٨٨٣ عالماً مصرياً في تخصصات نووية نادرة، وأن إجمالي مدخرات المصريين في الخارج حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١م بلغت حوالي ١٤٧ مليار دولار، بما يمثل ضعف الاستثمارات الأجنبية الموجودة في مصر، ومن بين المصريين في الخارج يوجد ٤٢ عالماً مصرياً في وظيفة رئيس جامعة، إلى جانب وزير بحث علمي في كندا مصري الجنسية، بالإضافة إلى

وجود ثلاث مصريين أعضاء في مجلس الطاقة الإنمائي الذي يتكون من ١٦ عضو، كما يوجد ثلاثة آلاف عالم مصري في أمريكا من كافة التخصصات (مركز هردو لدعم التغيير الرقمي، ٢٠١٥م، ص٧).

كما استهدفت استراتيجية الدولة في المعرفة والابتكار والبحث العلمي ٢٠٣٠ أن يكون المجتمع المصري بحلول عام ٢٠٣٠م مجتمعاً مبدعاً ومبتكراً ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيق المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية، ويتحقق ذلك من خلال منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، وبنية تحتية وتشريعية عالية الجودة، وعنصر بشري قادر على الإبداع (رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٥م).

ولكن برغم تلك الجهود إلا أنه يتضح ضعف المخصصات المعتمدة للبحث العلمي، وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بالقطاع البحثي، حيث أدت قلة التمويل إلى عدم الإنجاز المطلوب، كما أن المخصصات المالية المدرجة بالموازنة للإنفاق على البحث العلمي غير موجهة كلية إلى خطة مشروعات عملية تطبيقية في مجالات التنمية، بل إن جزء كبير منها موجه للإنفاق الرأسمالي المخصص لإقامة مباني ومنشآت وشراء وسائل نقل وخلافه، كما أن نسبة كبيرة من ميزانية البحث العلمي قد تصل إلى ٨٠% تنفق على الباب الأول وهي مرتبات العاملين والموظفين في قطاع البحث العلمي، هذا بالإضافة إلى أن الدولة تتحمل معظم أعباء تمويل البحث العلمي، دون وجود مساهمة تذكر من القطاع الخاص (سعاد خليل ابراهيم وآخرون، ٢٠١٣م، ص٢٩).

وأشارت دراسة (منى عبد الهادي حسين سعودي وفايزة أحمد الحسيني مجاهد، ٢٠١٩م، ص ص١٣٧-١٤٠) إلى العديد من المشكلات التي يعاني بها البحث العلمي في مصر في الوقت الراهن والتي تمثلت فيما يلي:

١- ضعف الإنفاق على البحث العلمي.
٢- نقص مصادر البحث العلمي.
٣- قلة توافر قاعدة بيانات.

٤- ضعف الأصالة والإبداع في البحث العلمي.
٥- ضعف توافر أخلاقيات البحث العلمي بصورة كافية.
٦- قلة عدد الباحثين ومساعديهم.
٧- صعوبة تبادل المعلومات البحثية.
٨- غياب خطة واضحة لاستيعاب المبتعثين.
٩- الافتقار إلى خطة تنظم البحث العلمي في الجامعات.
١٠- وجود فجوة بين النظرية والتطبيق.

أما دراسة (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١٨م، ص ص ٥٥-٩٦) فقد أجملت المعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في مصر، والتي تؤثر على قدرته في دعم الابتكار؛ في: غياب إطار عام لاتخاذ مبادرات مشتركة في البحث والابتكار بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، وضعف التمويل المخصص للابتكارات العلمية، وقلة وجود خطط طويلة المدى توضح أهداف البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، فضلاً عن قلة الاهتمام بالابتكارات العلمية ذات الصلة بمشروعات التنمية، وعدم وجود إدارة علمية بالجامعات تحدد الرؤية المستقبلية للبحث العلمي بما يتوافق مع التغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

أما دراسة (عفاف محمد جايل، ٢٠١٨م، ص ص ١٩٩-٣٩٦) فقد أكدت على ضعف القدرات التنافسية للجامعات المصرية، وغيابها عن قوائم التصنيفات العالمية، نظراً لتدني مستواها في البحث العلمي، وضعف قدرتها على الابتكار في المجالات المختلفة، نظراً لضعف ميزانيتها، وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للباحثين.

كما أوضحت دراسة (محمد ضياء الدين زاهر وآخرون، ٢٠١٦م، ص٣٠٩) أن من مشكلات البحث العلمي والمراكز البحثية في مصر والوطن العربي: ضعف الميزانية المخصصة من قبل الدولة للإنفاق على البحث العلمي، وما يترتب على ذلك من ضعف تمويل المراكز البحثية الجامعية، وضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، وقلة العائد المادي للباحثين، وضعف التعاون من قبل القطاع الخاص في تمويل البحوث،

وضعف التواصل بين المراكز البحثية في مصر والمراكز البحثية الأخرى في الجامعات العربية والأجنبية.

ولذلك يمكن القول بأن تحقيق مشروعات التنمية الشاملة في مصر يتوقف على دفع حركة البحث العلمي، إذ لا غنى عنه لأنه يؤدي إلى تنمية المعرفة وتطويعها لحل مشكلات المجتمع، إلا أن الجهات المعنية أصبحت غير قادرة وحدها على مواجهة التحديات والتعامل معها بأسلوب العصر، وأصبح البديل المناسب هو تقوية الصلة بين العلم والمجتمع، والاستعانة بمؤسسات المجتمع كافة بغض النظر عن تبعيتها للقطاع الحكومي أو الخاص، للارتقاء بالبحث العلمي والتغلب على التحديات التي تواجهه.

ومن هنا برزت الحاجة إلى الاستعانة بتجارب وخبرات الدول المتقدمة فيما يتعلق بالكراسي البحثية التي تقوم فكرتها على الشراكة المجتمعية بين المؤسسة الأكاديمية وشخصية أو جهة ما خارجها، لدعم وتطوير مجال علمي متخصص، بحيث تقدم هذه الشخصية أو الجهة التمويل اللازم لذلك، في حين تتولى المؤسسة الأكاديمية تهيئة البيئة البحثية اللازمة لنجاح الكرسي، إلى جانب الإشراف على تنفيذ الكرسي لمجاله وتحقيق أهدافه (وقف سعد وعبد العزيز الموسى، ٢٠١٣م، ص٨).

حيث يمثل هذا البرنامج خطوة رائدة على طريق تجويد التعليم الجامعي، تتوخى المعايير العلمية لرؤية إنشاء الكراسي البحثية، وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في حقل الدراسات والأبحاث العلمية، وما يرتبط بها من مشاريع وابتكارات واكتشافات علمية جديدة، ويعتمد البرنامج على المناهج والأساليب الناجحة لتحقيق الأهداف العلمية، ليصبح إضافة نوعية في مجال البحث الأكاديمي والإنتاج العلمي، وذلك من خلال رؤية شفافة وخطة متكاملة، تشتمل على أنشطة متعددة سواء الأنشطة الخاصة بالتأهيل المعرفي مثل تنظيم المحاضرات والدروس والندوات وورش العمل والمؤتمرات والتدريب المهني، أو الأنشطة الخاصة بنشر الثقافة العلمية في أوساط الجمهور والمجتمع، كالبحث والتأليف والنشر، علاوة على استشراف آفاق التعاون المستقبلية مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية والكراسي العلمية المماثلة، وذلك من أجل تنسيق جهود التعاون لخدمة أهداف الكراسي البحثية

والجامعات التي تحتضنها، وأبعادها التوعوية والتنموية في الأوساط الاجتماعية (اتحاد جامعات العالم الإسلامي، برنامج الكراسي العلمية، ٢٠١٧م).

ولكون البحث العلمي قد أصبح العنصر الأكثر أهمية في التصنيفات العالمية، وأحد أهم مؤشرات المنافسة بين الجامعات، وباعتبار الكراسي البحثية أحد مكونات منظومة البحث العلمي، وأحد مصادر التميز البحثي للحصول على موقع متميز في التصنيفات العالمية، فإن الباحثة ترى ضرورة الاستفادة من تجارب دول متقدمة في هذا المجال مثل كندا وسلطنة عمان، من أجل وضع تصور مقترح لنظام الكراسي البحثية يسهم في تطوير البحث العلمي في جمهورية مصر العربية.

أسئلة البحث:

سعى البحث الحالي للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
٢- ما نظام الكراسي البحثية في كندا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
٣- ما نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
٤- ما أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان؟
٥- ما ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية؟
٦- ما التصور المقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي:

١- الوقوف على الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة.
٢- التعرف على نظام الكراسي البحثية في كندا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٣- التعرف على نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٤- تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان.

٥- التعرف على ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية.

٦- طرح تصور مقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان، وبما يتفق وظروف المجتمع المصري.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي يتناوله على الصعيدين النظري والتطبيقي كما يلي:

١- يتوافق هذا البحث مع الاهتمام العالمي بالبحث العلمي، وبإنشاء كراسي بحثية كأحد وسائل التعاون مع الجامعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢- جاء ذلك البحث استجابة لاهتمام الدولة بزيادة التنافسية العالمية في مجال البحث والتطوير والابتكار، كما جاء استجابة لرؤية الدولة المستقبلية ٢٠٣٠ في رفع قدرة الجامعات، حيث يعد البحث العلمي الذي تقوم به الكراسي، من المواد التي تساهم في تنفيذ الرؤية ورفع قدرة الجامعات.

٣- ينسجم هذا البحث مع توجهات الدولة بشأن الاهتمام بتطوير البحث العلمي، من أجل تعزيز مكانة الجامعات التي تعتبر عامل حيوي ورئيسي في هذا المجال، حيث صارت ضمن المؤسسات الرئيسية لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الحصول على اعتراف عالمي بجودة مخرجاتها العلمية، وباعتبار البحث العلمي أحد مؤشرات المنافسة العالمية بين الجامعات.

٤- الاهتمام الكبير لدى القائمين والمسئولين ومتخذي القرار في التعليم العالي على تلمس بعض الجوانب الحيوية التي تهيئ فرصاً من شأنها تحسين وتطوير البحث العلمي، لرفع تصنيف الجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية.

٥- قد تفيد نتائج هذا البحث العديد من الجامعات المصرية في إمدادها بأطر نظرية حول تجربة الكراسي البحثية والاستفادة منها لتطوير البحث العلمي، وبناء علاقة ملائمة مع المجتمع المحلي.

٦- ندرة الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع الكراسي البحثية.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

- **حدود الموضوع:**

تناول البحث الحالي نظام الكراسي البحثية من خلال تناول: نشأة الكراسي البحثية، رؤية ورسالة الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، تمويل الكراسي البحثية، آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي، ومخرجات الكراسي البحثية.

- **الحدود الجغرافية:**

نظراً لأن الاهتمام بالبحث العلمي وتجويده أصبح يسيطر على معظم دول العالم، فإن البحث الحالي اهتم بدراسة نظام كراسي البحث في كل من كندا وسلطنة عمان، لتحسين منظومة البحث العلمي في مصر.

- **مبررات اختيار دول المقارنة:**

لجأت الباحثة لاختيار كل من كندا وسلطنة عمان للاستفادة منهما في تطوير منظومة البحث العلمي في جمهورية مصر العربية، للأسباب التالية:

- تعتبر التجربة الكندية من أهم وأنجح التجارب الدولية في إنشاء كراسي البحث، حيث يقوم تمويل الكراسي البحثية على القطاع الحكومي الذي يقدم الاعتمادات المالية من ميزانية الدولة، وقد حقق القائمون على هذه الكراسي التفوق والتميز في ميادين العلوم الطبيعية والهندسية والصحية والانسانية والاجتماعية، كما أنهم قاموا بتحسين التعمق

الكندي في المعرفة، وتحسين نوعية وجودة الحياة، وتحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد الكندي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢م، ص١٩).

- أما بخصوص تجربة كراسي البحث في سلطنة عمان، فقد قامت الحكومة العمانية بدعم البحوث العلمية في الجامعات والمعاهد العليا بشكل سنوي، وذلك لإثراء المعرفة المستمرة لدى الباحثين، كما قامت بتمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وإنشاء حاضنات علمية في تلك المؤسسات، مع إنشاء مراكز للتميز البحثي بمؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به (صالحة عيسان وآخرون، ٢٠١٩م، ص ١٤).

مصطلح البحث:

- **الكراسي البحثية: Research Chairs**

نظراً لتناول المفاهيم المختلفة للكراسي البحثية –بشيء من التفصيل– في القسم الثاني من البحث (الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة)، فإنه سيتم تناول التعريف الإجرائي للكراسي البحثية، وذلك كما يلي:

هو برنامج علمي، يقوم فيه عالم متميز بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية، ويعين على رأس الكرسي أحد الأساتذة المتخصصين المتميزين علمياً، يعمل معه فريق من الباحثين ذوي الخبرة والكفاءة، ويتم تمويل الكرسي من خلال أفراد أو مؤسسات خاصة، لدعم برنامج بحثي محدد.

منهج البحث وخطواته:

استخدمت الباحثة –خلال هذا البحث– المنهج المقارن، والذي يعتمد على الخطوات التالية (عبد الغني عبود وآخرون، ٢٠٠٠م، ص ص ٩٦–٩٨):

١– مشكلة الدراسة والغرض منها:

وتتمثل مشكلة البحث الحالي في ضعف منظومة البحث العلمي بجمهورية مصر العربية، وضعف الميزانية المخصصة له من قبل الدولة، وما يترتب على ذلك من ضعف

تمويل المراكز البحثية الجامعية، وضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، وضعف التواصل بين المراكز البحثية في مصر والمراكز البحثية الأخرى في الجامعات العربية والأجنبية، أما الغرض من هذه الدراسة فيتمثل في التعرف على جهود مصر في النهوض بالبحث العلمي، والمشكلات التي تحول دون ذلك، ووضع تصور مقترح يسهم في تطويره، من خلال الاستفادة من خبرات وتجارب كل من كندا وسلطنة عمان في هذا المجال، وأيضاً من خلال الاستفادة من الإطار النظري لكراسي البحث في الأدبيات التربوية المعاصرة.

٢ – الوصف:

وذلك من خلال عرض واقع الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان والأدبيات التربوية المعاصرة من حيث: نشأة الكراسي البحثية، رؤية ورسالة الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، تمويل الكراسي البحثية، آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي، ومخرجات الكراسي البحثية.

٣ – التفسير:

وذلك بالربط بين المشكلة موضوع الدراسة، وبين القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها، من خلال توضيح القوى والعوامل الثقافية التي أثرت على نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان.

٤ – المقارنة:

ويتم في هذه الخطوة عقد مقارنة بين الدول محل الدراسة (كندا وسلطنة عمان)؛ للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٥ – التعميم:

حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها بالقواعد العامة التي تحكم المشكلة موضوع الدراسة، مما يقود إلى مجموعة من القواعد التي يمكن تعميمها، واتخاذها إطاراً مرجعياً يفيد فيما يتم تقديمه بعد ذلك من تصور مقترح ورؤى مستقبلية.

٦- التنبؤ:

حيث الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة وحيث يمكن -من خلال الدراسة بالمنهج المقارن- وضع صورة مستقبلية للمشكلة موضوع الدراسة، ويفيد التنبؤ في تقديم ما يراه البحث من تصور مقترح، لتأمين مسار الحل الأمثل لما يعترض منظومة البحث العلمي في مصر من مشكلات.

الدراسات السابقة:

توصل البحث إلى عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الكراسي البحثية والبحث العلمي، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث كالتالي:

١. دراسة (Francisco. J, Cantu, et al, 2009, PP. 154-170):

وهدفت إلى تقديم نموذج للتطوير القائم على المعرفة باستخدام استراتيجية الكراسي البحثية في مؤسسة "ديمونتري التكنولوجية" بالمكسيك؛ وذلك لوصف مدى تأثير هذا النموذج على توليد المعرفة العلمية والتكنولوجية في المؤسسات المختلفة -خاصةً- المجموعات البحثية في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هذا النموذ له تأثير إيجابي على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المناطق في المكسيك، وأوصت الدراسة بضرورة تبنيه نظراً لنتائجه الإيجابية.

٢. دراسة (وقف سعد وعبد العزيز الموسى، ٢٠١٣، ص ص ٦-١٠٤):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الحاجة للتوسع في تأسيس كراسي بحثية جديدة، وخاصة في مجال العمل الخيري، ومعرفة المجالات ذات الأولوية، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على دوافع وخطوات التأسيس، وأنشطة ومصادر التمويل، وأهداف ومعايير اختيار أستاذ الكرسي والميزات التشجيعية ومؤشرات النجاح، ومدى توافر المنتجات البحثية في الكراسي البحثية، وتصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تستخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة المسح الشامل لكافة أساتذة الكراسي البحثية في الجامعات السعودية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ٩٦.٨ % من أفراد العينة يؤيدون تأسيس كراسي بحثية جديدة في مجال العمل الخيري في الجامعات السعودية، واضعين ترتيباً تنازلياً لأهم خمسة مجالات مرشحة لتأسيس هذه الكراسي وهي: المجالات الاجتماعية وتتمثل في (رعاية الأيتام، مساعدة المرضى، وكبار السن)، المجالات الصحية وتشمل(العيادات المتنقلة، الإدمان، التدخين، والأمراض المزمنة)، المجالات السياسية وتشمل (السياسة الاجتماعية والتنموية، والتعاون الدولي الإنمائي)، المجالات الاقتصادية وتشمل (القروض الحسنة، دعم المشروعات الصغيرة، الأوقاف)، ثم مجال إدارة الأزمات والكوارث مرشحة خمس جامعات لتأسيس هذه الكراسي، جاءت في مقدمتها جامعة الملك سعود، ثم جامعة أم القرى، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم جامعة الملك خالد، وفي النهاية جامعة الملك عبد العزيز.

٣. دراسة(Damia & Morais & Smith, 2014):

وهدفت إلى التعرف على أهداف وأهمية الدخول في الشراكات البحثية التعاونية في الجامعات البحثية، والنتائج المترتبة على تلك الشراكة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة تمكن الجامعات من زيادة القدرة التنافسية، وتحسين درجة احتراف الموارد البشرية، واستدامة الشراكات بين الجامعات ورجال الأعمال، وضمان توافر التمويل المستمر، وتعزيز استراتيجية الجامعة، وتعزيز فعالية تدفق المعرفة من الجامعة للشركات والمناطق والمجتمع ككل.

٤. دراسة (Science-Matrix inc, 2014):

وهدفت إلى تقييم كراسي البحث الكندية الممتازة، واعتمد فيها التقييم على ثمان مصادر لجمع البيانات والإجابة على عناصر التقييم، وهي: مراجعة الوثائق، واستعراض البيانات الإدارية، وتحليل كفاءة التكلفة والأداء والمقابلات الشخصية، وعلى دراسة مقارنة دولية، واستبيانات، وتحليلات الببليومترية ودراسة الحالة، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار البرنامج لمدة خمس سنوات إضافية، ومواصلة دعم البرنامج لضمان استمرارية منافسة كندا على المستوى العالمي، كما أوصت بضرورة مراجعة وتوضيح المخرجات المتوقعة من برنامج الكراسي البحثية الكندية. وبالأخص فيما يتعلق بالعلامات التجارية، والاستدامة، والتعاون، والشراكات. كما دعت الدراسة إلى ضرورة تطوير عملية توثيق وتقديم التقارير الخاصة بالإجراءات والآليات والأدوات، (كتقارير سنوية، وتقارير منتصف المدة المخصصة

للكرسي)، للتأكد من توفر معلومات كافية وشاملة للأمانة العامة لكراسي البحث من أجل مراقبة البرنامج.

٥. دراسة (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥، ص ص ٢٠١٧-٢٥٧):

وهدفت إلى وضع تصور مقترح لإدارة الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بالجامعات لكل من المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وماليزيا، وكندا، من مصادرها الخاصة، وتحليلها تحليلاً مقارناً ضمن عدد من المحددات، وعلى ضوء ذلك تم وضع مقترحات لتحسين إدارة الكراسي البحثية في جامعات المملكة العربية السعودية.

٦. دراسة (Mirnezami. S, & Beaudry. C, 2016, PP. 399-454):

وهدفت إلى معرفة مدى تأثير الكراسي البحثية على الإنتاجية العلمية، ودورها في رفع تصنيف الجامعات الكندية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المختلفة لمعايير تصنيف الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى: التأثير الإيجابي للكراسي البحثية على رفع مستوى البحث العلمي في الجامعات

٧. دراسة (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١٨، ص ص ٥٥-٩٦):

وهدفت إلى الكشف عن دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكارات العلمية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتناولت الأسس النظرية لحاضنات الأعمال التكنولوجية وذلك من حيث مفهومها، ومبررات إنشائها. كما تحدثت عن القدرة التنافسية من خلال تعريفها، وأهميتها في التعليم الجامعي المصري، وأسس التنافسية ومبادئها، وكذلك بعض مؤشرات ومحددات القدرة التنافسية. كما استعرضت أدوار حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكار لتحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، وذلك من خلال تركيز الحاضنات التكنولوجية على دعم ورعاية وتفعيل نتائج الابتكارات العلمية، وتحويلها إلى مشروعات صغيرة، وهي

بهذا أداة فعالة من أدوات التنمية، وختاماً أوصي البحث بأن التدريب على الابتكار والاستراتيجيات الجديدة في هذا المجال يأتي كجزء لا يتجزأ من أساسيات إدارة الموارد البشرية، وهو بذلك يمثل حجر الزاوية في صيانة الموارد البشرية، وتهيئة المناخ المناسب للإبداع والابتكار.

٨. دراسة (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩، ص ص ١١-١٠٧):

وهدفت إلى التعرف على الأسس النظرية المرتبطة بنظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة، وعلى واقع الجهود المبذولة لدعم منظومة البحث العلمي في مصر، وأهم ما تعانيه من مشكلات، كما هدفت إلى التعرف على واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، والتوصل إلى نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل النظم، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج تؤكد أنه على الرغم من الجهود المصرية المبذولة في سبيل الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، إلا أن تلك المنظومة مازالت تعاني من بعض المشكلات والتحديات التي تعرقل مسيرتها وقدرتها على المنافسة العالمية، ولذلك فقد توصل البحث الراهن إلى نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء الإمكانات المتاحة، وبما يتناسب مع واقع المجتمع المصري، الأمر الذي يمكن أن يسهم في حل بعض مشكلات منظومة البحث العلمي في مصر.

٩. دراسة (منى عبد الهادي حسين سعودي وفايزة أحمد الحسيني مجاهد، ٢٠١٩، ص ص ١٣٣-١٥٢):

وهدفت إلى التعرف على أهمية الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع، والتنمية الإنسانية، وتحسين جودة الحياة، واستعرضت أزمات ومشكلات البحث العلمي في الوقت الراهن مثل: (ضعف الإنفاق على البحث العلمي، ونقص مصادر البحث العلمي، وقلة توافر قاعدة بيانات، وضعف الأصالة والإبداع في البحث العلمي، وضعف توافر أخلاقيات البحث العلمي بصورة كافية، وقلة عدد الباحثين ومساعديهم، وصعوبة تبادل المعلومات البحثية، وغياب خطة واضحة لاستيعاب المبتعثين، والافتقار إلى خطة تنظم

البحث العلمي في الجامعات، ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق)، ثم قدمت آليات مقترحة للتغلب على أزمات ومشكلات البحث العلمي في مصر، ثم ألقت بنظرة مستقبلية لتطوير البحث العلمي في مصر.

تعقيب على الدراسات السابقة:

- **أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:**

بالرغم من تشابه البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في مجال البحث وهو الكراسي البحثية، إلا أنه اختلف مع بعض الدراسات التي لم تتناول الكراسي البحثية بشكل مباشر، مثل دراسة (منى عبد الهادي حسين سعودي وفايزة أحمد الحسيني مجاهد، ٢٠١٩) التي تناولت أزمات ومشكلات البحث العلمي في الوقت الراهن، ودراسة (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١٨)، التي تناولت دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكارات العلمية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ودراسة (Damia & Morais & Smith, 2014) والتي هدفت إلى التعرف على أهداف وأهمية الدخول في الشراكات البحثية التعاونية في الجامعات البحثية.

واختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث المنهج المستخدم، حيث إن معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي، باستثناء دراسة (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩)، والتي استخدمت أسلوب تحليل النظم، في حين استخدم البحث الحالي المنهج المقارن.

كما تشابه البحث الحالي مع دراسة (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩)، ودراسة (Mirnezami. S, & Beaudry. C, 2016,)، ودراسة (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥) ودراسة (Science–Matrix inc, 2014)، في تناوله لدولة كندا للاستفادة منها في تحسين منظومة البحث العلمي، إلا أنه اختلف عن دراسة (Francisco. J, Cantu, et al, 2009) التي تناولت كراسي البحث في المكسيك، ودراسة (وقف سعد وعبد العزيز الموسى، ٢٠١٣) التي تناولت كراسي البحث بالمملكة العربية السعودية.

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

بالرغم من اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة، إلا أنها أفادت البحث كثيراً، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- توجيه البحث نحو العديد من المراجع والمصادر ذات العلاقة بمشكلة ومتغيرات البحث.
- المساعدة في تحديد مشكلة البحث وبلورتها.
- المساعدة في تحديد منهج وخطوات البحث.
- المساعدة في تحديد دول المقارنة، وكيفية إجراء التحليل المقارن.
- الإفادة من هذه الدراسات في إعداد التصور المقترح.
- الاستفادة من نتائجها وتوصياتها للتأكيد على وجود بعض المشكلات ذات الصلة بموضوع البحث.

أقسام البحث:

يتضمن البحث الحالي ثمانية أقسام رئيسة، بيانها على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة.

القسم الثالث: نظام الكراسي البحثية في كندا.

القسم الرابع: نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان.

القسم الخامس: تحليل مقارن بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان.

القسم السادس: ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية.

القسم السابع: نتائج البحث.

القسم الثامن: التصور المقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان.

القسم الثاني

الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة

يتناول هذا القسم الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة من حيث: مفهوم الكراسي البحثية، نشأة الكراسي البحثية، رؤية ورسالة الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، تمويل الكراسي البحثية، آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي، مخرجات الكراسي البحثية، وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم الكراسي البحثية:

لقد ولدت فكرة إنشاء الكراسي البحثية من رغبة المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي في تحقيق شراكة فعالة بينها وبين مختلف قطاعات المجتمع، حتى يمكن الاستفادة من الخبرات العلمية وتطبيق نتائج بحوثهم ودراساتهم في حل مشاكل مختلف قطاعات المجتمع، والمساهمة في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تكوين وتطوير منظومات للبحث العلمي تساهم في الارتقاء بالمجتمع نحو آفاق المعرفة في ضوء التطور المعرفي العالمي، كما تعد الكراسي البحثية أحد أهم الوسائل العلمية التي تهدف إلى الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والإبداع المعرفي في الجامعات، وذلك من خلال تبني القضايا الحيوية في مختلف المجالات.

وهناك عدد من الآراء تجاه مفهوم الكراسي البحثية، وكلها تتفق في أنها عبارة عن منحة مالية، أو برنامج علمي، يقوم فيه عالم أو باحث متميز عالمياً – في مجال علمي معين– بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية، وتطوير الفكر، ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية.

ويعين على رأس الكرسي أحد الأساتذة المتخصصين، والمشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة والسمعة الدولية، كما يعمل مع أستاذ الكرسي فريق من الباحثين المؤهلين ذوي الخبرة والكفاءة، ويكون تمويل الكرسي من خلال دعم مالي دائم أو مؤقت يقدمه فرد أو مؤسسة خاصة أو شخصية اعتبارية، لدعم برنامج بحثي محدد.

وتتعدد مفاهيم الكراسي البحثية على النحو التالي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢م، ص١٦):

- يعرف كرسي البحث بأنه مرتبة علمية تسند لباحث مشهود له بالتميز في مجال تخصصه على الصعيدين الوطني والدولي، ويزخر رصيده البحثي بمساهمات نوعية وكمية عالية في مجال الاختصاص.
- يرى البعض الآخر أن الكراسي البحثية عبارة عن برامج بحثية أو أكاديمية في الجامعة، الهدف منها تطوير الفكر وإثراء المعرفة الإنسانية وخدمة قضايا التنمية المحلية وقضايا المجتمع المدني، ويتم تمويلها من خلال ممول، وتتخذ شكل منحة نقدية دائمة أو مؤقتة.
- ويرى فريق آخر أن كراسي البحث هي وحدات أكاديمية تنشأ بالجامعة، بهدف تهيئة البيئة البحثية والاستشارية والتدريبية اللازمة لنمو مجال علمي متخصص، وتمول كراسي البحث من مصادر خارج ميزانية الجامعة، وتتمتع بمرونة إدارية ومالية.
- ويعرف آخرون كراسي البحث بأنها منحة مالية أو عينية دائمة أو مؤقتة لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة، وينقسم إلى ثلاثة أنواع حسب فترة التمويل وذلك على النحو التالي:

١- الكرسي العلمي الدائم: ويعرف بهذا الاسم نظراً لما يتم الاتفاق عليه مع المتبرع على ألا يقل تمويله عن عشر سنوات.

٢- الكرسي العلمي المؤقت: ومن مسماه يتضح أنه يتم تمويله لفترة مؤقتة على ألا تقل عن سنتين.

٣- الكرسي العلمي الوقفي: وهو الذي يتم تمويله من خلال ريع وقفي.

ثانياً: نشأة الكراسي البحثية:

تكاد تجمع أدبيات البحث في تاريخ العلوم على أن ظهور الكراسي البحثية بمفهومها الحديث يعود إلى بدايات عصر النهضة الأوربية، حيث كان الحكام والنبلاء في انجلترا يقدمون جوائز مالية قيمة لمن ينجح في تحقيق إنجاز علمي مهم، ثم تطورت لتصبح مورداً ثابتاً لتمويل الجامعات والمؤسسات البحثية في معظم دول العالم، ومن ثم تم تحويلها

إلى برنامج علمي يسند للكفاءات العلمية المتميزة ممن لهم إسهامات بحثية عالية الجودة في مجال تخصصهم، كما حفلت الحضارة الإسلامية بنماذج رائعة للشراكة المجتمعية في مجال دعم العلوم والمعرفة وفي مقدمتها الأوقاف التي كانت أهم موارد التعليم في التاريخ الإسلامي وأكثرها تنوعاً، إذ تعددت أشكال الوقف ومجالاته بتعدد الأهداف المرجوة من وراء كل مؤسسة تعليمية، كما كان للخلفاء والوزراء والأمراء وبعض الوجهاء والأثرياء في العواصم والمدن الإسلامية نصيباً من الدعم المجتمعي للعلم والعلماء، حيث كانوا يقدمون الجوائز القيمة لكل من يقدم مشروعاً علمياً متميزاً سواء بالتأليف أو الترجمة (وقف سعد وعبد العزيز الموسى، ٢٠١٣م، ص٨).

وفي التجارب الدولية توجد نماذج رائدة لنجاح وتميز كراسي البحث، فعلى سبيل المثال توجد التجربة الكندية والماليزية والسنغافورية والأمريكية وتجربة جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية، حيث أحرزت تلك التجارب في افتصاديات هذه الدول نجاحات من وراء إنشاء وإدارة برامج متخصصة لكراسي البحث، ورغم أن النسبة الغالبة من هذه البرامج تم تمويلها بدعم حكومي بشكل مباشر، إلا أن القطاع الخاص لعب _أيضاً_ دوراً رائداً في تمويل نسبة هامة من برامج كراسي البحث (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٢م، ص١١).

ففي المملكة العربية السعودية استخدمت الكراسي البحثية لنشر ثقافة حوار الحضارات، وتسليط الضوء على مبادئ الإسلام، ويعد كرسي الملك عبد العزيز أول كرسي بحثي تم إنشاؤه في جامعة كاليفورنيا – سانتاباربرا في العام ١٩٨٤م، ثم كرسي الملك فهد الذي أنشئ في جامعة هارفارد عام ١٩٩٣م، ومن ثم كرسي الملك فهد بن عبد العزيز الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٥م بجامعة لندن، ثم يليه كرسي الأمير نايف بجامعة موسكو في عام ١٩٩٦م، وكرسي بن لادن للدراسات الشرعية الإسلامية عام ١٩٩٦م بجامعة هارفارد، وفي نفس العام تم إنشاء أول كرسي بحثي علمي في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال الاتصالات بقسم الهندسة الكهربائية، وقد تزايد الاهتمام بتمويل الكراسي البحثية حتى وصل عام ٢٠١٣م إلى ٣% من الميزانية الحكومية، مما أدى إلى

ازدياد عدد كراسي البحث بالمملكة من ٥٠ كرسي بحثي عام ٢٠٠٧م إلى ٢٥٠ كرسي بحثي عام ٢٠١١م (مريم عبد الله علي المالكي، ٢٠١٨م، ص٧٧٧).

وفي الأردن تم إنشاء كرسي المرحوم "سمير الرفاعي للدراسات الأردنية"، والذي تأسس عام ١٩٩٨م بهدف إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالأردن منذ نشأة الإمارة، والإسهام في نشر المعرفة عن تطور الأردن الحضاري والتاريخي، وعلاقاته مع دول الجوار ومع القوى العالمية، كما هدف الكرسي –أيضاً– إلى دراسة حياة الرواد والسياسيين والأعلام الأردنيين وأثرهم في بناء الدولة الأردنية، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتعلقة بالأردن، وبيئته الثقافية والإجتماعية والإقتصادية ودوره السياسي والإقليمي، وقد ساهم الكرسي منذ تأسيسه بمجموعة من النشاطات الداعمة للبحث العلمي، وشارك في تنظيم المؤتمرات والندوات حول العديد من القضايا المتعلقة بالشأن الأردني، وصدر عنه العديد من الإصدارات في ذلك الشأن (محمد العدلي مصطفى، ٢٠١٨، ص ٥١).

وفي جنوب أفريقيا تشرف الحكومة على الكراسي البحثية التي تأسست عام ٢٠٠٦م من خلال وزارة العلوم والتكنولوجيا ومؤسسة البحوث الوطنية، وتتميز بتنوع مصادر التمويل، حيث يتم تدعيمها من خلال الحكومة والمؤسسات الصناعية والخاصة والمتبرعين، ويتراوح تمويل الكرسي الواحد بين ١,٥ و ٢,٥ مليون دولار (National Research Foundation, 2016).

ثالثاً: رؤية ورسالة الكراسي البحثية:

تعبر رؤية الكراسي البحثية عن الصورة الذهنية والمكانة المرغوب الوصول إليها في المستقبل، في حين تعبر رسالة الكراسي البحثية عن الغرض الرئيس من إنشائها، وما تقدمه من أنشطة تميزها عن غيرها من الكيانات ذات الأنشطة المشابهة، وتختلف رؤية الكراسي البحثية ورسالتها من مجتمع لأخر ومن جامعة لأخرى وفقاً لطبيعتها وسياستها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

١. **رؤية ورسالة الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية** (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص٢٢٩):

الرؤية:

استكمال بناء منظومات متكاملة للبحث العلمي في كافة المجالات، لنقل التقنية وتوطينها وصولاً إلى مصاف المنظومات العالمية، على نحو يسهم في إرساء مجتمع المعرفة.

الرسالة:

تعزيز إدارة منظومات البحث العلمي في كافة المجالات وفقاً لمعايير الجودة الشاملة، لنقل التقنية وتوطينها وصولاً إلى مصاف المنظومات العالمية من خلال شراكة مجتمعية فاعلة.

٢. **رؤية ورسالة الكراسي البحثية بالمملكة الأردنية الهاشمية** (التقرير السنوي للجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٩م، ص٥):

الرؤية والرسالة:

المساهمة في العملية التعليمية والحرص على رفد الجامعة بالخبرات التدريسية والمشاركة في البحث العلمي وخدمة المجتمع وتطوير مؤسسات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى الحرص على بناء وتطوير الشراكات مع مختلف القطاعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، والاستخدام الأمثل للموارد، والمشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

٣. **رؤية ورسالة الكراسي البحثية بجامعات جنوب أفريقيا** (South African Research Chairs Initiative (SARChI), 2015, P.2):

الرؤية:

تعزيز قدرة الجامعات بجنوب أفريقيا على إنتاج أبحاث عالية الجودة ورعاية ودعم الطلاب.

الرسالة:

تحقيق التميز في البحث العلمي والابتكار في الجامعات بالدولة من خلال إنشاء كراسي بحثية بمسار استثمار طويل الأجل لخدمة المجتمع.

ومن خلال ما سبق، يمكن التوصل إلى التالي: تركز رؤية الكراسي البحثية على تحقيق التميز البحثي للجامعات والمنافسة العالمية لها في ظل اقتصاد قائم على المعرفة العالمية، وتحقيق التنمية المجتمعية من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، كما تؤكد رسالة الكراسي البحثية على القيام بأنشطة بحثية متعددة لخدمة المجتمع وتنميته، وتوفير بيئة بحثية دات معايير علمية وعالمية تقوم على الشراكة المجتمعية، وتستهدف إثراء المعرفة النظرية والتطبيقية في مختلف التخصصات.

رابعاً: أهداف الكراسي البحثية:

يعد برنامج الكراسي البحثية أحد البرامج الهامة لاستكمال منظومة البحث العلمي في عدد من المجالات العلمية الهامة، بهدف الارتقاء بالجامعات، وتحسين قدرتها على الابتكار، ووضع مخرجاتها في خدمة المجتمع، بما يعزز أهداف التنمية الشاملة.

ويوجد العديد من الأهداف لكراسي البحث العلمية، والتي تختلف باختلاف أنشطتها، وحسب توجهات مموليها، ودوافع إنشائها. ولعل من أهم تلك الأهداف ما يأتي (وقف سعد وعبد العزيز الموسى، ٢٠١٣م، ص١٣):

١- تحقيق حاجات المجتمع ورغباته.
٢- توحيد بعض البرامج البحثية والأكاديمية في الجامعات.
٣- استقطاب الكفاءات العلمية، وتشجيع طالب الدراسات العليا على المشاركة في المجال البحثي.
٤- الإفادة من أصحاب الخبرات العلمية، وتسخير خبراتهم لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي.
٥- دعم وتشجيع وتطوير أبحاث الدراسات العلمية في بعض المجالات التخصصية التي تندرج تحت اهتمام الكرسي.

٦- إقامة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، والمؤسسات البحثية.
٧- دعم موقع الجامعات في خارطة التميز العلمي والبحث، والتطوير، والإثراء المعرفي المتقدم.
٨- تحقيق النمو الاقتصادي.
٩- إحياء روح العمل الجماعي بين المتخصصين.
١٠- تقديم الحوافز للنشر العلمي، وحضور المؤتمرات العالمية.
١١- نشر ثقافة البحث والتطوير، والابتكار والإبداع.
١٢- استكمال خصائص ومتطلبات البيئة البحثية المتطورة.
١٣- تنمية البيئة المحلية في مجال الكرسي البحثي.

كما تهدف كراسي البحث العلمية إلى تحقيق ما يلي (اتحاد جامعات العالم الإسلامي، ٢٠١٧م، ص٢):

١- المساهمة في إغناء الحقل المعرفي الإنساني من خلال الانفتاح على الإنتاج العلمي العالمي ومواكبة تطوره.
٢- تعزيز التكوين المعرفي، والمساهمة في رسم السياسات العلمية والأكاديمية في مجالات عمل الكرسي العلمية.
٣- تعزيز البحث العلمي، وتزويد المكتبة بالأعمال والابتكارات والدراسات المرتبطة بمجال الكرسي البحثي.
٤- تنشيط حركة النشر العلمي، والمساهمة في التشبيك بين دوائر البحث، وبخاصةً فيما بين الدوريات العلمية المتخصصة والعالمية.
٥- نشر الثقافة العلمية بين مختلف الأوساط الأكاديمية والاجتماعية وتعزيزها.
٦- تشجيع ودعم المبادرات الإبداعية والأعمال والابتكارات المتميزة والاختراعات الفريدة في مجال تخصص الكرسي البحثي.
٧- المساهمة في معالجة القضايا المعاصرة المرتبطة بمجال الكرسي البحثي، وتقويم البرامج والمشاريع ذات الصلة.

٨- إيجاد فرص جديدة للتعاون وتعزيز الشراكات والاتفاقيات بين المؤسسات الجامعية العالمية المعنية ببرامج الكرسي البحثي.

٩- استقطاب الكفاءات من الباحثين المتميزين والمفكرين والعلماء المتمكنين في مجال تخصص الكرسي البحثي على مستوى العالم للاستفادة من خبراتهم.

١٠- تعزيز تبادل الخبرات والأساتذة بين الجامعات الأعضاء والجامعات العالمية المرموقة.

١١- المساهمة في تكوين جيل علمي من الباحثين وطلاب الدراسات العليا في مجال تخصص الكرسي البحثي.

١٢- ربط مخرجات الكرسي باحتياجات سوق العمل، وتزويد المجتمع بالأعمال الإبداعية التي يحققها الكرسي البحثي، وذلك لتعزيز الأبعاد التنموية للأنشطة العلمية التي يضطلع بها الكرسي، وتعزيز دورها في دعم الحركة الثقافية والعلمية بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة.

وتهدف -أيضاً- كراسي البحث العلمية لتحقيق ما يلي (صالح بن سليمان البقعاوي، ١٤٣٣هـ، ص١٨٨):

١- جذب واستقطاب الكفاءات الأكاديمية والبحثية المحلية والعالمية ذات الإنجاز العلمي المتميز، والاستفادة منهم في تطوير المعارف في الجامعة.

٢- الاستمرار في توفير بيئة بحثية داعمة للبحث العلمي، يجد فيها الباحثون فرصة للارتقاء والتطوير عن طريق صقل خبراتهم ومهاراتهم البحثية.

٣- مد جسور التعاون محلياً وعالمياً، وتنمية شراكة مجتمعية فعالة مع مؤسسات المجتمع والمراكز البحثية المرموقة، والداعمين والجهات الممولة.

٤- المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وتطوير الاقتصاد المعرفي.

٥- حل قضايا المجتمع وتعزيز ونشر ثقافة الإبداع والابتكار لتكوين مجتمع معرفي.

كما تهدف كراسي البحث إلى تحقيق التالي (موسى الأهتم، ٢٠١٨م، ص١٤):

١- تعزيز شراكة الجامعة مع قطاعات المجتمع أسوةً بالجامعات العالمية المرموقة لتحقيق النمو الاقتصادي القائم على الشراكة بين الجامعة والمجتمع، بما يثرى العلوم والمعارف العلمية والعملية لتحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي.

٢- ربط مخرجات الكراسي البحثية بحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل وفق الأصول البحثية العلمية القائمة على الشراكة العلمية والمجتمعية.

٣- توفير الدعم المالي لتشجيع البحث العلمي بشكل يحقق له الاستمرارية والديمومة.

٤- تعبئة البيئة البحثة المناسبة لاستقطاب العلماء والباحثين من ذوي العقول المبدعة، والكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي محلياً وعالمياً.

٥- تنسيق الجهود البحثية بين الجهات البحثية داخل الجامعة، والتعاون مع الجهات البحثية المختلفة خارج الجامعة، بما يحقق أهداف وغايات الكراسي البحثية ويكفل نجاحها.

٦- تحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة والمؤسسات البحثية داخل المملكة وخارجها.

٧- نشر الثقافة البحثية، والتطوير والابتكار والإبداع في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية والأساسية والتطبيقية المتعلقة بمجال اهتمام الكراسي.

٨- تشجيع طلاب الدراسات العليا للمشاركة في أعمال الكراسي البحثية لاستكشاف الموهوبين والمبدعين والمبتكرين لاستقطابهم ليستفيد منهم المجتمع ولاسيما الجهات الممولة للكراسي البحثية.

٩- استكمال خصائص ومتطلبات البيئة البحثية المتطورة بما يتوافق مع المعايير العلمية العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة لضمان الجودة الشاملة.

١٠- استثمار الموراد المالية للممولين من التبرعات والهبات في دعم مشاريع بحثية تحتاح إليها الدولة لتحقيق التنمية الوطنية، ومعالجة مشاكل كل قطاعات المجتمع الصحية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية وغيرها.

١١- المساهمة في تبوء الجامعة مكانة عالمية متميزة في الإبداع والابتكار والبحث والتطوير لدعم الاقتصاد الوطني.

١٢- تفعيل دور الجامعة للمساهمة في التحول إلى مجتمع المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣- استقطاب الكفاءات الأكاديمية المتميزة لنقل التقنية الحديثة وتوطينها والمشاركة في تطويرها وتطويعها وتعريبها لتلاءم الظروف المحلية.

١٤- تطوير وتنشيط ودفع حركة البحث العلمي في الجامعة في جميع المجالات، خاصةً المجالات التطبيقية التي تعالج قضايا المجتمع وتحدم التنمية الوطنية.

١٥- الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي وبحوث طلاب الدراسات العليا بما يعود بالنفع والفائدة على الجامعة والمجتمع.

١٦- الاستفادة من الكفاءات الأكاديمية المتميزة ذات الخبرات الواسعة لتطوير المعارف والعلوم بالجامعة، بما يتيح الفرصة لبناء جهات مرجعية بحثية متميزة تساهم في حل مشكلات المجتمع ودفع عملية التنمية.

١٧- دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة من كفاءات علمية، وأجهزة وتقنيات حديثة، ومعامل ومحتبرات.

١٨- الاستثمار الأمثل لموارد الجامعة البشرية والتجهيزية في معالجة قضايا قطاعات المجتمع الصناعية والإنتاجية.

وتهدف الكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية إلى تحقيق ما يلي (خالد عبد الرحمن ياسين وشريف محمد عبد العال، ٢٠١٨م، ص ص ٧٠-٧١):

١- نشر الثقافة الإسلامية في العالم، وشرح محاسن الدين الإسلامي الحنيف وإيصالها للناس.

٢- الدفاع عن عقيدة الإسلام، وكشف الزيف والأباطيل والرد عليها.

٣- تحقيق التواصل الحضاري والثقافي والفكري بين الأمم والشعوب العالمية.

٤- استقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة لدعم وتنشيط البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات.

٥- الاستفادة من الخبرات العلمية وتسخيرها لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي للجامعة والمجتمع.

٦- إجراء البحوث العلمية المتخصصة، وتطوير برامج الدراسات العليا في المجالات العلمية والبحثية.

٧- دعم التخصصات العلمية المختلفة بما تحتاجه من كفاءات وأجهزة علمية ومختبرات حديثة.

٨- تحقيق الزيارات العلمية بين أساتذة الجامعات، وإجراء أنواع من الدراسات العلمية المتخصصة في مجالات معينة على مستوى البكالوريوس، أو الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه.

٩- المساهمة في التدريب والرفع من كفاءة الكوادر المستهدفة، وتحقيق التعاون المشترك بين الجامعات والمجتمعات للوصول إلى النتائج المرجوة.

١٠- تحقيق قفزة نوعية نحو التميز والإبداع على المستويين الإقليمي والعالمي.

١١- تفعيل دور الجامعة للمساهمة في الوصول بالمجتمع إلَى مجتمع المعرفَة والفكَر والتطَوير العلمي.

١٢- استثمار الكوادر الإبداعية المحلية، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الشراكات العلمية الناجحة عبر استقطاب أساتذة عالميين في البحث العلمي.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تهدف الكراسي البحثية إلى تحقيق التالي (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ٣):

١- تطوير البحث العلمي والتدريس في المجالات المختلفة.

٢- تحقيق طموحات الجامعة وأهدافها الأكاديمية.

٣- تعزيز التعاون المستمر مع المانحين بهدف إطلاع العالم على أصول الحضارة العربية والإسلامية ومبادئها الإنسانية السامية، واطلاع المجتمع الأردني على الحضارات العالمية ومبادئها الإنسانية السامية.

٤- تذكير الأجيال القادمة بالشخصيات التي أسهمت في النهضة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما تهدف الكراسي البحثية بجنوب أفريقيا لتحقيق ما يلي (South African Research Chairs Initiative (SARChI), 2015, P.3):

١- زيادة مجالات البحث العلمي والابتكار في جنوب إفريقيا.
٢- تحسين القدرة التنافسية الدولية للبحث والابتكار مع الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
٣- استقطاب الباحثين والعلماء المتميزين والاحتفاظ بهم والاستفادة من خبراتهم.
٤- زيادة إنتاج الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه.
٥- إنشاء مسارات مهنية بحثية للباحثين الشباب ومتوسطي العمر الوظيفي، مع تشجيع الابتكار وتنمية رأس المال البشري.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الكراسي البحثية تهدف إلى دعم وتشجيع الأبحاث العلمية، باعتبارها مصدر أساسي لنشر المعارف العلمية والتقنيات الحديثة، وتحقيق التنمية المجتمعية، والوصول للتميز في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما تهدف إلى المساهمة في دعم ثقافة الإبداع والابتكار والإنتاج العلمي المتميز، وتحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية بجانبيها المادي والإنساني، والاستفادة من العلوم والتقنيات وإمكانات الجامعة في خدمة المجتمع، والمساهمة في حل مشاكله والمشاركة في رقي الدولة إلى المكانة العلمية العالمية اللائقة في مجالات الإبداع والابتكار والتطوير والتنمية المستدامة.

خامساً: أنواع الكراسي البحثية:

١- أنواع الكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية:

يمكن تقسيم الكراسي البحثية حسب مصادر وفترة تمويلها وأهدافها في الجامعات إلى نوعين كالتالي: أولاً: **حسب مصادر تمويلها** تقسم إلى نوعين: كراسي بحثية تمول من الدولة وهي الكراسي الممثلة في الجامعات، وتحدد أولوياتها البحثية وفقاً للاحتياجات الوطنية والمجتمعية، وكراسي بحثية تمول ذاتياً وذلك من خلال المشاركة في مشاريع الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وأكاديمية الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وتختلف الكراسي البحثية باختلاف مدة تمويلها، ثانياً: **حسب الهدف منها:** تقسم إلى: الكراسي البحثية

الاقتصادية والتجارية التنافسية: وتخدم الجهة الممولة وتتولى تطوير منتجاتها، والكراسي البحثية الخيرية والخدمية: وتهتم بالمسؤولية الاجتماعية وتقدم خدماتها للمجتمع، ويتميز هذا التقسيم بالتركيز على دعم استمرارية عمل الكرسي من خلال استثمار تمويله، كذلك وجود كراسي تمول لفترة محددة تعمل على تحقيق أهداف قصيرة المدى، وهذا النوع يتوافق مع متطلبات بعض مؤسسات القطاع الخاص المحددة (مريم عبد الله علي المالكي، ٢٠١٨م، ص ص ٧٧٧-٧٧٨).

٢- أنواع الكراسي البحثية بالمملكة الأردنية الهاشمية:

يمكن تقسيم الكراسي البحثية في الأردن حسب مصادر تمويلها إلى نوعين: **النوع الأول:** كراسي تمول خارجياً بحيث يتم تغطية نفقات المنصب بالكامل، ويجوز في حالات خاصة أن يتم توفير تمويل إضافي من ميزانية الجامعة، **النوع الثاني:** كراسي تمول من متبرع أو ممول رئيسي وذلك بتخصيصه وقفاً للجامعة أو تمويلاً بهدف تطوير مجالات البحث والتدريس في تخصص أكاديمي معين (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ٦).

٣- أنواع الكراسي البحثية بجنوب افريقيا:

تنقسم الكراسي البحثية في جنوب إفريقيا إلى نوعين أساسيين وفقاً لمدتهما الزمنية، والمعايير التي تميز كل منهما وذلك على النحو التالي (National Research Foundation, 2018, P.7):

- كراسي بحثية من الدرجة الأولى: ومدتها ٥ سنوات تجدد مرتين لتصل إلى ١٥ سنة، ويشترط أن يكون أستاذ الكرسي البحثي حاصلاً على درجة الأستاذية بنظام الدوام الكامل، متميزاً مبتكراً وله إنجازات علمية ومعترفاً به دولياً في مجاله البحثي، ويكون له العديد من الإسهامات عالمياً، كما لابد أن يكون متميزاً في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، وطلاب ما بعد الدكتوراه، ويشترط إقامته بصورة كاملة طوال مدة الكرسي البحثي، أما المرشحون من الخارج فيسمح لهم بقضاء ما لا يقل عن ٥٠% من مدة الكرسي البحثي في جنوب أفريقيا، بشرط موافقة الجهة الداعمة للكرسي.

- كراسي بحثية من الدرجة الثانية: ومدتها ٥ سنوات تجدد مرة واحدة فقط لتصل إلى ١٠ سنوات، ويشترط أن يكون أستاذ الكرسي البحثي حاصلاً على درجة أستاذ مشارك، أو أستاذ بنظام الدوام الكامل، ومتميزاً ويمتلك العديد من القدرات البحثية المعترف بها، كما لابد أن يكون معترفاً به دولياً خلال أخر خمس أو عشر سنوات قبل ترشحه للكرسي، وأن يكون قادراً على جذب طلاب الدراسات العليا، وطلاب ما بعد الدكتوراه، ويشترط إقامته بصورة دائمة طوال مدة الكرسي البحثي في جنوب أفريقيا.

مما سبق عرضه اتضح اختلاف أنواع الكراسي البحثية بالدول الثلاث باختلاف المصدر الذي تم التقسيم من أجله، حيث تم تقسيم الكراسي البحثية في بعض الدول حسب مصادر وفترة تمويلها وأهدافها في الجامعات، ودول أخرى قسمتها وفقاً لمدتها الزمنية، والمعايير التي ميزت كل منها.

سادساً: إدارة الكراسي البحثية:

١- **إدارة الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية** (اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية، ١٤٣٧هـ، ص ص ١٤-١٥):

تشكل لجنة عليا للإشراف على كراسي البحث من: وكيل الجامعة رئيساً، العميد نائباً للرئيس، وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية ويكون أميناً للجنة، أربعة أعضاء على الأقل يرشحهم وكيل الجامعة ويقرهم صاحب الصلاحية، ثلاثة منهم يتم اختيارهم من مشرفي كراسي البحث في المجالات الصحية، العلمية والإنسانية، وتناط بهم المهام الآتية: إقرار وتوجيه السياسة العامة لكراسي البحث، إقرار الضوابط المنظمة لسير أعمال كراسي البحث، إقرار تقارير الأداء العام لكراسي البحث، إقرار الميزانية السنوية الخاصة بكراسي البحث، ووكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، والموافقة على حسابها الختامي، إقرار التقرير السنوي لكراسي البحث المرفوع من وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، إقرار السياسة المالية لكراسي البحث، واقتراح التعديلات على لائحة كراسي البحث وعرضها على مجلس الجامعة لإقرارها، بالإضافة إلى إقرار آلية اختيار المشرفين، وأساتذة كراسي البحث.

وتتحدد مهام رئيس اللجنة العليا لكراسي البحث في: ترشيح أعضاء اللجنة العليا لكراسي البحث والرفع بها لصاحب الصلاحية، اعتماد المشرفين على كراسي البحث، التوصية والرفع بالباحثين ومساعدي الباحثين والفنيين المرشحين من قبل المشرفين على كراسي البحث، وإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة بالجامعة، اعتماد الأبحاث والتقارير المرفوعة من قبل المشرفين على كراسي البحث، بالإضافة لتمثيل كراسي البحث.

٢- **إدارة الكراسي البحثية بالمملكة الأردنية الهاشمية** (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ٩ – ١٠ – ١١)

يرتبط الكرسي الأكاديمي إدارياً بالمركز أو العمادة أو الكلية الملائمة، ويشكل المجلس بقرار من الرئيس على النحو التالي: رئيس الجامعة أو من ينيبه/ رئيساً للمجلس، عميد البحث العلمي، عميدين يمثلان الكليات العلمية والإنسانية، عضوين اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الجامعة أو خارجها يختارهما مجلس العمداء بتنسيب من الرئيس، وللمجلس الحق في دعوة شخص أو أكثر في جلساته دون أن يكون لهم حق التصويت.

وتكون مدة المجلس سنة قابلة للتجديد، ويتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية: تحديد السياسة العامة للكرسي الأكاديمي في مجالات البحث العلمي والتدريس وتنفيذ هذه السياسة والإشراف عليها وفق أنظمة الجامعة وتعليماتها، الإشراف على وقفية الكرسي الأكاديمي وتنميتها وضبط نفقاتها، إقرار الموازنة السنوية للكرسي الأكاديمي، دعم وتطوير منصب الكرسي الأكاديمي، اقتراح الأسس المتعلقة بالتعليمات الخاصة بالكراسي الأكاديمية في الجامعة، التوصية بتعيين أستاذ الكرسي الأكاديمي وتحديد راتبه والامتيازات المالية التي يتمتع بها وإعفائه من منصبه، بالإضافة إلى وضع الآليات المناسبة للتفاوض وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون مع المتبرع/المتبرعين والنظر في قبول الهبات والتبرعات والتوصية بشأنها.

٣- **إدارة الكراسي البحثية بجنوب أفريقيا** (Oliver and Adelaide Tambo Foundation, 2018, PP.9-10)

يتم تشكيل لجنة توجيهية لإدارة وتوجيه وتقديم المشورة والرقابة على عمل رؤساء كراسي البحث في الدولة، وبشكل سنوي يتم عقد اجتماع لجميع رؤساء كراسي البحث والمشرفين عليها في منتدى مجتمعات الممارسة، وفيه يتبادل الرؤساء مساهماتهم وخبراتهم ومناقشة مدى التقدم والإنجازات التي تمت في المجالات المختلفة للكراسي، وكجزء من عملية المراجعة السنوية يُطلب من شاغل كرسي البحث المعين حديثًا تقديم خطة نشاط البحث، وفي نهاية كل سنة مالية يُطلب من شاغل الوظيفة أن يقدم تقريراً سنوياً للجهات المختصة يتناول المعالم والنتائج المتوقعة على النحو المعروض في خطة النشاط البحثي في التطبيق.

ويتم تعيين رئيس كرسي البحث من قبل الجامعة، ويشترط أن يكون أستاذ يتم اختياره على المستوى الوطني، وبالنسبة للجامعة التي يشغل فيها أحد أعضاء هيئة التدريس الحاليين كرسيًا، يجب أن تقوم الجامعة بشكل دوري بالإعلان عن الترشح للكرسي بشروط معينة، حيث يجب الترشح على أساس التفرغ طوال مدة رئاسة كرسي البحث ويجب تقديم ما يؤكد ذلك إلى الجهات المختصة خلال الأشهر الستة الأولى من التعيين للمنصب، بالإضافة إلى ذلك يجب مراعاة التخطيط لتعاقب تولي منصب رئيس كرسي البحث، حيث يجب ترشيح أستاذ مساعد للعمل بشكل وثيق مع الرئيس الذي من الممكن أن يقوم بعمله في حالة عدم تمكنه من إكمال فترة ولايته، كما سيوفر الأستاذ المساعد دعمًا إشرافيًا وتدريسيًا للرئيس.

من خلال ما سبق يتضح أن إدارة كراسي البحث بالدول المختلفة تتم على مستوى الجامعة مع اختلاف شروط التعيين، والمهام والصلاحيات، ومدة تولي منصب أستاذ الكرسي.

سابعاً: تمويل الكراسي البحثية:

١- **تمويل الكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية** (اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية، ١٤٣٧هـ، ص ص ٣٢-٣٤):

تنقسم مصادر تمويل إنشاء الكرسي بالتنسيق مع وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية وفق التنظيم التالي:

أ- **تمويل أفراد:**

وهو تمويل مالي من الأفراد بحد أدنى مليون ريال في السنة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

ب- **تمويل شركات –مؤسسات–بنوك:**

وهو تمويل مالي من الشركات والبنوك والمؤسسات بحد أدنى يصل إلى مليوني ريال في السنة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

وكافة أنواع التمويل السابقة يمكن أن يكون تمويلاً مالياً كاملاً، أو جزئياً لفترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بتوصية من وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، وموافقة رئيس اللجنة العليا لكراسي البحث.

ج- **تمويل وقفي (فرد–مؤسسة) وينقسم إلى:**

تمويل وقفي من أفراد بحد أدنى قدره مليون ريال في السنة، لمدةٍ لا تقل عن خمس سنوات، بحد أدنى قدره خمسة ملايين ريال، وتمويل وقفي من مؤسسة بحد أدنى قدره مليونا ريال في السنة، لمدة لا تقل عن خمس سنوات، بحد أدنى قدره عشرة ملايين ريال.

د- ما يرصد لتمويل كراسي البحث من ميزانية الجامعة، أو من وقف الجامعة.

هـ- الدعم الذي يمكن أن تخصصة وزارة التعليم لكراسي البحث.

و- التبرعات، والوصايا، والهبات، والأوقاف العامة.

ز- **التمويل الذاتي:** أي عائد مادي ناتج من تنفيذ الكرسي لخطته سواء تنفيذ مشاريع لصالح هيئات وشركات ومؤسسات عامة وخاصة، أو الإشراف على تنفيذها، أو تقديم خدمات استشارية، ويقسم العائد بالنسب الآتية: ١٥% من القيمة تخصص للإنفاق على تشغيل الكرسي، والنسبة المتبقية ٨٥% تخصص للإنفاق على المشروع أو الدراسة لتغطية تكاليف

الأجهزة والمستلزمات ومكافآت للباحثين والفنيين والإداريين المشاركين في تنفيذ المشروع، وأي مصاريف أخرى لازمة لإنجاز المشروع.

كما يتم منح بعض الامتيازات للجهة المموِّلة خلال مدة عقد التمويل، وتحديد مدة التمويل وتجديد العقد وفقاً لما ورد باللائحة المنظمة لكراسي البحث، ومنها:

- يحمل الكرسي اسم المموِّل (سواءً أكان مؤسسةً أم فرداً).
- يوضع اسم المموِّل في مختلف المختبرات والمساحات التي تخص الكرسي، وأيضاً في مختلف الفعاليات ذات العلاقة بالكرسي.
- يتم تكريم المموِّل من قبل الجامعة.
- إمكانية الاستفادة من إمكانيات الجامعة ومعاملها البحثية بما يتوافق مع ضوابط الجامعة.
- إمكانية الاستفادة من برامج الدراسات العليا والدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة.
- الاستفادة من نتائج البحوث ذات العلاقة بالكرسي، إذا كانت لديه رغبة في ذلك بما يتوافق مع أنظمة الجامعة.
- يوضع اسم الكرسي الذي يحمل اسم المموِّل في جميع الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية، والمحاضرات، والندوات، واللقاءات العلمية، والكتب التي يتم إنجازها تحت مظلة الكرسي.

ومدة تمويل الكرسي خمس سنوات قابلة للتجديد لفترات أخرى حسب ما يتم الاتفاق عليه ويجوز بتوصية من وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية وموافقة رئيس اللجنة العليا الاستثناء في ذلك.

٢- تمويل الكراسي البحثية بالمملكة الأردنية الهاشمية:

يتمتع صندوق دعم البحث العلمي في الأردن بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وتتكون موارد الصندوق مما يلي: ما يخصص له في الموازنة العامة للدولة، فائض مخصصات البحث العلمي والتدريب والنشر والمؤتمرات والإيفاد والابتعاث التي لم تصرفها الجامعات الأردنية خلال آخر كل ثلاث سنوات، الريع المتأتي من براءات الاختراع

والاستثمارات التكنولوجية المدعومة من الصندوق، أي هبات أو تبرعات أومساعدات ترد آلية، شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني، يخصص لصندوق ما نسبة ١ % من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة العامة (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص ٢٣٥).

ينشأ منصب الكرسي الأكاديمي في الجامعة برغبة من (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ٦):

أ- **الجامعة** شريطة توافر تمويل خارجي يغطي نفقات المنصب بالكامل، ويجوز في حالات خاصة أن يتم توفير تمويل إضافي من ميزانية الجامعة، على أن لا تزيد مساهمة الجامعة عن ١٠% من النفقات المتوقعة سنوياً، ويتم إنشاء المنصب بإحدى الطرق التالية: تكريم متبرع (شخصية، أو أسرة، أو مؤسسة)، تكريم عالم أسهم في خدمة الجامعة أو المجتمع، تكريم شخصية سياسية مرموقة أو اعتبارية، أو أسرة ذات منزلة رفيعة في المجتمع الأردني أو العربي أو العالمي.

ب- **متبرع أو ممول رئيسي** وذلك بتخصيصه وقفاً للجامعة أو تمويلاً بهدف تطوير مجالات البحث والتدريس في تخصص أكاديمي معين، شريطة استمرار إيرادات الوقف أو التمويل.

بالإضافة إلى إيرادات الوقف أو التمويل من الممول الرئيسي يمكن أن تشمل موارد الكرسي الأكاديمي تبرعات وهبات ومنح مقدمة من متبرعين ومؤسسات دعم بحث علمي من جهات داخلية وخارجية، ويخضع قبولها للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة، وينشأ في الجامعة حساب يسمى حساب الكرسي الأكاديمي تودع فيه موارده، وفي الحالات التي يكون التبرع فيها وقفاً تشكل الموارد المالية المتوافرة للإنفاق السنوي نسبة مئوية من متوسط قيمة الوقف، وبما ينسجم مع سياسة الإنفاق الاستثماري للجامعة، ويخضع الوقف بحده الأدنى للتعديل من فترة لأخرى، وتسعى الجامعة للمحافظة على القيمة المادية الحقيقية للوقف على المدى البعيد من خلال رسملة جزء من ريع الاستثمار، كما تؤول موارد وريع

الكرسي الأكاديمي في حال انتهائه إلى الجامعة (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ١٣ – ١٤ – ١٥ – ١٦).

٣- **تمويل الكراسي البحثية بجنوب أفريقيا** (South African Research Chairs Initiative (SARChI), 2015, PP.15-17):

تقوم المؤسسة الوطنية للأبحاث في جنوب أفريقيا NRF بتقديم التمويل لكراسي البحث حيث تقدم ميزانية تتراوح من ١.٥ مليون راند إلى ٢.٥ مليون راند سنويًا لكراسي البحث من المستويين الأول والثاني على التوالي، حيث يغطي هذا التمويل الرواتب، ومنح ما بعد الدكتوراه، ومنح طلاب الدراسات العليا، وتكاليف تشغيل الأبحاث، ومعدات البحث، والبنية التحتية، وكراسي البحث من المستوى الأول هي لعلماء معروفين عالمياً في مجال تخصصهم البحثي، أما كراسي البحث من المستوى الثاني فهي لعلماء أقل شهرة في مجال التخصص.

وتتم الموافقة على الميزانية المقترحة في بداية كل دورة تمويل مدتها خمس سنوات، كما يتم منح صاحب الكرسي مهلة في نهاية كل سنة لإجراء تعديلات على الميزانية للسنة التالية، بالتشاور مع مديري الكراسي البحثية ومراكز الامتياز وإدارة المنح، وتكون كراسي البحث من المستوى الأول مؤهلة للحصول على تمويل إضافي للمنح الأساسية البرلمانية من المؤسسة الوطنية للأبحاث، باستثناء ما يتعلق بتمويل حوافز الباحثين المصنفين، ويجب على أصحاب الكراسي التقدم بطلب للحصول على المنح للمعدات الكبيرة، وتخصص الكراسي ما لا يقل عن ٨٠٪ من وقتها لإجراء البحوث والإشراف على متوسط ١٠ طلاب ماجستير ودكتوراه سنويًا، ولذلك يتم تشجيع الكراسي بشدة على جذب تمويل إضافي للبحث وتطوير رأس المال البشري من جهات تمويل وطنية ودولية أخرى والجهات المانحة.

ومما سبق عرضه يتبين تنوع مصادر تمويل الكراسي البحثية بالدول الثلاث، حيث يشمل التمويل: المنح والهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف العامة، بالإضافة إلى ما يرصد للكراسي من ميزانية الجامعة ووزارة التعليم والأفراد والمؤسسات.

ثامناً: آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي:

١- آليات الترشيح بالمملكة العربية السعودية:

يتم اختيار أستاذ الكرسي البحثي بالمملكة ممن يحمل درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، ويشترط أن يكون باحث متميز متخصص في مجال الكرسي البحثي، وله اهتمامات وإنجازات بحثية علمية رائدة، وأن يكون له دور رئيسي في دعم الشؤون العلمية للكرسي (مريم عبد الله علي المالكي، ٢٠١٨م، ص٧٨٢).

٢- آليات الترشيح بالمملكة الأردنية الهاشمية:

يشترط في من يشغل منصب الكرسي الأكاديمي أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه ويتحلى بسمعة عالية في حقل تخصصه، ويتمتع بصفة القيادة، ويكون ذا سجل بحثي حافل بما حققه من مساهمات ملحوظة في البحوث العلمية المنشورة، أو الكتب المؤلفة، أو بمعايير التميز الدولية في البحث العلمي، وبراءات الاختراع، والجوائز العلمية، وله إضافات جوهرية وأصيلة في خدمة الإنسانية، وله إضافات متميزة وأصيلة في رفعة الجامعة وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من تلك الشروط فإنه يجوز أن يشغل الكرسي من غير الحاصلين على الدكتوراه ممن اكتسبوا خبرات متميزة في حقول تخصصاتهم من خلال أعمالهم أو نشاطاتهم كالأدباء والفنانين وأعضاء السلك الدبلوماسي والإعلاميين وغيرهم، كما يجوز شغل الكرسي الأكاديمي من قبل أكثر من شخص في آن واحد، ويتم تعيين من يشغل منصب الكرسي الأكاديمي بقرار من الرئيس بناء على توصية من المجلس وفقاً لأسس خاصة يضعها لهذه الغاية، ويكون التعيين في منصب الكرسي الأكاديمي لمدة سنة قابلة للتجديد، وينتهي تعيين من يشغل منصب الكرسي الأكاديمي بانتهاء الكرسي (تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م، المادة ٧ – ٨).

٣- آليات الترشيح بجنوب أفريقيا:

يتم الترشح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي بجنوب أفريقيا من خلال اللجنة الوطنية، ويتم اختياره من بين الأساتذة والأساتذة المساعدين في ضوء معايير وشروط محددة، مثل

الكفاءة والتميز المحلي والعالمي في مجال التخصص، وكذلك الإنجازات البحثية التي حققها (National Research Foundation, 2016, P.6),

مما سبق يتضح أنه بالرغم من الاختلاف في آليات الترشح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي في الدول الثلاث، إلا أنها تتفق في ضرورة أن يكون المرشح للمنصب ممن له اهتمامات وإنجازات بحثية علمية رائدة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

تاسعاً: مخرجات الكراسي البحثية:

١- مخرجات الكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية:

يمكن تحديد أهم مخرجات الكراسي البحثية في المملكة على النحو التالي (مريم عبد الله علي المالكي، ٢٠١٨م، ص٧٨٦):

- الأوراق البحثية المنشورة.
- الكتب المؤلفة.
- المطبوعات (نشرات، مجلات، ودوريات).
- العقود والشراكات.
- أعضاء هيئة التدريس.
- استقطاب الباحثين وطلاب الدراسات العليا.
- استقطاب باحثين وزائرين عالميين.
- براءات الاختراع.
- الفعاليات (محاضرات، ندوات، ورش عمل، حملات توعية، ودورات).
- المشاركات الإعلامية (أخبار، مقالات، تقارير، برامج إذاعية وتليفزيونية).

٢- مخرجات الكراسي البحثية بالمملكة الأردنية الهاشمية:

تتمثل أهم مخرجات الكراسي البحثية في الأردن فيما يلي (حسين الزيود، ٢٠١٩م):

- تأسيس مركز متميز للبحوث العلمية الرصينة.
- الأنشطة والفعاليات من بينها الأنشطة البحثية.
- المحاضرات، واللقاءات.

- المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إيفاد الطلاب والأساتذة.
- الدورات والورش التعليمية.

٣- مخرجات الكراسي البحثية بجنوب أفريقيا:

تتمثل المخرجات المستهدفة من مبادرة الكراسي البحثية في جنوب أفريقيا في: تحقيق التميز في بعض المجالات البحثية، تعزيز وتحسين قدرات البحث والابتكار للجامعات، الارتقاء بمستوى طلاب الدراسات العليا كماً وكيفاً، تعزيز القدرة التنافسية الدولية للبحث والابتكار، الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، استقطاب الباحثين والعلماء المتميزين، عقد المحاضرات والندوات والدورات وورش العمل (Robert Sobukwe Road, 2017, P.5).

مما سبق يتضح تنوع المخرجات البحثية المستهدفة من كراسي البحث في الدول المختلفة لتشمل: الأوراق البحثية المنشورة، المطبوعات، براءات الاختراع، العقود والشراكات، المشاركات الإعلامية، المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية، إيفاد الطلاب والأساتذة، الدورات والورش التعليمية، الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية بالدولة، بالإضافة إلى استقطاب الباحثين والعلماء المتميزين، وغيرها من المخرجات البحثية.

القسم الثالث

نظام الكراسي البحثية في كندا

يتناول القسم الحالي نظام الكراسي البحثية في دولة كندا باعتبارها من الدول الرائدة في هذا المجال من حيث: نشأة الكراسي البحثية، رؤية ورسالة الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، تمويل الكراسي البحثية، آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي، مخرجات الكراسي البحثية، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة، وذلك كما يلي:

أولاً: نشأة الكراسي البحثية:

تعد كندا من أغنى دول العالم حيث يرتفع بها معدل دخل الفرد، كذلك فهي من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة الثماني، علاوة على ذلك فهي على قائمة أفضل عشر دول تجارية، يعد اقتصاد كندا اقتصاداً مختلطاً ويصنف فوق الولايات المتحدة، وأغلب دول غرب أوروبا تبعاً لمؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية، أكبر المستوردين الأجانب للبضائع الكندية هم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، في القرن الماضي أدى نمو قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والخدمات إلى تحويل البلاد من اقتصاد ريفي إلى حد كبير إلى إحدى أكثر الدول الصناعية والحضرية مثل غيرها من دول العالم الأول، يهيمن على الاقتصاد الكندي صناعة الخدمات والتي توظف نحو ثلاثة أرباع الكنديين، وتتميز كندا بين الدول المتقدمة في اهتمامها بالقطاع الأول من الاقتصاد، حيث تعد صناعة قطع الأشجار والنفط من أهم الصناعات في كندا(Public Works and Government Services, 2010, P.3).

وقد أنشأت دولة كندا برنامجاً طموحاً لكراسي البحث العلمية ترمي من خلاله إلى بلوغ إحدى المراتب الخمس الأولى في العالم، فقد كانت التجربة الكندية رائدة في برنامج كراسي البحث، حيث رصدت اعتمادات مادية من ميزانيتها، قدّرت عام ٢٠٠٠م بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإنشاء ما يقارب ٢٠٠٠ كرسي بحث في جامعاتها، أي بمعدل ٤٠٠ كرسي

بحث في السنة، كما أعدت في العام ذاته، برنامج عمل خاص لإنشاء كراسي البحث يقوم على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية واستقطاب الباحثين، وتوفير الدعم المادي لتأسيس إنشاء المزيد من الكراسي المجهزة بأفضل المعدات البحثية، بينما ينصب اهتمامها في الاستثمار بالبحوث الأساسية والتطبيقية (دليل الكراسي العلمية، ٢٠٠٥م، ص ٣).

ولقد أسس برنامج كراسي البحث الكندية في عام ٢٠٠٠م من قبل حكومة كندا الراغبة في تعزيز التميز في البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية الجامعية، حيث إنه من خلال هذا البرنامج، يتم إنفاق ٣٠٠ مليون دولار سنويًا من أجل جذب العلماء والباحثين المتميزين والاحتفاظ بهم (Government of Canada, 2012)، وفي هذا المجال ترمي السياسة الكندية إلى مضاعفة الاستثمارات في مجال دعم البحث والتطوير لتصبح كندا من ضمن الدول الرائدة في هذا المضمار (محمد سويلم المهتيمي، ٢٠١٤م، ص٩٠).

ثانياً: رؤية ورسالة الكراسي البحثية:

تؤكد **رؤية كراسي البحث** في كندا على دعم التميز البحثي، وزيادة القدرة البحثية للجامعات الكندية؛ وذلك من خلال جذب كبار الباحثين من داخل كندا وخارجها، كما أن **رسالة الكراسي البحثية** تتمثل في دعم برامج إعداد الباحثين، وتدريبهم على مهارات البحث العلمي في الجامعات الكندية، وتحسين قدرة الجامعات الكندية على توليد المعارف الجديدة وتطبيقها؛ مما يؤدي إلى زيادة مخرجات البحث، ونشر المعرفة ونقلها واستخدامها، والتخطيط الاستراتيجي للموارد البحثية في الجامعات، واستغلالها أفضل استغلال ممكن (The Minister of Innovation, 2016, PP. 9-10).

وهكذا يتضح أن رؤية ورسالة الكراسي البحثية في كندا تؤكد على العالمية، والانطلاق بالدولة إلى الريادة والمنافسة في مجال البحث العلمي، كما تؤكد على الاهتمام بالمعارف وإتاحة الفرصة لصنع القادة الكنديين.

ثالثاً: أهداف الكراسي البحثية:

يهدف برنامج كراسي البحث في كندا إلى تحقيق ما يلي (Government of Canada, 2012):

- مساعدة أصحاب الكراسي في تحقيق التميز البحثي في العلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الصحية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- تحسين عمق المعرفة الكندية.
- تحسين جودة الحياة.
- تعزيز القدرة التنافسية الدولية للبلاد.
- تدريب الأساتذة من خلال الإشراف على الطلاب.
- تحسين جودة التعليم.

كما يهدف البرنامج إلى تحقيق التالي (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص ٢٣٩):

- تدعيم التميز البحثي في كندا وتوسيع القدرة البحثية فيها، بتثبيت الباحثين المتميزين بالجامعات الكندية، واستقطاب أفضل الباحثين العالميين.
- تدعيم برامج إعداد وتدريب الكفاءات في البحث العلمي.
- تحسين قدرة الجامعات على ابتكار وتطبيق المعارف الجديدة.
- الاستغلال الأفضل للموارد البحثية عبر التخطيط المؤسسي الاستراتيجي، والتعاون بين المؤسسات وبين القطاعات الأخرى.
- إنشاء ثقافة الابتكار وتغذية البيئة الجامعية بمناخ بحثي فعال، ودعم الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي في كندا.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الكراسي البحثية في كندا تؤكد على الاهتمام بالتميز البحثي في العديد من المجالات، وخدمة المجتمع، ورعاية اقتصاد الدولة، واستقطاب الكفاءات.

رابعاً: أنواع الكراسي البحثية:

هناك نوعان من كراسي البحث في كندا كالتالي: **النوع الأول** وهو كراسي البحث من المستوى الأول، ومدتها سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومرتان في ظروف استثنائية، مخصصة للباحثين البارزين المعترف بهم من قبل أقرانهم كقادة للعالم في مجالاتهم، والمرشحون لشغل مناصب المستوى الأول هم أساتذة أو أساتذة مساعدون يتوقع ترقيتهم إلى درجة أستاذ في غضون عام أو عامين من الترشيح، وإذا كان المرشح قادم من خارج القطاع الأكاديمي، يجب أن يمتلك المؤهلات اللازمة ليتم تعيينه في هذه المستويات من قبل الجامعة المرشحة، ولكل كرسي من المستوى الأول تتلقى الجامعة مبلغاً وقدره ٢٠٠٠٠٠ دولار سنويًا لمدة سبع سنوات، أما **النوع الثاني** فهو كراسي البحث من المستوى الثاني، ومدتها خمس سنوات وقابلة للتجديد مرة واحدة، مخصصة للباحثين الناشئين الاستثنائيين، المعترف بهم من قبل أقرانهم على أنهم يتمتعون بالقدرة على القيادة في مجالهم، والمرشحون لوظائف المستوى الثاني هم أساتذة مساعدون، أو أشخاص يمتلكون المؤهلات اللازمة ليتم تعيينهم في هذه المستويات من قبل الجامعة المرشحة، ولكل كرسي من المستوى الثاني تتلقى الجامعة مبلغاً وقدره ١٠٠٠٠٠ دولار سنويًا لمدة خمس سنوات، ويمكن استخدام الأموال المتلقاة لكل كرسي لإضافة راتب الكرسي، وللمساعدة في دفع الراتب الحالي للكرسي، أو لتمويل البحث، والنسبة المخصصة لكل فئة تختلف حسب الجامعة (Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science, 2017, P.10).

ومما سبق يتضح أن كراسي البحث في كندا تنقسم لنوعين لكل منهما مدة زمنية معينة، ومؤهلات وشروط خاصة للمرشحين لشغل المنصب، كما تختلف نسب التمويل المقدمة لكلا النوعين باختلاف المستوى.

خامساً: إدارة الكراسي البحثية:

يتبع برنامج كراسي البحث وزير الصناعة، وتتم إدارته من قبل عدة لجان لكل منها مهام مع وجود أمانة لكرسي البحوث الكندية في مجلس البحوث للعوم الاجتماعية

والإنسانية، وهي المسئولة عن إدارة البرنامج بشكل يومي وترفع تقاريرها إلى اللجنة الإدارية، والتي بدورها ترفع تقاريرها للجنة التوجيهية التي ترفع تقاريرها لوزير الصناعة، وفيما يلي وصف للجان ومهامها (فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، ٢٠١٥م، ص ص ٢٣٩-٢٤٠):

- **اللجنة التوجيهية:** وهي مسئولة عن عملية إدارة البرنامج وتقديم آراء استراتيجية لمسار البرنامج، وتتكون من: رئيس مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ورئيس المعهد الكندي لبحوث الصحة، ورئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، ورئيس المؤسسة الكندية للابتكار، ونائب وزير الصناعة.
- **اللجنة الإدارية:** وتختص بتقديم المشورة بشأن إدارة الكرسي واستراتيجيات الاتصالات وبناء البرنامج وتطوير السياسات وإدارة الميزانية، وتتكون من: نائب رئيس مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ونائب رئيس المعهد الكندي لبحوث الصحة، ونائب رئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونائب رئيس المؤسسة الكندية للابتكار، والمدير العام للصناعة.
- **لجنة التحكيم متعددة التخصصات:** وتختص بتقديم المشورة بشأن سياسات البرنامج وضمان تطبيق المعايير باستمرار من خلال البرنامج، بالإضافة إلى استعراض ومراجعة كل المرشحين للكراسي، ويتم اختيار أعضاء اللجنة من أعضاء هيئة المقيمين.
- **هيئة المقيمين:** وتختص بعملية التقييم والترشيح لكل كرسي.
- **اللجنة الاستشارية لسياسة العدل:** وتختص بتقديم المشورة لأمانة الكرسي.

وتقوم أمانة كراسي البحوث بإدارة مخصصات الكراسي من خلال ما يلي(Chairs Administration Guide, 2019):

- وضع سياسات وإجراءات المؤسسة لتعيين رؤساء كراسي البحث بكندا، وجميع الضمانات الموضوعة للتأكد من أن هذه الممارسات والإجراءات تتسم بالشفافية والنزاهة.
- إدارة مخصصات الكراسي وتحديد من يشارك في ذلك (على سبيل المثال ، اللجنة، الإداريين على مستوى نائب الرئيس، العمداء، ورؤساء الأقسام).

- وضع القرارات الخاصة بتحديد الكلية والقسم ومجال البحث لتخصيص مناصب رئيسها ومن يوافق على هذه القرارات.
- وضع القرارات الخاصة بكيفية اختيار المؤسسة لاستخدام عنصر المرونة في إدارة مخصصات الكراسي، ومن يوافق على هذه القرارات.
- وضع القرارات الخاصة بالمعايير التي ستحدد ما إذا كان سيتم التجديد لرؤساء المستوى الأول والمستوى الثاني، ومن يشارك في هذه القرارات.
- تقرير ما إذا كان سيتم ترقية الأفراد من المستوى الثاني إلى المستوى الأول، ومن يشارك في هذه القرارات.
- تحديد الرئيس / الرؤساء الذين سيتم الاستغناء عنهم تدريجيًا في حالة فقدان المؤسسة كرسيًا بسبب عملية إعادة التخصيص، ومن يشارك في هذه القرارات.
- تحديد مستوى الدعم المقدم لرؤساء الكراسي (على سبيل المثال ، الوقت المخصص للبحث ، الراتب والمزايا، صناديق البحث الإضافية، المساحة المكتبية، التوجيه والدعم الإداري، والمعدات)، ومن يشارك في هذه القرارات.
- تحديد الإجراءات الوقائية المتخذة لضمان عدم حرمان الأفراد من مجموعات FDG في المفاوضات المتعلقة بمستوى الدعم المؤسسي المقدم لهم.
- اتخاذ التدابير الملائمة لضمان عدم حرمان الأفراد _من مجموعات المديرين التنفيذيين_ عند التقدم لشغل منصب رئيس، في الحالات التي يكون لديهم فيها فجوات وظيفية، بسبب الإجازات الأبوية أو المتعلقة بالصحة أو لرعاية أفراد الأسرة وتنشئتهم؛ وأيضاً عدم الحرمان بسبب أنشطة التدريب والتطوير المتعلقة بالتحيز اللاواعي والإنصاف للمسؤولين وأعضاء هيئة التدريس المشاركين في عمليات الترشح لمناصب الرئاسة.

مما سبق يتضح أن إدارة كراسي البحث الكندية تتم من قبل عدة لجان، لكل منها مهام ومسئوليات محددة، مع وجود أمانة لكراسي البحث مسئولة عن إدارة البرنامج بشكل يومي، ولها العديد من الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة دورها بشكل فعال.

سادساً: تمويل الكراسي البحثية:

تعتبر الحكومة في كندا هي المصدر الأول والرئيسي لتمويل ودعم الكراسي البحثية، حيث رصدت اعتمادات مادية من ميزانيتها، قدّرت عام ٢٠٠٠م بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإنشاء ما يقارب ٢٠٠٠ كرسي بحث في جامعاتها، أي بمعدل ٤٠٠ كرسي بحث في السنة، كما أعدت في العام ذاته، برنامج عمل خاص لإنشاء كراسي البحث يقوم على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية (دليل الكراسي العلمية، ٢٠٠٥م، ص ٣).

وتشترك ثلاث جهات في توفير الدعم المالي السنوي للكراسي البحثية بالجامعات الكندية، وهي مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية بنسبة ٤٥%، والمعهد الكندي لعلوم الصحة بنسبة ٣٥%، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة ٢٠% (Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science, 2017, P.15)

وكل جامعة في كندا تقدم بيان سنوي إلى الأمانة العامة لكراسي البحث توضح فيه كيف أن كل رئيس قد أنفق التمويل الذي تلقاه، بحيث يحتوي البيان على المبالغ الخاصة بفئات مختلفة من النفقات، بالإضافة إلى النسبة المقابلة من إجمالي التمويل من برنامج الكراسي البحثية الكندية التي تم إنفاقها، ويشمل ذلك: رواتب الأساتذة والطلاب والعاملين، راتب رئيس مجلس الإدارة، الخدمات المهنية أو العقود والتكنولوجيا، المعدات (بما في ذلك السيارات)، المواد والإمدادات والمصروفات الأخرى، التكاليف الإدارية المتعلقة بالكرسي، ونفقات السفر والتنقلات (Canada Research Chairs, 2007, P.6)

وتستثمر حكومة كندا ما يقرب من ١٩٥ مليون دولار لدعم ٢٥٩ كرسي بحث كندي جديد ومتجدد في ٤٧ مؤسسة في جميع أنحاء كندا، يُستكمل هذا الاستثمار بحوالي ١٤ مليون دولار من التمويل الجديد للبنية التحتية البحثية لدعم ٥٧ كرسيًا في ٢٧ مؤسسة من خلال مؤسسة كندا للابتكار (CFI) بالتعاون مع برنامج كراسي البحث، وتقدم الكراسي البحثية الكندية مساهمات بحثية مهمة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة مثل الوقاية من الأمراض المعدية، والأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحيوية مثل شبكات الطاقة

وإمدادات المياه، وعلاجات السرطان، وإجراء الأبحاث المجتمعية لتقليل معدلات الإصابة بسرطان الثدي في المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، والذكاء الاصطناعي، وصحة الأم والطفل، وتأثيرات تغير المناخ في الشمال، وزيادة قدرة الغابات الكندية على الصمود أمام تغيرات المناخ، وتحسين التنبؤ بأحوال الغابات في المستقبل على الصعيد العالمي، وتقليل البصمة البيئية للأجهزة الإلكترونية (Michelle Picard-Aitken Et. Al, 2019, P. 13).

يتبين من تمويل برنامج كراسي البحث لدولة كندا أنه برنامج حكومي مدعوم بشكل كامل من الميزانية العامة للدولة _من خلال المجالس والمعاهد ومؤسسة كندا للابتكار_ ويعمل على توحيد الجهود البحثية على كافة مؤسسات الدولة.

سابعاً: آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي:

تتمتع عملية الترشح لشغل منصب أستاذ كرسي البحث في كندا بخضوعها للمساءلة المؤسسية من قبل أمانة كراسي البحث، حيث إنه يجب على المؤسسات مراعاة الحاجة إلى تلبية أهداف المساواة والتنوع الحالية والحفاظ عليها لمعالجة التمثيل الناقص للأفراد من المجموعات الأربع التالية (النساء، وذوي الاحتياجات الخاصة، والسكان الأصليين، والأقليات) ضمن تخصيصها من الكراسي، وتنطبق هذه الشروط على جميع الترشيحات (بخلاف التجديدات)، سواء تم استخدام الكرسي للتعيين الداخلي (مفتوح فقط لأعضاء هيئة التدريس الحاليين) أو التوظيف الخارجي (لجذب أعضاء هيئة التدريس الجدد)، وفي الحالات التي يتم فيها ترشيح رئيس من المستوى الثاني إلى كرسي المستوى الأول في نفس المؤسسة، فإنه قبل البدء في عملية التوظيف، يجب على المؤسسة تحديد مسؤول جامعي رفيع المستوى، يكون مسؤولاً عن ضمان تطبيق الشروط، وسيصادق على ذلك من خلال التوقيع على الشهادة المؤسسية للبرنامج، ولن يقبل البرنامج طلبات الترشيح إذا كانت عملية الترشيح لا تطبق الشروط، وتحتفظ أمانة الكراسي العلمية بالحق في مطالبة المؤسسات _في أي وقت خلال ٤٨ شهرًا بعد تقديم الترشيح_ بالوثائق التي توضح اتباع الشروط، وسيقوم البرنامج بمراقبة نشطة لضمان اتباع هذه الشروط، وفي الحالات التي يثبت

فيها أن عملية التوظيف لم تتبع الشروط، يحتفظ البرنامج بالحق في سحب الترشيح، أو تعليق المدفوعات المستقبلية، أو إنهاء منح رئيس تم ترشيحه بالفعل (Chairs Administration Guide, 2019).

وفي الإعلان عن الوظائف الشاغرة لمنصب أستاذ الكرسي تقوم المؤسسة بالإعلان علنًا عن جميع مناصب الرئيس على صفحة الويب الخاصة بها، لمدة لا تقل عن ٣٠ يومًا قبل إغلاق المسابقة، وينطبق هذا على جميع الترشيحات الجديدة، حتى تلك المفتوحة فقط لأعضاء هيئة التدريس الحاليين، ويجب أن يحتوي الإعلان على ما يلي (Canada Research Chairs About the CRC Program, 2018):

١- تحديد التاريخ الذي تم نشر الإعلان فيه على الإنترنت بوضوح.
٢- الإشارة بوضوح إلى أن المنصب مخصص لرئيس الأبحاث الكندية، وتحديد مجال البحث، ونوع المستوى (الأول أو الثاني).
٣- عدم استخدام لغة مضللة أو إقصائية فيما يتعلق بأهلية كرسي المستوى الثاني.
٤- تضمين بيان يعترف بالأثر المشروع الذي يمكن أن تتركه الإجازات (مثل إجازة الأمومة ، والإجازة بسبب المرض) على سجل المرشح لإنجاز البحث، وأن هذه الإجازات ستؤخذ في الاعتبار بعناية أثناء عملية التقييم.
٥- تشجيع الأفراد من المجموعات الأربع على التقديم.
٦- تضمين بيان التزام المؤسسة بالمساواة والتنوع والشمول.
٧- تضمين بيان حول سياسات الإقامة الخاصة بالمؤسسة، وتوفير معلومات الاتصال الخاصة بالمرشحين الذين يعانون من إعاقات سمعية وحركية وغيرهم.
٨- استخدام لغة شاملة وغير متحيزة وغير جنسانية، وتركز فقط على المؤهلات والمهارات اللازمة للوظيفة.

ومن الشروط الواجب توافرها فيمن يترشح لمنصب أستاذ الكرسي في كندا ما يلي (Canada Research Chairs About the CRC Program, 2018):

١- يجب أن يكون المرشحون باحثين استثنائيين من الطراز العالمي (معترف بأبحاثهم دولياً).
٢- خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في مجال البحث العلمي.
٣- التمتع بالقدرة على جذب المتدربين والطلاب والباحثين المتميزين وتطوير قدراتهم والاحتفاظ بهم.
٤- القدرة على اقتراح برنامج بحث مبتكر عالي الجودة وفقًا لبرنامج CRC لكراسي المستوى الأول.
٥- يجب أن يتمتع المرشحون بسجلات مميزة ووافية في الإشراف على طلاب الدراسات العليا.
٦- تقديم سيرة ذاتية وافية، مع التمتع بسمعة وطنية طيبة، وملف شخصي دولي يحتل مرتبة بين أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم.

ثامناً: مخرجات الكراسي البحثية:

تتمثل مخرجات نظام الكراسي البحثية الكندية فيما يلي:

١- **المخرجات البحثية** (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩م، ص ٥٣):

تعد الأبحاث المتميزة أحد أهم مخرجات نظام الكراسي البحثية بالجامعات الكندية، حيث أظهرت نتائج الدراسة التقويمية التي قامت بها مؤسسة Gilory Goss عام ٢٠١٦م للكراسي البحثية الكندية، أن الأداء البحثي لأساتذة الكرسي في المجالات الثلاثة (الصحة، والعلوم الطبيعية والهندسة، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات) أعلى من المعدلات العالمية من حيث التأثير البحثي والجودة البحثية، حيث تحقق أبحاثهم نسبة اقتباس عالية من قبل نظرائهم في المجال على مستوى العالم، كما يتم نشرها في مجلات دولية عالية الجودة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العديد من أبحاث الكراسي البحثية يتم الاستفادة منها خارج إطار العمل الجامعي الأكاديمي -وخاصة بالنسبة للأبحاث الخاصة بالمستوى الأول من الكراسي- حيث تقوم بعض المنظمات الخارجية بدعوة الأساتذة لعرض نتائج أبحاثهم للاستفادة منها، وكذلك يتم الاسترشاد بنتائج تلك الأبحاث في كتابة التقارير والدراسات

والخطط الاستراتيجية التي تقوم بها بعض الجهات، كما يتم الاستفادة من نتائج الأبحاث في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى أن الهيئات الاستشارية العامة والخاصة تستفيد من تلك الأبحاث في تناولها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وبذلك يتضح أهمية المخرجات البحثية التي اشترك فيها الأساتذة وفرق العمل، والتي تسهم في إثراء المعرفة الإنسانية في مختلف تخصصاتها، حيث يتم الاستفادة من تلك المخرجات من قبل الأساتذة في المجال، ومن قبل المؤسسات والهيئات المجتمعية المختلفة داخل كندا وخارجها، كما أن تلك المخرجات البحثية تسهم في دعم القدرة البحثية وتحقيق الميزة التنافسية للمجتمع الكندي بأكمله.

٢- الخبرات التدريبية للكوادر البشرية:

يعد برنامج الكراسي البحثية في كندا مركزًا لاستراتيجية وطنية لجعل كندا واحدة من أفضل دول العالم في البحث والتطوير، حيث يقوم البرنامج بتدريب جيل من الطلاب والإشراف عليهم، وورد في إحصائية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م أن أصحاب الكراسي قدموا تقاريراً أوضحوا من خلالها أنهم قاموا _تحت إشرافهم المباشر_ بتدريب ما يقرب من ١١٣٦ طالبًا جامعيًا، و 1277 طالب ماجستير، و ١٢٨٨ طالب دكتوراه، و ١٠٨٦ باحث ما بعد الدكتوراه، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى توفير البيئة البحثية الداعمة للتدريب وتطوير البحث العلمي في كندا من قبل برنامج الكراسي ومؤسسة كندا للابتكار هي: توافر البنية التحتية الحديثة مثل المعامل ومعدات البحث، وتقديم الدعم المالي للطلاب، ومساعدة العديد من أصحاب الكراسي الطلاب والباحثين (Canada Research Chairs, 2007, P.15).

وتعد الخبرات التدريبية للباحثين والطلاب أحد المخرجات الهامة لنظام الكراسي البحثية بكندا، والتي يساهم فيها أساتذة الكراسي من خلال الإشراف على الطلاب والتدريس والتنسيق بين الباحثين، ويتاح لهؤلاء الباحثين فرصاً تدريبية متميزة، مثل التعان مع العديد من الباحثين الكنديين والأجانب، وكذلك التدريب على كتابة الأوراق البحثية، ويتاح لهم أيضاً الفرصة لعرض النتائج البحثية في مؤتمرات محلية وعالمية، وكذلك يتمكنوا من قيادة

مشروعات بحثية، ومن هنا يتضح أن المشاركة الفعالة في أنشطة الكراسي البحثية تسهم في ثقل خبرات الباحثين والطلاب من خلال ما تقدمه من فرص تدريبية متنوعة (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩م، ص ٥٤).

٣- **المشروعات والأنشطة المجتمعية** (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩م، ص ص ٥٤-٥٧):

تقدم الكراسي البحثية بجامعات كندا العديد من المشروعات والأنشطة المجتمعية في مختلف المجالات مثل: النقل، الطاقة، الدراسات المائية، الدراسات البيئية، النانوتكنولوجي، الذكاء الاصطناعي، الأداء المقارن، البورصة، الديمقراطية، والمواطنة، وغيرها من المجالات، ومن أمثلة تلك الأنشطة ما يلي:

أ- مواجهة الأمراض المصاحبة للمراحل المتقدمة من العمر:

ترتبط حوالي ٨٠ % من حالات الوفيات في كندا باختلال وظائف القلب أو المخ. وعلى الرغم من أن مثل هذه الاختلالات الوظيفية قد ترتبط ببعضها البعض في كثير من الأحيان، إلا أنه لا يوجد معلومات كثيرة عن العلاقة بين التغيرات في وظائف القلب والمخ، وخاصة مع تقدم العمر، وما يصاحب تلك المرحلة من أمراض مثل السكتات الدماغية ومرض الزهايمر.

وقد تم إسناد كرسي البحث في فسيولوجيا المخ والأوعية الدموية في الصحة والأمراض إلى الأستاذ الدكتور Philip Ainslie الأستاذ بكلية العلوم الصحية والرياضية بجامعة كولومبيا الشمالية، والذي يستخدم تقنيات التصوير المتطورة وغيرها من الأساليب لتوفير نظرة ثاقبة لوظيفة المخ أثناء مراحل متقدمة من العمر وفي تواجد أمراض معينة.

و يقوم د. إينسلي أيضاً بدراسة إمكانية استخدام برامج محددة من التمرينات لتعويض الاختلال الحادث في وظائف المخ، حيث ترتبط الممارسة المنتظمة للتمرينات بتقليل خطر الإصابة بأمراض القلب مع تقدم العمر، وهناك حاجة ماسة للبحث في ذلك الأمر بهدف التأخير من شيخوخة المخ أو منعها، وكذلك لمواجهة تدهور الإدراك لدى كبار

السن. وهو يعتقد أنه من خلال تعزيز وظائف القلب الصحية، فإن ذلك بالضرورة سوف يقلل من أمراض المخ في مراحل العمر المتقدمة. ومن المتوقع أن تسهم جهود د .إينسلي في التعمق في فهم العلاقة بين وظائف كل من المخ والقلب وأسباب حاجة المخ لتمرينات القلب.

ب- توظيف علم الأمراض الجزيئية والجينومية في مواجهة مرض السرطان:

يعد سرطان المبيض خامس أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في أمريكا الشمالية، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لم يتم إحراز تقدماً كبيراً في علاج ذلك المرض، وقد اكتشف الأستاذ الدكتور David Huntsman الأستاذ بقسم علم الأمراض والطب المعملي بكلية الطب جامعة كولمبيا الشمالية، أن سرطان المبيض ليس مرضاً مستقلاً، وإنما يتكون من عدة أنواع وكيانات فرعية تؤدي في النهاية إلى ظهور المرض بشكله النهائي، ومن الجدير بالذكر أن كل نوع من تلك الأنواع الفرعية يحتاج إلى إجراء أبحاث مركزة ويحتاج إلى استراتيجيات علاجية محددة، ويهدف د. هانتسمان -باعتباره أستاذ كرسي البحث في علم الأمراض الجزيئية والجينومية- إلى إلقاء الضوء على كيفية تطور هذه الأنواع الفرعية من سرطان المبيض بحيث يمكن اكتشاف المرض مبكراً أو الوقاية منه من البداية.

ج- استحداث مواد بناء مستدامة:

أصبح إصلاح الهياكل الخرسانية من القضايا المهمة في كندا نتيجة عدة أسباب، من بينها التآكل الشديد للصلب المتواجد في الخرسانة، وزيادة الأحمال، ومما زاد الأمر سوءاً، وجد أن الأسمنت له آثار بيئية سلبية، فإنتاج طن واحد من الأسمنت يؤدي إلى إنتاج طن من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفينة التي تؤثر سلباً على الغلاف الجوي. ونظراً لأن مواد الإصلاح تستهلك كميات كبيرة من الأسمنت، فهناك حاجة ملحة لاستحداث مواد إصلاح تستهلك كميات أقل من الأسمنت، وتعتمد في تصنيعها على المخلفات والنفايات الصناعية، مما يقلل من الأثر السلبي للأسمنت على البيئة.

وبصفته أستاذ كرسي البحث في مجال إعادة تأهيل البنية التحتية والاستدامة يعمل الدكتور Nemkumar Banthia -الأستاذ بقسم الهندسة المدنية كلية العلوم التطبيقية

بجامعة كولومبيا الشمالية– على استحداث تقنيات مبتكرة وغير مكلفة في مجال الإصلاح وإعادة البناء تستخدم البوليمرات المقواة بالألياف بدلاً من الاعتماد الدائم على الأسمنت، بحيث يمكن استخدام تلك المواد المستحدثة في دعم البنية التحتية للمجتمع الكندي.

ولقد بدأ بالفعل استخدام تلك المواد المستحدثة في إنشاء مجموعة متنوعة من المشروعات الميدانية مثل الكباري، ومواقف سيارات، والمباني، والهياكل البحرية. ومن الجدير بالذكر أن مثل تلك الابتكارات لا تعمل على توفير الموارد للمجتمع الكندي فحسب، بل إنها تكسب القطاع الخاص في كندا ميزة تنافسية هائلة في سوق إعادة البناء وتجديد البنية التحتية العالمي، والذي يقدر بأكثر من تريليون دولار.

د- دعم العلاقة بين المستهلكين والشركات في المجتمع الكندي:

يتعرض المستهلكون الكنديون للجذب من خلال آليات تسويقية متعددة وفي شتى مناحي حياتهم، ولا تعتمد تلك الآليات على الإعلانات التقليدية فحسب، بل أيضاً من خلال مندوبي المبيعات والطرق الإبداعية في عرض المنتجات داخل المتاجر وغيرها من الآليات.

وتقوم الدكتورة Jo Andrea Hoegg –الأستاذ المساعد بقسم التسويق والعلوم السلوكية كلية إدارة الأعمال جامعة كولومبيا الشمالية– بدراسة تأثير تلك الجهود التسويقية على أفكار المستهلكين واتجاهاتهم وسلوكياتهم، وذلك باعتبارها أستاذ كرسي البحث في مجال سلوك المستهلك.

إن انتشار العلاقات التسويقية بين المستهلكين والشركات يؤدي إلى تخوف المستهلكين من أن كثير من الشركات لديها قوة تأثير ولا تضع مصلحة المستهلكين في بؤرة اهتمامها. ومن ناحية أخرى فإن الشركات أصبح لديها تخوف من قدرتها على جذب المستهلكين نتيجة انتشار منتجات عديدة وازدحام السوق بتلك المنتجات فكيف لها أن تجذب العملاء في وسط هذا السوق المزدحم بالمنتجات؟

ولذلك تحاول د. هويج –بالتعاون مع فريقها البحثي– معالجة تلك المشكلات وتوليد رؤى من شأنها أن تفيد المستهلكين والشركات على حد سواء، وذلك من خلال استخدام

أساليب البحث في علم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي والتسويق الاجتماعي. ومن المتوقع أن تساعد نتائج أبحاثها في بناء علاقات أقوى بين الشركات والمستهلكين، كما أنها ستوفر للمستهلكين فهماً أفضل لكيفية تأثرهم بالعلاقات التسويقية.

وباستعراض الأنشطة والجهود السابقة التي تتم من خلال الكراسي البحثية الكندية، يتضح مدى أهميتها للمجتمع الكندي، حيث تسهم في معالجة العديد من المشكلات المجتمعية في مختلف المجالات، فضلاً عما تقدمه للعلم وللإنسانية من إضافات وابتكارات علمية متميزة.

تاسعاً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

١- العامل الاقتصادي:

تعد كندا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، وهي إحدى أغنى دول العالم، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة الثمانية، وتمر بنمو هائل في التكنولوجيا المتقدمة وصناعات الخدمات، فاقتصادها يعتمد على المعرفة كما أنه يزداد تنوعاً، فهو لم يعد يعتمد حصرياً على الموارد الطبيعية ولكن ينمو اقتصاد كندا من خلال التجديد والتكنولوجيا، وتسيطر صناعة الخدمات _التي يعمل فيها نحو ثلاثة أرباع الشعب الكندي_ على الاقتصاد الكندي، وتحتل صناعتي قطع الأخشاب والبترول مكانة مهمة في هذا القطاع، وتتمتع كندا أيضًا بقطاع تصنيع ضخم يرتكز في وسط كندا، والذي تلعب فيه صناعة المركبات وصناعة الطائرات دورًا مهمًا. وبفضل سواحلها الممتدة، تحتل كندا المركز الثامن في قطاع الصيد وصناعة الأغذية البحرية على مستوى العالم، وفي مايو ٢٠١٠م تراوحت معدلات البطالة في المقاطعات ما بين المستوى المنخفض البالغة نسبته ٥.٠% في ساسكاتشوان والمستوى المرتفع البالغة نسبته ١٣.٨% في نيوفاوندلاند واللابرادور، ووفقًا لقائمة فوربس العالمية لأكبر ٢٠٠٠ شركة في العالم لعام ٢٠٠٨م، بلغ عدد الشركات الكندية في هذه القائمة ٦٩ شركة، محتلةً بذلك الموقع الخامس بجانب فرنسا، ومنذ عام ٢٠٠٨م كان عبء الدين الحكومي بكندا الأقل بين أعباء دول الثمانية، وفي عام ٢٠٠٩م مثلت صادرات الزراعة والطاقة والغابات والتعدين نحو ٥٨% من إجمالي

صادرات كندا، كما شكلت المعدات ومنتجات السيارات وغير ذلك من الصناعات الأخرى ما يزيد عن ٣٨% من الصادرات في عام ٢٠٠٩م (Dale W. Jorgenson, 2012, P.10).

وتمتلك كندا قدرًا ضخمًا من الموارد الطبيعية المنتشرة بجميع أرجائها، حيث تتمتع صناعة الغابات في كولومبيا بأهمية كبيرة، في حين تعد صناعة البترول والغاز من الصناعات المهمة في ألبيرتا وساسكاتشوان ونيوفاوندلاند واللابرادور، كما يمثل التعدين الصناعة الرئيسية في أونتاريو الشمالية، في حين لعب صيد الأسماك دورًا محوريًا في تشكيل ملامح المقاطعات المطلة على المحيط الأطلنطي، وتزخر كندا كذلك بالموارد المعدنية، مثل الفحم، والنحاس، وخام الحديد، والذهب (Timothy Lane, 2018, P.9).

ونظراً للرخاء الاقتصادي في دولة كندا فقد تم إطلاق برنامج Canada Excellence Research Chairs (CERC) في عام ٢٠٠٨م، وهو برنامج يدعم الجامعات الكندية في جهودها الرامية إلى الارتقاء بالدولة باعتبارها رائدة في مجال البحث والابتكار، ويمنح البرنامج الباحثين المشهورين عالميًا وفرقهم ما يصل إلى عشرة ملايين دولار على مدار سبع سنوات، لإنشاء برامج بحثية طموحة في الجامعات الكندية، هذه الجوائز والنفقات تعتبر من بين أكثر الجوائز المرموقة والأكثر سخاءً على مستوى العالم (Canada Research Chairs About the CRC Program, 2018).

كما رصدت الحكومة في كندا اعتمادات مادية من ميزانيتها، قدّرت عام ٢٠٠٠م بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإنشاء ما يقارب ٢٠٠٠ كرسي بحث في جامعاتها، أي بمعدل ٤٠٠ كرسي بحث في السنة، كما أعدت في العام ذاته، برنامج عمل خاص لإنشاء كراسي البحث يقوم على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية (دليل الكراسي العلمية، ٢٠٠٥م، ص ٣).

مما سبق يتضح أنه كان للانتعاش الاقتصادي في كندا أثراً كبيراً على تطوير برامج كراسي البحث بها، من خلال ما رصدته من ميزانية، وما قدمته من دعم للارتقاء بكراسي البحث وتحقيق الريادة العالمية في هدا المجال.

٢- العامل الاجتماعي:

ينمو مجتمع سكان كندا الأصليين بضعفي المعدل الوطني سنوياً، وأكبر الأقليات هي من جنوب آسيا ثم الصين، واعتباراً من عام ٢٠٠٧م، كان واحد من كل خمسة كنديين من أصل أجنبي، يأتي ما يقرب من ٦٠% من المهاجرين الجدد من آسيا _بما في ذلك الشرق الأوسط_، والدول الرائدة في الهجرة إلى كندا هي الصين والفلبين والهند، وتمتلك كندا أحد أعلى معدلات الهجرة للفرد في العالم، حيث يستقر المهاجرون الجدد غالباً في المناطق الحضرية الكبرى مثل تورنتو وفانكوفر، كما تستقبل كندا أيضاً أعداداً كبيرة من اللاجئين، حيث توطن كندا أكثر من عشر اللاجئين في العالم، وفي كندا لغتان رسميتان هما الإنجليزية والفرنسية، حيث أكد الميثاق الكندي للحقوق والحريات وقانون ولوائح اللغات الرسمية على ثنائية اللغة الرسمية؛ وتعامل الإنجليزية والفرنسية على قدم المساواة في المحاكم الفيدرالية والبرلمان وجميع المؤسسات الاتحادية، وتمتلك كندا مزيجاً من جنسيات وثقافات مختلفة، يكفل الدستور حمايتها ويسن السياسات التي تشجع التعددية الثقافية، وتعد سياسات الحكومة المتبعة (لضمان تحقيق الرعاية الصحية الممولة من القطاع العام، وارتفاع الضرائب لتوزيع الثروة، وحظر عقوبة الإعدام، والجهود القوية للقضاء على الفقر، والتأكيد على التعددية الثقافية، والتشدد في ضبط حمل السلاح) هي مؤشرات اجتماعية على تطور كندا اجتماعياً وسياسياً وثقافياً (Canada, Wikipedia, the Free Encyclopedia).

وفي هذا الجانب يحرص برنامج الكراسي البحثية في كندا على تلبية حاجات المجتمع، حيث تقدم الكراسي البحثية العديد من المشروعات والأنشطة المجتمعية في مختلف المجالات مثل: النقل، والطاقة، والدراسات المائية، والدراسات البيئية، والنانوتكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والأداء المقارن، والبورصة، والمواطنة، والديمقراطية وغيرها من المجالات (أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، ٢٠١٩م، ص ٥٤).

وتأكيداً على مدى أهمية كراسي البحث في دعم المجتمع الكندي يتيح كرسي أبحاث فولبرايت Fulbright عمل الأنشطة المتنوعة في العلوم والمجتمع والسياسة بجامعة أوتاوا، حيث يتيح الكرسي الفرصة للتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس من عدد من الكليات المختلفة (الفنون، الهندسة، القانون، الإدارة، الطب، العلوم، والعلوم الاجتماعية) للمشاركة في المشاريع المعنية بالمجتمع لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي، وتكامل العلوم، وخدمة المجتمع بكافة فئاته، وحوكمة التقنيات الناشئة. كما يعمل الكرسي على دعم العلاقات وخدمة المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وكندا والأنشطة الثنائية وإجراء تحليلات مقارنة. (Carolan Michael, 2018, P.2).

٣- العامل السياسي:

يعتمد النظام السياسي في كندا على نظام المملكة المتحدة، فهي تعتبر دولة ملكية دستورية مما يعني أن الدولة تعترف بملكة بريطانيا كرئيس للدولة، بينما رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة، ويتألف البرلمان الكندي من مجلسين وهما: مجلس الشيوخ ومجلس العموم، ويضم مجلس الشيوخ ١٠٥ مقعد ويعين الحاكم العام أعضاءه بناءً على توصية من رئيس الوزراء، ويتكون مجلس العموم من ٣٣٨ عضواً ينتخبهم المواطنون الكنديون في الانتخابات العامة والانتخابات الفرعية، ووفقًا لدستور كندا، تُجرى الانتخابات مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، ومع ذلك قد يتم إجراء انتخابات مبكرة إذا استقالت الحكومة، وفي عام ٢٠٠٧م أقر البرلمان مشروع القانونC-16 ، الذي حدد موعدًا محددًا للانتخابات كل أربع سنوات، وهو يوم الإثنين الثالث من شهر أكتوبر، ويستند التمثيل في مجلس العموم إلى التقسيمات الجغرافية المعروفة باسم "الدوائر الانتخابية"، ويتم تحديد عددها بموجب معادلة منصوص عليها في دستور ١٨٦٧م (Our Country, Our Parliament: An Introduction to How Canada's Parliament Works, 2016, P.14).

كما أكد الميثاق الكندي للحقوق والحريات في المادة الأولى لعام ١٩٨٢م، على بعض أشكال الحماية التي يكفلها الميثاق ومنها: حرية الدين والفكر، حرية التعبير والصحافة والتجمع السلمي، حق المشاركة السياسية في الانتخابات، الحق في ممارسة الأنشطة، والحق

في حرية التنقل والعيش داخل كندا ومغادرتها، الحقوق القانونية مثل الحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة، وحقوق اللغة (Our Country, Our Parliament: An Introduction to How Canada's Parliament Works, 2016, P.13) مما يعكس الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع الكندي.

وتنعكس تلك الديمقراطية المتبعة داخل المجتمع الكندي على الشروط الموضوعة للترشح لمنصب أستاذ كرسي البحث، حيث تتمتع عملية الترشح بخضوعها للمساءلة المؤسسية من قبل أمانة كراسي البحث لضمان تلبية أهداف المساواة والتنوع وحفظ الحقوق والشفافية، وأن عملية الترشح يجب أن تضم المجموعات الأربع التالية (النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، السكان الأصليين، الأقليات) ضمن تخصيصها من الكراسي، وتنطبق هذه الشروط على جميع الترشيحات (Chairs Administration Guide, 2019).

القسم الرابع

نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان

يتناول القسم الحالي نظام الكراسي البحثية في سلطنة عمان من حيث: نشأة الكراسي البحثية، رؤية ورسالة الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، تمويل الكراسي البحثية، آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي، مخرجات الكراسي البحثية، القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، وذلك كما يلي:

أولاً: نشأة الكراسي البحثية:

لأن الدول تهتم بالتعليم والبحث العلمي بوصفهما أداتي الفكر الأساسيتين، فإنها تقدم هذه الأدوات لبعضها في نمط تبادلي، يعرف بالتنوع الثقافي من ناحية؛ والإبداع القائم على الانفتاح من ناحية أخرى، ولهذا فإن سلطنة عمان اهتمت منذ عصر النهضة الحديثة بإنشاء كراسي البحث العلمي في ربوع العالم بُغية التعريف بالدور الحضاري لعُمان في تطوير المعرفة الإنسانية، وتشجيع البحث العلمي ودعمه. فمنذ عام ١٩٨٠ أنشأ السلطان قابوس بن سعيد مجموعة من الكراسي والزمالات التي تهدف إلى تقريب الثقافات الإنسانية (عائشة الدرمكي، ٢٠١٩م، ص ١٢).

ولقد بلغ عدد كراسي السلطان قابوس ستة عشر كرسياً علمياً موزعة على خمس عشرة جامعة حول العالم، حيث بدأ إنشاؤها في عام ١٩٨٠م تحت اسم (كراسي السلطان قابوس العلمية) في عدة جامعات عالمية مختصة بمجالات أكاديمية وميادين دراسية محددة سياسية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية. وتوزعت في دول شقيقة وصديقة حول العالم منها البحرين والأردن وباكستان، وأمريكا وبريطانيا وأستراليا واليابان وهولندا والصين، وركزت هذه الكراسي في المجمل على تعزيز التقارب والتفاهم بين الثقافات ودعم التعليم والحوار وأواصر الصداقة، كما هو نهج السلطان على مدى ٥٠ عامًا، كما ركزت على دعم البحوث المتعلقة بالقرآن الكريم والشعر والنثر العربي والدراسات الشرقية والتراثية والتاريخية، والأدب والعلوم الإسلامية واللغة العربية والتقنية وتنمية الثقافة، إلى جانب الحفاظ على الإرث التاريخي العماني، والتعريف بعمان حضارة وتاريخاً وثقافة، ويمكن توضيح هذه الكراسي وتوزيعها

الجغرافي وإسهاماتها في مختلف المجالات حسب تاريخ إنشائها كالتالي (بشاير السليمية، ٢٠١٩م):

في عام ١٩٨٠م أنشئ كرسي السلطان قابوس بن سعيد للدراسات العربية والإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في جامعة جورج تاون، حيث كان الهدف منه إجراء البحوث في الشعر والنثر العربي القديم، والقرآن الكريم والشعر والنثر العربي الحديث والأدب العربي الأمريكي، كما أنشئ بالجامعة ذاتها كرسي السلطان قابوس للغة العربية عام ١٩٩٣م، والذي جاء تعزيزًا للتقارب والتفاهم بين الثقافتين الغربية والعربية، وتطويرًا للدراسات العربية والإسلامية بالجامعة.

وفي عام ١٩٩٤م أنشئ كرسي السلطان قابوس بن سعيد في مجال الاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي في مملكة البحرين، كأول كرسي لجلالته –طيب الله ثراه– في الخليج العربي، وذلك دعمًا لمسيرة جامعة الخليج العربي في تحقيق أهدافها وتوجهاتها المستقبلية في مجال أبحاث الزراعة الصحراوية، وتهيئة الفرص للباحثين وطلبة الدراسات العليا لإجراء بحوثهم العلمية في مجال الاستزراع الصحراوي، وتقديم الخبرات والاستشارات والدراسات التعاقدية، من خلال توظيف التقنيات الحديثة في مجال الزراعة.

وبعده بثلاث سنوات أنشئ أول كرسي علمي على مستوى الوطن العربي وهو كرسي سلطنة عمان عام ١٩٩٧م في جامعة آل البيت بالمملكة الأردنية الهاشمية للاهتمام بالدراسات التراثية والتاريخية والأدبية المتعلقة بالسلطنة، إضافة إلى تنظيم وعقد الملتقيات العلمية، وإصدار الكتب والدراسات والمنشورات، إلى جانب الإعلان عن جائزة «الكتاب العماني».

وفي عام ٢٠٠١م أنشئ كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية بجامعة ملبورن الأسترالية بهدف تقديم وجهات نظر معاصرة عربية وإسلامية، وكرسي سلطان عمان للعلاقات الدولية بكلية كنيدي بجامعة هارفارد الأمريكية عام ٢٠٠٣م، وذلك لإبراز نهج سلطنة عمان في إشاعة الاستقرار والأمن والسلام الإقليمي والدولي.

وعلى مستوى الدول الإسلامية أنشئ في عام ٢٠٠٤م كرسيا السلطان قابوس لتقنية المعلومات بجمهورية باكستان الإسلامية، وذلك في جامعة نيد للهندسة والتكنولوجيا بلاهور، وقد جاء تشجيعًا للبحوث التقنية، ورفعًا لمستوى التخصصات التعليمية في مجال تقنية المعلومات، كما هدف إلى تدعيم أقسام الجامعة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة، وربطها مع المؤسسات العلمية العالمية في إطار التبادل المعرفي.

وفي العام نفسه أنشئ كرسي زمالة سلطان عمان الدولية في مجال الأدب والعلوم الاجتماعية بمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد ببريطانيا، دعمًا للتعليم والحوار والصداقة بين شعوب العالم، وتعميق فهم الثقافة الحضارية والإسلامية وتاريخها ومجتمعاتها وحياتها المعاصرة، والروابط التاريخية بالعالم والأمم الأخرى، كما يهدف إلى دعم منح الدراسات العليا في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية.

وفي المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥م أنشئ بجامعة كامبردج البريطانية كرسي السلطان قابوس بن سعيد للدراسات العربية المعاصرة، الذي قدم مساهمة لتطوير اللغة العربية وتعزيز العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط الشعوب الناطقة بغير اللغة العربية بالشعوب العربية، وفي العام نفسه أنشئ كذلك كرسي السلطان قابوس لإدارة الكمية للمياه في أكاديمية روزفلت التابعة لجامعة أترخت في لهاي بهولندا، والذي جاء بقرار من الحكومة الهولندية عرفانًا منها بالجهود الخيرة لجلالته وإسهاماته في ترسيخ دعائم السلام والتعاون الدولي وتتويجًا للعلاقات الطيبة التي تربط عمان وهولندا.

وبعد عامين جاء كرسي السلطان قابوس لدراسات اللغة العربية في جامعة بكين بالصين عام ٢٠٠٧م، وساعد في إنشاء مكتبة في قسم اللغة العربية بالجامعة نفسها، لرفع الوعي باللغة العربية وآدابها في الصين، وتشجيع البحوث في اللغة العربية وآدابها وثقافتها، كما شجع الكرسي على التبادل الثقافي بين الجامعات في عمان والصين، وبعده بعام أنشئ كرسي سلطان عمان للدراسات الشرقية بجامعة لايندن بمملكة هولندا عام ٢٠٠٨م، والذي هدف إلى تدريس وإجراء بحوث في الدراسات الشرقية في مجال التاريخ والثقافة والحضارة

والحياة المعاصرة، إضافة إلى تشجيع الدراسات العليا وتقديم المنح الدراسية في مجال الدراسات الشرقية، إلى جانب استمرار التعاون الأكاديمي بين السلطنة وجامعة لايدن.

أما اليابان وفي طوكيو تحديدًا فكان كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق أوسطية عام ٢٠١٠م للتعريف بعمان حضارةً وتاريخاً وثقافةً، إضافة إلى التركيز على الدراسات الشرق أوسطية ترجمة لما تسعى له السلطنة من تعزيز لفهم العالم للإسهامات العربية والإسلامية في العصور القديمة، وتقوية العلاقات الثقافية بين السلطنة واليابان، وإيجاد تواصل أكاديمي بين جامعة طوكيو ومؤسسات التعليم العالي في السلطنة.

وفي عام ٢٠١١م أنشئ كرسي السلطان قابوس للديانات الإبراهيمية والقيم المشتركة، والذي هدف إلى المشاركة بشكل فاعل في تنمية الثقافة والتعاون المتبادل في مجال التكنولوجيا والدراسات الدينية، وتوطيد أواصر الصداقة والتعاون بين عمان والمملكة المتحدة، إضافة إلى الحفاظ على الإرث التاريخي لعمان. كما أنشئ في العام نفسه كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق الأوسطية بولاية فرجينيا الأمريكية وبالتحديد في كلية وليام وماري، وذلك بهدف التركيز على قضايا الشرق الأوسط والتركيز على إيجاد فهم أعمق حول ما يدور من أحداث ومجريات، إلى جانب دعم الجهود الساعية إلى فهم وتقدير العالم للإسهامات التي رفدت بها الحضارة الإسلامية والعربية ثقافيًا وحضاريًا في مختلف المجالات، وفي عام ٢٠١٤م تم إنشاء كرسي السلطان قابوس للرياضيات بكلية كوربوس كريستي في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة.

كما تم إنشاء كرسي علمي آخر عام ٢٠١٤م، تحت مسمى كرسي السلطان قابوس للرياضيات بكلية كوربوس كريستي في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وفي عام ٢٠١٧م تم احتضان كرسي للدراسات الاقتصادية في السلطنة، من خلال مركز البحوث الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، حيث إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٧م، تم التوقيع على اتفاقية بين جامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان، على إنشاء كرسي بحثي باسم "كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية"، ممول من قبل غرفة تجارة وصناعة عمان، مقره مركز البحوث الإنسانية بالجامعة، ويعد هذا الكرسي أول كرسي

بحثي في السلطنة متخصص في الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالاقتصاد العماني، ويسعى هذا الكرسي في رؤيته إلى تحقيق الريادة في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالسلطنة (رجب بن علي العويسي، ٢٠١٧م، ص ٢٢).

مما سبق يتضح مدى وعي سلطنة عمان بمسؤولياتها كعضو في المجتمع الدولي، وذلك من خلال تقديم المساعدة في إيجاد تفاهم متبادل بين الثقافات، بما يعود بدوره على نشر ثقافة السلام والتعاون بين الأمم، كما يتضح أنها تدعم الدراسات العلمية والبحثية وتشجعها، كما أنها تنظر في الفرص التطبيقية لتعزيز هذه الأنشطة بطريقة تطور وتوسع التراث العالمي الذي ينتفع منه كافة البشر، ولتحقيق ما تصبو إليه قامت بإنشاء عدة كراسي وزمالات علمية في جامعات عالمية مرموقة، تختص بمجالات أكاديمية وميادين دراسية سياسية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية.

ثانياً: رؤية ورسالة الكراسي البحثية (محمد عتريس دالجي، ٢٠١٥م، ص ٤٥):

الرؤية:

تحقيق كراسي بحثية إبداعية متميزة في البحث، والتحقيق، والدراسات، والتدريب والتطوير في حقول تاريخ العلوم، تسهم في إثراء مجتمع المعرفة، وتحقيق الريادة محلياً وإقليمياً ودولياً.

الرسالة:

تتحدد رسالة برامج الكراسي العلمية في كونها وسيلة مهمة من وسائل تفعيل الدور البحثي المتخصص للمؤسسة، بتطبيق أعلى معايير الجودة البحثية، وتوفير مقومات الإبداع البحثي، لتوليد المعرفة وإنتاجها وتوظيفها للإسهام في تعزيز الهوية، وإعداد جيل متميز من الباحثين وطلاب الدراسات العليا، والتقريب بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية، والتلاقي الحضاري بين الشعوب وصولاً إلى حوار حضاري بناء.

مما سبق يتضح أن رؤية ورسالة كراسي البحث في سلطنة عمان تهدف إلى تحقيق التميز والإبداع في مجال البحث العلمي، وإعداد جيل متميز من الباحثين وطلاب الدراسات العليا، لتحقيق الريادة للسلطنة محلياً وإقليمياً ودولياً.

ثالثاً: أهداف الكراسي البحثية:

ينص قانون جامعة السلطان قابوس الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٦/٧١) على ثلاثة أهداف عامة للبحث العلمي هي (عمادة البحث العلمي، ٢٠١٧م):

١- إجراء البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية التي تخدم المجتمع، وعلى وجه الخصوص البحث عن حلول علمية وعملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

٢- ربط البحوث العلمية والدراسات بخطط التنمية الشاملة، والرؤية المستقبلية للمجتمع العماني بشكل عام.

٣- إعداد الأجيال العمانية من الباحثين والخبراء والعلماء في مختلف فروع العلوم والفنون والعلوم الإنسانية، القادرين على القيام بالأعمال الإبداعية المنهجية.

وتحل هذه اللائحة محل دليل منح وعقود البحث العلمي والاستشارات الصادر في مارس (٢٠٠١) والذي احتوى على الأحكام المنظمة لإدارة البحوث العلمية الممولة، وأنشطة الاستشارات في جامعة السلطان قابوس. وذلك تماشياً مع رسالة الجامعة ورؤيتها البعيدة المدى للبحث العلمي وخدمة المجتمع. وقد تضمنت هذه اللائحة بيان الشروط والإجراءات ومهام واختصاصات ومسؤوليات كافة الجهات المعنية، لتجنب أي لبس أو اختلاف في تفسير المصطلحات، وللتأكد من أنه قد تم بيان الإجراءات اللازمة للبحث العلمي والأنشطة الاستشارية بشكل محدد. ويتولى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الإشراف على تنفيذ أحكام هذه اللائحة، باعتباره المسؤول عن الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة.

وتضم الجامعة أكبر عدد من المؤهلين، وكذلك أكبر قدر من التنوع في المرافق والإمكانات البحثية المتقدمة في السلطنة، وعليه فإن تطوير الأنشطة البحثية في الجامعة سيسهم في تنمية الطاقات المحلية، وجعلها قادرة على معالجة المشاكل ذات العلاقة

بالسلطنة والمنطقة. وتهدف السياسات والإجراءات الواردة في هذه اللائحة إلى توفير إطار لمشاريع البحوث في الجامعة، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق الأهداف الستة التي تم تحديدها في إستراتيجية الجامعة للبحث العلمي وهي (عمادة البحث العلمي، ٢٠١٧م):

١- تطوير بيئة بحثية نشطة في جامعة السلطان قابوس، عن طريق تأسيس بيئة أكاديمية مشجعة، وذلك بدعم البحث العلمي بأسلوب إداري مرن، وبنية أساسية جيدة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيكون من الضروري زيادة الإنفاق على البحث العلمي من المصادر المحلية والخارجية بما في ذلك العقود والاستشارات، وتطبيق نظام شفاف وعادل لتوزيع المنح.

٢- بناء القدرات من خلال التدريب وبرامج الدراسات العليا وتطوير فرق البحث العلمي وتبادل زيارات العلماء والباحثين. وهنا تبرز أهمية برامج الدكتوراه، وكذلك الالتزام بتطوير العاملين، وتفعيل برامج تبادل الخبرات الدولية وتنميتها.

٣- تشجيع التميز الأكاديمي في العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية والتطبيقية، وتعزيز نقاط القوة، وتوسيع نطاق التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي، وهذا بدوره سيزيد من عدد الباحثين المتميزين، ويثري العملية التدريسية على مستوى الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا.

٤- تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للسلطنة عن طريق التركيز على الجوانب ذات الأهمية الوطنية، وبهذا تطور الشراكات مع مجلس البحث العلمي، والجهات الأخرى المعنية بالبحث العلمي، بهدف إنتاج المعرفة وتطبيقها.

٥- تشجيع البحوث متعددة التخصصات، أو ما يسمى بالبحوث البينية التي تضع الحلول للمشاكل والتحديات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما يمكّن الأفراد من تشكيل فرق لمعالجة المشكلات ذات الطبيعة المتقاطعة بين التخصصات، وهذا سيعزز من إنشاء الشبكات البحثية والتعاون البحثي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٦- تشجيع الابتكار من خلال تفعيل نظام الملكية الفكرية، وعمليات نقل المعرفة والتقنية وحمايتها، بالإضافة إلى عمل الشراكات مع القطاع الخاص والحكومي، بما يكفل الاستفادة من القدرات التجارية للبحث العلمي في الجامعة.

ويذكر موقع مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، أن إنشاء كراسي البحث والأستاذيات والزمالات العلمية جاء ليحقق عدداً من الأهداف، أهمها (ويكيبيديا، ٢٠١٨م):

١- تشجيعِ الوصولِ إلى مجتمع عالميٍ معاصر يعيش في سلام، ويوجهه التفاهم المشترك والتسامح.
٢- التعريف بالدور الحضاري والثقافي لسلطنة عمان في تطوير المعرفة الإنسانية.
٣- دعم الدراسات العلمية والبحثية وتشجعيها.
٤- إبراز دور سلطنة عمان في التقريب بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية، والتلاقي الحضاري بين الشعوب وصولاً إلى حوار حضاري بناء.
٥- تعريف العالم بنهضة عمان، وحرصها -قديماً وحديثاً- على تطوير دراسات اللغة العربية، والتراث والثقافة، والدراسات العلمية.

كما تهدف كراسي البحث في عمان إلى (محمد ريان عدولي، ٢٠١٧م، ص ١٥):

١- استقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة المتميزة لدعم البرامج البحثية في الجامعة وتنشيطها.
٢- توفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، بما يدعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني.
٣- ربط الباحثين المتميزين في الجامعة بمراكز البحث في الجامعات العالمية، عن طريق البحوث المشتركة في كراسي البحث.
٤- ربط مخرجات البحث العلمي في الجامعة بحاجات المجتمع، من خلال إيجاد بيئة تقوم على الشراكة بين الجامعة والجهات الحكومية والأهلية.
٥- دعم المعرفة المتخصصة في المجالات العلمية المتنوعة، وتسديد الممارسات التطبيقية في مجالاتها.
٦- تحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها.
٧- توفير المصادر المالية اللازمة لدعم البحث العلمي في الجامعة واستدامتها.

٨- التوازن في أنشطة وفعاليات كراسي البحث العلمية، لتغطي بشكل متوازن ومتكامل المستويات الأربعة (العالمية، والإقليمية، والمحلية، ومستوى الجامعة).

٩- تحقيق الانتشار والسمعة العلمية والجذب على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، من خلال الاستفادة من كل الوسائل الإعلامية، وأوعية النشر التقليدية والإلكترونية، بما يؤثر إيجابياً على التمويل وتوسيع دائرة الشراكات، واستقطاب الخبرات المميزة والمشهورة.

١٠- أن يكون الاهتمام بطلاب الدراسات العليا أحد أبرز اهتمامات كراسي البحث العلمية، وتوجيه بحوثهم لتخدم أهدافها، وتطوير برامجهم الدراسية بإضافة مقررات دراسية مرتبطة بتخصصات الكراسي العلمية.

١١- أن تتوافق رؤية ورسالة وأهداف وأنشطة الكرسي مع الأولويات الوطنية.

مما سبق يتضح أن أهداف الكراسي البحثية في سلطنة عمان تدور حول تحقيق التفاهم المشترك بين دول العالم، وتشجيع الدراسات العلمية، واستقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة، ودعم البحث العلمي، بالإضافة إلى حرصها على تعريف العالم بنهضتها ومدى التقدم الذي حققته.

رابعاً: أنواع الكراسي البحثية:

تنوعت الكراسي العلمية في الميادين المختلفة في سلطنة عمان، وحتى عام ٢٠١١م تم إنشاء عدد (١٦) كرسياً أكاديمياً يحمل اسم السلطان قابوس بن سعيد في مختلف جامعات دول العالم، وهي كالتالي (محمد عتريس دالجي، ٢٠١٥م، ص ص ٤٠-٤٢):

١- كرسي السلطان قابوس للدراسات العربية والإسلامية بجامعة جورج تاون الأمريكية، وقد أنشيء هذا الكرسي في عام ١٩٨٠م وتشرف عليه الدكتورة باربرا ستواسر، ويهدف إلى إجراء البحوث في الشعر والنثر العربي القديم والحديث، والقرآن الكريم، بالإضافة إلى الأدب الأمريكي.

٢- كرسي السلطان قابوس للغة العربية بجامعة جورج تاون الأمريكية، وأنشيء هذا الكرسي عام ١٩٩٣م، وتشرف عليه الاستاذة الدكتورة ريم بسيوني، ويهدف إلى تطوير الدراسات العربية والإسلامية بالجامعة، وتعزيز التقارب والتفاهم بين الثقافتين العربية والغربية.

٣- كرسي السلطان قابوس بن سعيد في مجال الاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي في مملكة البحرين، وأنشيء عام ١٩٩٤م، ويشرف عليه البروفيسور أحمد علي صالح، ويهدف إلى دعم مسيرة جامعة الخليج العربي في تحقيق أهدافها وتوجهاتها المستقبلية في مجال أبحاث الزراعة الصحروية، ويهيئ الفرص للباحثين وطلبة الدراسات العليا لإجراء بحوثهم العلمية في مجال الاستزراع الصحراوي، وتقديم الخبرات والاستشارات والدراسات التعاقدية من خلال توظيف التقنيات الحديثة في مجال الزراعة.

٤- كرسي سلطنة عمان (وحدة الدراسات العمانية) في جامعة آل البيت بالمملكة الأرنية الهاشمية، وأنشيء عام ١٩٩٧م، ويشرف عليه عليان عبد الفتاح الجالودي، ويهدف إلى الاهتمام بالدراسات التراثية والتاريخية والأدبية المتعلقة بالسلطنة، وتنظيم وعقد الملتقيات العلمية، وإصدار الكتب والدراسات والمنشورات، بالإضافة إلى الإعلان عن جائزة تحت عنوان (جائزة الكتابة العماني).

٥- كرسي السلطان قابوس بن سعيد للدراسات العربية والإسلامية بجامعة ملبورون الأسترالية، وقد أنشيء هذا الكرسي عام ٢٠٠١م، ويشرف عليه الأستاذ الدكتور عبد الله سعيد، ويهدف إلى تقديم وجهات نظر معاصرة عربية وإسلامية فاعلة وبنّاءة للعالم.

٦- كرسي السلطان قابوس في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية، وأنشيء عام ٢٠٠٣م، ويشرف عليه الدكتور امباسدور نيكلس بيرنس، ويهدف إلى إبراز نهج سلطنة عمان في إشاعة الاستقرار والأمن والسلام الإقليمي والدولي.

٧- كرسي السلطان قابوس لتقنية المعلومات بجامعة نيد للهندسة والتكنولوجيا بباكستان، وأنشيء عام ٢٠٠٤م، ويشرف عليه الدكتور قمر الوهاب، ويهدف إلى تشجيع البحوث

التقنية، ورفع مستوى التخصصات التعليمية في مجال تقنية المعلومات، كما يهدف إلى تدعيم أقسام الجامعة بالأجهزة الإلكترونية الحديثة ووسائل الاتصالات المتطورة، وربطها مع المؤسسات العلمية العالمية في إطار التبادل المعرفي.

٨- كرسي السلطان قابوس لتقنية المعلومات بجامعة الهندسة والتكنولوجيا في لاهور بجمهورية باكستان، وأنشيء هذا الكرسي عام ٢٠٠٤م، ويشرف عليه الأستاذ الدكتور نور شيخ.

٩- كرسي زمالة سلطان عمان الدولية في مجال الأدب والعلوم الاجتماعية بمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد ببريطانيا، وأنشيء عام ٢٠٠٤م، ويشرف عليه البروفيسور فرانسيس روبنسون، ويهدف إلى دعم التعليم والحوار والصداقة بين شعوب العالم، وتعميق فهم الثقافة الحضارية والإسلامية وتاريخها ومجتمعاتها وحياتها المعاصرة، والروابط التاريخية بالعالم والأمم الأخرى، كما يهدف إلى دعم منح الدراسات العليا في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية.

١٠- كرسي السلطان قابوس بن سعيد للدراسات العربية المعاصرة بجامعة كامبردج البريطانية، وقد أنشيء هذا الكرسي عام ٢٠٠٥م، ويشرف عليه الأستاذ الدكتور ياسر سليمان، ويهدف إلى تقديم مساهمة حرة ومستقلة لتطوير اللغة العربية، وتعزيز العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط الشعوب الناطقة بغير اللغة العربية بالشعوب العربية.

١١- كرسي السلطان قابوس لإدارة الكمية للمياه في أكاديمية روزفلت التابعة لجامعة أترخت في لهاي بهولندا، والذي قررت الحكومة الهولندية إقامته في عام ٢٠٠٥م، حيث يشرف عليه الأستاذ الدكتور روود سكوتينج.

١٢- كرسي السلطان قابوس لدراسات اللغة العربية في جامعة بكين في الصين، وأنشيء هذا الكرسي عام ٢٠٠٧م، ويشرف عليه الأستاذ الدكتور شيه تشي رونج (عبد المجيد)، ويهدف إلى تدريس اللغة العربية وآدابها للطلاب الصينين، وتشجيع البحوث في اللغة

العربية وآدابها وثقافتها، كما ويشجع الكرسي على التبادل الثقافي بين الجامعات في سلطنة عمان والصين.

١٣- كرسي سلطان عمان للدراسات الشرقية بجامعة لايندن بمملكة هولندا، وأنشيء هذا الكرسي عام ٢٠٠٨م، ويشرف عليه البروفيسور موريتس اس برجر، ويهدف إلى إجراء بحوث في الدراسات الشرقية في مجال التاريخ والثقافة والحضارة والحياة المعاصرة، كما يهدف إلى تشجيع الدراسات العليا وتقديم المنح الدراسية في مجال الدراسات الشرقية.

١٤- كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق أوسطية بجامعة طوكيو باليابان، وأنشيء عام ٢٠١٠م، وتشرف عليه الدكتورة ماريكو موري، ويهدف إلى التعريف بسلطنة عمان، كما يركز الكرسي على دراسات الشرق أوسطية لتعزيز فهم العالم للإسهامات العربية والاسلامية في العصور القديمة.

١٥- كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق أوسطية في كلية ويليام وماري في لاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وأنشيء هذا الكرسي عام ٢٠١١م، ويهدف للتركيز على قضايا الشرق الأوسط، والتركيز على إيجاد فهم أعمق على ما يدور حالياً من أحداث ومجريات، بالإضافة إلى دعم الجهود الساعية إلى فهم وتقدير العالم للإسهامات التي رفدت بها الحضارة الاسلامية والعربية في مختلف المجالات.

١٦- كرسي السلطان قابوس للديانات الإبراهيمية والقيم المشتركة بجامعة كامبرديج بالمملكة المتحدة، وأنشيء هذا الكرسي عام ٢٠١١م، ويهدف إلى المشاركة بشكل فاعل في تنمية الثقافة والتعاون المتبادل في مجال التكنولوجيا والدراسات الدينية، وتطوير مفاهيم الأديان.

كما تم إنشاء كرسي علمي آخر عام ٢٠١٤م، تحت مسمى كرسي السلطان قابوس للرياضيات بكلية كوربوس كريستي في جامعة كامبردج بالمملكة المتحدة، وفي عام ٢٠١٧م تم احتضان كرسي للدراسات الاقتصادية في السلطنة، من خلال مركز البحوث الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، حيث إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٧م، تم التوقيع

على اتفاقية بين جامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان، على إنشاء كرسي بحثي باسم "كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية"، ممول من قبل غرفة تجارة وصناعة عمان، مقره مركز البحوث الإنسانية بالجامعة، ويعد هذا الكرسي أول كرسي بحثي في السلطنة متخصص في الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالاقتصاد العماني، ويسعى هذا الكرسي في رؤيته إلى تحقيق الريادة في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالسلطنة (رجب بن علي العويسي، ٢٠١٧م، ص ٢٢).

يتضح مما سبق تنوع الكراسي العلمية في سلطنة عمان، حيث تختص الكراسي العلمية بمجالات أكاديمية، وميادين دراسية علمية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية، تسهم في تطوير البرامج والأنشطة وعمليات البحث العلمي في المجالات المتعلقة بالدراسات الفكرية والحضارية والأخلاقية والأصول الدينية. حيث تتنوع الأنشطة والجهود التي تقدمها الكراسي العلمية، ولعل أهمها إجراء البحوث العلمية في المجال العلمي للكرسي.

خامساً: إدارة الكراسي البحثية:

تختص الكراسي البحثية في سلطنة عمان بمجالات أكاديمية وميادين دراسية علمية ودينية وثقافية واقتصاديه وفنية تسهم في تطوير البرامج والأنشطة وعمليات البحث العلمي في المجالات المتعلقة بالدراسات الفكرية والحضارية الأخلاقية والأصول الدينية، كما تتنوع الأنشطه والجهود التي تقدمها الكراسي العلمية ولعل أهمها إجراء البحوث العلمية في المجال العلمي للكرسي، وإصدار الكتب المتعلقه به وتنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية في ذات التخصص وهو ما ينعكس إيجاباً على السلطنة والمجتمع العماني. وكجزء من الاستفادة من هذه الكراسي العلمية فان الوزارة تقوم بصفة مستمرة بدعوة الأساتذة المشرفين على الكراسي كل على حدا لزيارة السلطنة، وإلقاء محاضرة في مجال الكرسي بهدف استفادة الباحثين العمانيين، وتعريف العامة بالكرسي، ومهام اختصاصها، وخلق تواصل بين الباحثين والأساتذة، ويتولى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بديوان البلاط السلطاني مهمة الإشراف على كراسي السلطان قابوس العلمية بموجب المرسوم

السلطاني رقم ٥٢، لعام ٢٠١٢م القاضي بإنشاء المركز كهيئة ثقافية وعلمية تقوم بالعديد من المهام والاختصاصات المرتبطة برعاية الثقافة والعلوم والفنون ودعمها، وتقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف بشكل مباشر على سبعة من الكراسي العلمية وهي (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٧م، ص ١٠):

١- كرسي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد في مجال الاستزراع الصحراوي في البحرين .

٢- كرسي سلطان عمان للدراسات العربية والإسلامية بجامعة ملبورن باستراليا .

٣- كرسي سلطان عمان للدراسات الشرقية بجامعة لايدن بمملكة هولندا.

٤- كرسي السلطان قابوس بن سعيد لإدارة المياه والتنوع الاقتصادي بجامعة أترخت بمملكة هولندا .

٥- كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق أوسطية بجامعة طوكيو باليابان .

٦- كرسي جلالة السلطان قابوس للديانات الإبراهيمية والقيم المشتركة بجامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة .

٧- كرسي السلطان قابوس لدراسات الشرق الاوسط بكلية وليم وماري بالولايات المتحدة الامريكية.

وعلى المستوى العام للكراسي فهناك جهات إشراف أخرى داخل السلطنة إلى جانب وزارة التعليم العالي وهي (محمد سويلم المهتيمي، ٢٠١٤م، ص ٣٠):

١- مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للاتصالات الخارجية.

٢- مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية.

٣- وزارة الخارجية.

٤- مكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

٥- جامعة السلطان قابوس.

ولمتابعة أنشطة جميع الكراسي تم تشكيل لجنة برئاسة وزارة التعليم العالي، وعضوية ممثلين من الجهات التي تشرف على هذه الكراسي العلمية، تعمل على (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٤م، ص ١٤):

١- متابعة أعمال وأنشطة الكراسي العلمية دورياً في مختلف الجامعات.
٢- كتابة التقارير المتعلقة بأعمالها.
٣- تفعيل أدوارها من خلال الزيارات الميدانية للجامعات الموجودة بها الكراسي.
٤- دراسة مشاريع إنشاء كراسي علمية ورفع التوصيات بشأنها.

سادساً: تمويل الكراسي البحثية:

من أجل تسهيل مهمة عمل البحث العلمي ودعمه وتشجيع الباحثين على الإبداع والابتكار في سلطنة عمان، تم اتخاذ بعض الخطوات الداعمة والمشجعة للباحث ومن أهمها: تقديم الدعم المادي والمعنوي لإنجاز البحوث والدراسات التي تسهم في الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي للباحثين، ونشر نتائج البحث العلمي في المجلات المحلية والدولية، وتوفير وسائل التوثيق العلمي لتسهيل مهام الباحثين وتشجيعهم، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل السلطنة وخارجها؛ عن طريق إجراء البحوث وتبادل المعارف والخبرات، وإيجاد سبل وقنوات لتشجيع الأفراد والمؤسسات على دعم وتمويل المشاريع البحثية بما يعزز دور البحث العلمي، وتوفير وسائل الاتصال الحديثة، وأحدث الإصدارات العلمية من دورات وكتب وأقراص مدمجة ومواقع وصفحات على الإنترنت وغيرها، ودعم الابتكار العلمي والمشاريع الريادية، في إطار واضح للشراكة بين مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، لتوحيد الجهود في دعم هذا المجال الذي تعتمد عليه العملية التنموية (جبار بن رحمان الساعدي، ٢٠١٨م، ص٦).

وقد بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في سلطنة عمان ٦٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٨م، وأن التحديات التي تواجه تمويل البحث العلمي في سلطنة عمان هي، ضعف مساهمة شركات القطاع الخاص، حيث إن مساهمة القطاع الخاص في دعم وتمويل

البحوث العلمية، تقدر ب ٣٠ بالمائة فقط من تمويل البحث العلمي في سلطنة عمان، ومن المفترض أن تصل النسبة إلى ٧٠ بالمائة (جبار بن رحمان الساعدي، ٢٠١٨م، ص ٧).

ويتم تمويل كراسي البحث في سلطنة عمان من خلال صرف مبلغ كهبة وقفية –تصرف لمرة واحدة–، تستثمرها الجامعة الحاضنة له، وتستغل عائداتها في الصرف على راتب الأستاذ المشرف عليه، وكذلك المصاريف المرتبطة بالأنشطة والبرامج التي ينفذها (ويكيبيديا، ٢٠١٨م).

سابعاً: آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي:

وفي الجامعات بسلطنة عمان تتم عملية الترشح وفقاً للإجراءات التالية (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٧م، ص ١٢):

١- تتقدم الجامعات بمقترحات مبدئية لإنشاء كرسي البحث تبين من خلاله الغايات والأهداف، بما يتناسب والخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة.

٢- يقوم مدير القطاع البحثي بمجلس البحث العلمي بمراجعة هذه المقترحات، والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة ومن ثم إحالتها للجنة الكراسي البحثية للنظر فيها.

٣- يتم اختيار الجامعات بناءً على المقترح الذي تم تقديمه إلى المجلس، ومدى ملائمته مع الخطة العامة للمجلس، والأولويات الوطنية الموضوعة.

٤- تتولى الجامعة اختيار المشرف على كرسي البحث، على أن يقوم المشرف بإعداد مقترح تفصيلي لإدارة البرنامج البحثي للكرسي، ورفعه إلى مجلس البحث العلمي.

٥- تقوم لجنة الكراسي البحثية بتقييم المقترح التفصيلي، وبعد اعتماد المقترح البحثي من قبل هيئة المجلس يتم التوقيع على عقود الأداء، وتقديم التمويل المطلوب لتنفيذ البرنامج.

ويعين كمشرف للكرسي أحد الأساتذة المختصين، أو فريق من الباحثين المؤهلين من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال برنامج الكرسي، والمشهود لهم بالخبرة والتميز العلمي والسمعة الدولية. ولذا يشترط عند اختيار أستاذ الكرسي مجموعة شروط مهمة تؤهله لهذا المستوى الراقي من مراتب التدريس، حيث يجب أن يتوفر فيه ما يلي (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٨م، ص ١٢):

١- أن يكون عالماً بارزاً متخصصًا ذا كفاءة عالية في مجال البحث العلمي.
٢- أن يكون ذا سمعة علمية مجيدة في البحث العلمي وخدمة المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
٣- أن يكون لديه إنتاج علمي وافر (بحوث محكمة، كتب مؤلفة ومترجمة، رسائل علمية، وغيرها).

مما سبق يتضح دقة الشروط الموضوعة للترشح لمنصب أستاذ كرسي البحث في سلطنة عمان، حيث يجب أن يتمتع بمهارات وقدرات عالية في مجال البحث العلمي، تؤهله لا لأن يتقلد المنصب فقط، ولكن لكي ينافس على المستوى الدولي أيضاً، مما يدل على أهمية هذا المنصب، وأهمية من يشغله في الدولة.

كما يتضح اهتمام سلطنة عمان بالاختيار الصحيح لأستاذ الكرسي البحثي، حيث تعتبره من أهم أسباب نجاح الكرسي في تحقيق أهدافه؛ لذا اهتمت بوضع مجموعة من المعايير عند اختيار أستاذ الكرسي البحثي، والإعلان عنها على نطاق واسع، واستقبال طلبات المرشحين، وتقييمها؛ بواسطة فريق مكون من عدد من الباحثين المتميزين من داخل الجامعة، وخارجها، وتحال أسماء المرشحين إلى مجلس الجامعة للموافقة عليها.

ثامناً: مخرجات الكراسي البحثية:

تعد المخرجات هي الحصيلة النهائية لتفاعل مدخلات النظام معاً من خلال العمليات، وتتمثل المخرجات المستهدفة من برنامج الكراسي البحثية بالجامعات بسلطنة عمان في تحقيق ما يلي (مجلس البحث العلمي، ٢٠١٧م، ص ١١):

١- التميز في بعض المجالات البحثية من خلال تأسيس كراسي البحث العلمي في الجامعات المحلية.
٢- تعزيز بناء القدرات البحثية وطنياً.
٣- إضافة قيمة اقتصادية لمخرجات البحوث في هذا المجال.

٤- تنوع الأنشطة والجهود التي تقدمها الكراسي العلمية، ولعل أهمها إجراء البحوث العلمية في المجال العلمي للكرسي، وإصدار الكتب المتعلقه به، وتنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية في ذات التخصص.

كما تقدم الكراسي البحثية بسلطنة عمان العديد من المشروعات والأنشطة البحثية في مختلف المجالات: الزراعة، البيئة والمخاطر، إدارة المياه، الطاقة، وغيرها، ومن أمثلة تلك المشروعات ما يلي (مبارك الحمداني، ٢٠١٩م):

- **كرسي السلطان قابوس للاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي:**

وهذا الكرسي تم إنشاؤه في أكتوبر من عام ١٩٩٤م في ظل حيثيات منها: الحاجة إلى استغلال المساحات الصحراوية الممتدة في دول الخليج لتعزيز مقومات الأمن المائي والغذائي، والنظر في التحديات المتصلة بهذين البعدين في إطار المشترك التضاريسي الخليجي، حيث تلا استحداث الكرسي إنشاء مركز بحثي متخصص في مجال تقنيات الزراعة المتطورة سمي «مركز السلطان قابوس للزراعة المتطورة وبدون تربة» والذي توجهت أنشطته لما يلي:

- تهيئة الفرص للباحثين وطلبة الدراسات العليا في تخصص «تقنيات الاستزراع الصحراوي والزراعة بدون تربة» والبرامج الأخرى ذات العلاقة في الجامعة، لإجراء بحوثهم العلمية.
- إجراء بحوث علمية تطبيقية باستخدام تقنيات متطورة في الزراعة، وخصوصاً الزراعة بدون تربة.
- تقديم دورات وورش تدريبية متخصصة بالزراعات المتطورة وبدون تربة، لنقل الخبرة المتقدمة إلى الكوادر الوطنية في «دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» والدول العربية الأخرى.
- تقديم الخبرات والاستشارات والدراسات التعاقدية في مجال توظيف التقنيات الحديثة في الزراعة، وخصوصاً الزراعة بدون تربة.

- إقامة علاقات تعاون بين جامعة الخليج العربي، والجامعات، ووزارات الزراعة، والمياه، والبلديات، والتعليم العالي، والتربية، وغيرها من الوزارات ذات العلاقة في دول مجلس التعاون، تشمل تقديم استشارات فنية لتلك المؤسسات في مجال تقنيات الزراعة بدون تربة، وغيرها من التقنيات والأبحاث ذات العلاقة.

➢ **كرسي السلطان قابوس للإدارة الكمية للمياه بجامعة أُترخت الهولندية:**

ويشكل كرسي السلطان قابوس للإدارة الكمية للمياه بجامعة أُترخت الهولندية مثالًا آخر على استدراك المخاطر المشتركة، وتفعيل التعاون العلمي البيني القائم على الاستفادة من أفضل المرجعيات الأكاديمية، أو المؤسسات المتخصصة في تلك المخاطر، حيث إن التماثل بين مشكلات المياه في المنطقة عمومًا وهولندا يدفع بأعمال هذا الكرسي للتركيز على البحوث المتعلقة بأوجه التشابه والاختلاف في طرق إدارة موارد المياه، وحسب موقع الجامعة فإن الكرسي تركزت أبحاثه على أوجه التشابه والاختلاف في مشاكل المياه وحلولها في مناطق الدلتا الرطبة بالعالم الغربي، والمناطق شديدة الجفاف في الشرق الأوسط.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الإرث الذي قدمته كراسي السلطان قابوس العلمية تعبر عنها العبارة التي وضعتها جامعة أُترخت الهولندية على موقعها الإلكتروني في التعريف بكرسي السلطان قابوس للإدارة الكمية للمياه بأن "السلطان قابوس ينظر إلى العلم باعتباره الوسيلة النهائية للجمع بين الثقافات والأمم، وقد أظهر ذلك من خلال إنشاء الكراسي في مختلف الجامعات الرائدة".

تاسعاً: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

١- العامل الاقتصادي:

يتميز اقتصاد سلطنة عمان بوجود مصادر النفط والغاز وفوائض الموازنة والفوائض التجارية الكبيرة، حيث يشكل البترول نسبة ٦٤% من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة ٤٥% من الإيرادات الحكومية، ونسبة ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات للاقتصاد العماني. والثابت بأن سلطنة عمان

تمتلك ٥.٥٠ مليار برميل من احتياطي النفط الخام، والتي تمثل نسبة ١.٢% من إجمالي احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي ٠.٤% من احتياطيات النفط في العالم. ويبلغ مستوى الإنتاج الحالي حوالي ٠.٨٠٦ مليون برميل يومياً، وتعتبر الفترة بين عامي ٢٠٠٣م حتى أواخر عام ٢٠٠٨م من أفضل الأعوام لاقتصاد سلطنة عمان من حيث الأداء الاقتصادي على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث ساعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة في بناء فوائض الموازنة العمانية، والفوائض التجارية، والاحتياطيات الأجنبية. وتمتلك سلطنة عمان قطاعاً خاصاً يتميز بالقوة والتنوع، ويغطي عدة أنشطة منها الصناعة والزراعة والنسيج والتجزئة والسياحة، وتشمل صناعتها الرئيسية تعدين وصهر النحاس وتكرير النفط ومصانع الاسمنت. كما أنها تسعى إلى المستثمرين الأجانب في مجالات الصناعة، وتقنية المعلومات، والسياحة، والتعليم العالي. وتركز خطة التنمية الصناعية على موارد الغاز، وتصنيع الحديد، والبتروكيماويات، والموانئ العالمية، وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتراجع سوق النفط العالمي، إلى تقليص فوائض الموازنة العمانية في عام ٢٠٠٩م، كما أدت إلى تباطؤ مسيرة الإستثمار ومشاريع التنمية. وقد نجحت سلطنة عمان من خلال استخدام تقنية مكاسب النفط المحققة في زيادة الإنتاج في عام ٢٠٠٩م مما أدى إلى المزيد من التنوع الاقتصادي (Oman, General information).

ويعد البحث العلمي عماد أي دولة، وعنصر من عناصر منظومتها العلمية والتكنولوجية، وقد فامت الحكومة العمانية بدعم البحوث العلمية في الجامعات والمعاهد العليا بشكل سنوي، وذلك لإثراء المعرفة المستمرة لدى الباحثين، كما قامت بتمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وإنشاء حاضنات علمية في تلك المؤسسات، مع إنشاء مراكز للتميز البحثي بمؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به (صالحة عيسان وآخرون، ٢٠١٩م، ص ١٤).

ومنذ إنشاء مجلس البحث العلمي بسلطنة عمان، دأب المجلس –من خلال برامج دعم البحوث المختلفة– على توفير البيئة الملائمة التي تساعد الباحثين على الإبداع والتميز، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي والفني للباحثين لتمكينهم من أداء بحوثهم بمهنية

عالية. ومن أبرز برامج دعم البحوث بالمجلس برنامج المنح البحثية المفتوحة، والذي يتم فيه استقبال المقترحات البحثية بمختلف أنواعها وفي مختلف المجالات، ثم يتم تصنيفها حسب القطاعات البحثية ودخولها إلى فرق عمل متخصصة، للتأكد من حداثة معلوماتها وارتباطها بالواقع العماني، وذلك لخدمة أهداف التنمية المستدامة، ولتوفير الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع العماني. ويتضمن هذا البرنامج تقديم دعم لطلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) ضمن المقترحات البحثية التي تم اعتمادها والموافقة على تمويلها، حيث مول البرنامج منذ بدءه ما يقارب ١٠٤ منحة، يستفيد منها أعضاء الفرق البحثية (محمود الريامي، ٢٠١٨م، ص ٨).

وللكراسي البحثية بسلطنة عمان تأثير قوي ومباشر على اقتصادها، ففي عام ٢٠١٧م تم احتضان كرسي للدراسات الاقتصادية في السلطنة، من خلال مركز البحوث الإنسانية بجامعة السلطان قابوس، حيث إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٧م، تم التوقيع على اتفاقية بين جامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان، على إنشاء كرسي بحثي باسم "كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية"، ممول من قبل غرفة تجارة وصناعة عمان، مقره مركز البحوث الإنسانية بالجامعة، ويعد هذا الكرسي أول كرسي بحثي في السلطنة متخصص في الدراسات الاقتصادية ذات الصلة بالاقتصاد العماني، ويسعى هذا الكرسي في رؤيته إلى تحقيق الريادة في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالسلطنة، وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات التطبيقية، وعمليات التحليل الاقتصادي المختلفة، ويهدف الكرسي إلى إثراء الأطروحات الاقتصادية، ورفد المشهد الاقتصادي العماني بالدراسات والبحوث النوعية القادرة على استقراء الواقع الاقتصادي العماني واستشراف المستقبل، كما يعزز الكرسي الاقتصادي الفهم الشامل للتحديات الاقتصادية والتجارية والتنموية المعاصرة في السلطنة، ويسهم في تزويد صناع القرار –بغرفة تجارة وصناعة عمان– بالدراسات والبيانات والمعلومات اللازمة لمساندة القطاع الخاص في جهوده الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي (رجب بن علي العويسي، ٢٠١٧م، ص ٢٢).

وقد بلغ حجم الإنفاق على البحث العلمي في سلطنة عمان ٦٦ مليون ريال عماني في عام ٢٠١٨م، وأن التحديات التي تواجه تمويل البحث العلمي في سلطنة عمان هي، ضعف مساهمة شركات القطاع الخاص، حيث إن مساهمة القطاع الخاص في دعم وتمويل البحوث العلمية، تقدر ب ٣٠ بالمائة فقط من تمويل البحث العلمي في سلطنة عمان، ومن المفترض أن تصل النسبة إلى ٧٠ بالمائة (جبار بن رحمان الساعدي، ٢٠١٨م، ص ٧).

ويتم تمويل كراسي البحث في سلطنة عمان –كما سبقت الإشارة– من خلال صرف مبلغ كهبة وقفية –تصرف لمرة واحدة–، تستثمرها الجامعة الحاضنة له، وتستغل عائداتها في الصرف على راتب الأستاذ المشرف عليه، وكذلك المصاريف المرتبطة بالأنشطة والبرامج التي ينفذها.

٢– العامل الاجتماعي:

انطلاقاً من الحرص الشديد من جانب السلطنة على تعزيز درجة ثقافة التواصل مع كل المجتمعات في شتى أنحاء العالم، بل وتأكيداً على دور السلطنة في التفاعل الايجابي كعضو في المجتمع الدولي، أتت كراسي وزمالات السلطان قابوس الجامعية، وبحسب مركز السلطان قابوس للثقافة والعلوم، فإن الهدف الأساسي والرئيسي لجميع وكافة الكراسي الأكاديمية، تكمن في الأصل على تشجيع الوصول إلى مجتمع عالمي وعصري ومتقدم يعيش في سلام، ويعمل على نشر ثقافة التفاهم المشترك، والتسامح، علاوة على تقديم وجهات نظر معاصرة حول ألية إيصال الصوت العربي بصورة أفضل لصالح إحداث انسجام عالمي واسع النطاق في ظل العولمة، هذا بالإضافة إلى ما تلعبه كراسي وزمالات السلطانية في مجال تطوير دراسات اللغة العربية أو التراث (تقى العبدواني خليل، ٢٠١٨م، ص ١١٢).

واستجابةً لتوجيهات السلطان قابوس في مجلس عُمان عام ٢٠١٢م، والتي أبان فيها متطلبات المرحلة المقبلة لتنمية قطاع التعليم والنهوض به؛ حيث قال: "من أولويات المرحلة التي نمر بها، والمرحلة المقبلة التي نستشرفها، مراجعة سياسات التعليم وخططه

وبرامجه، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وصولاً إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد"، وحرصاً من مجلس التعليم على امتثال تلك التوجيهات، والاستجابة لمتطلبات تطور المجتمع العُماني ومسيرته التنموية الشاملة؛ تبنى المجلس مبادرات عديدة، واتخذ خطوات حثيثة، في سبيل الرقي بمنظومة التعليم بجميع مكوناتها وعناصرها، والتي لم تقتصر على تطوير فلسفة التعليم فحسب، وإنما شملت بناء إستراتيجية وطنية جديدة للتعليم حتى العام ٢٠٤٠م، وإعداد دراسة وافية لإعادة هيكلة مراحله ومساراته المختلفة، وكذلك تطوير تشريعاته وخططه وبرامجه، إضافة لمبادرات ومشاريع أخرى يأمل المجلس من خلالها الرقي بجودة التعليم، والنهوض بمستوى مخرجاته، وتحقيق نقلة نوعية للتعليم في سلطنة عمان، وإعداد أجيال قادرة على إدارة دفة التنمية في البلاد، وتطور المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل وتلبية متطلباته (محمد عبد الحميد لاشين وخولة خليفة محمد، ٢٠١٧م، ص ٦٣٧).

٣- العامل السياسي:

تشكل الكراسي البحثية والزمالات والأستاذيات التي تمولها الدول، أو الشخصيات الوطنية في المؤسسات العلمية والأكاديمية حول العالم شكلاً مزدوجاً من أشكال الدبلوماسية الموازية، يجمع بين مقتضيات الدبلوماسية الثقافية من ناحية، ودبلوماسية العلوم من ناحية أخرى، وقد عرج الاتحاد الأوروبي على تسمية هذا الشكل الناشئ بمسمى «دبلوماسية المعرفة». جرت هذه التسمية في ندوة موسعة نظمتها المندوبية الألمانية الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٧م، واستعرضت خلالها استراتيجيات الدول الأوروبية في تفعيل الثقافة والعلم، وربطهما في تعزيز العلاقات الخارجية الدائمة، وبشكل خاص في أوقات الأزمات والصراعات، أو عندما تنشأ التوترات السياسية، بما يسمح بإيجاد مساحة تسمح بالتواصل المستمر والتبادل بين الناس. ويسهم شكل هذه الكراسي العلمية في تعزيز التواصل بين فئة الدارسين والباحثين والأكاديميين والعلماء حول القضايا المعرفية والبحثية التي تسهم بشكل أو بآخر في تجويد منظورات التقارب وإثراء الناتج العلمي، وتعزيز الوصل

بين دوائر العلم والمعرفة المختلفة وتوطيد شبكات تأثير العلماء في المجتمع السياسي (أحمد محمد عيسى، ٢٠١٨م، ص ٨٠).

وتشكل كراسي السلطان قابوس العلمية أنموذجاً بارزاً على مستوى دول المنطقة في تعزيز نمط «دبلوماسية المعرفة»، ذلك أن فكر السلطان قابوس، ومنذ بدايات حكمه انصب على بناء مشروع ثقافي ومعرفي يوازي المشروع السياسي والتنموي في بناء الدولة، وتجسد هذه الكراسي على الجانب الآخر تعددًا في أنماط الدبلوماسية الموازية التي مارستها الدولة في عُمان، وقد خلقت تشكلًا لصوت عُمان الثقافي، وتخليدًا للدور الحضاري الذي لعبته عبر تاريخها، والمتمعن في الموضوعات والحقول التي تتوجه إليها هذه الكراسي يجد أن القيم الرئيسة التي تحاول توطيدها والبحث فيها متجسدة في (التقارب الإنساني – حوار الديانات – التجديد العلمي – التواصل الحضاري)، وهذا ما تعكسه تقاليد المؤسسات العلمية والأكاديمية التي استحدثت فيها هذه الكراسي، وطبيعة الأنشطة العلمية والبحثية التي تمارسها وتتوجه إليها (محمد ريان عدولي، ٢٠١٧م، ص ١٥).

ويتضح أن أهداف الكراسي العلمية في السلطنة، تتلامس مع دور أساسي للدبلوماسية الثقافية، وهو إثراء التواصل والتنوع بين القيم المشتركة للمجتمعات البشرية، ولذلك فإن الدبلوماسية الثقافية تشكل نقطة التقاطع بين تفاعل الثقافات، وبما يوسع من آفاق التواصل بين مختلف أطرافها وألوانها، وهذا ما يؤدي في العادة إلى بناء وتوثيق الصداقات والتقارب بين الشعوب، ثم هي من أفضل السبل لتوحيد الشعوب وتقريب وجهات النظر بينهم. ويمكن من خلال تحليل اختصاصات الكراسي، وطبيعة المؤسسات الأكاديمية التي أسست فيها، وطبيعة الأكاديميين الذين تعاقبوا على إدارتها أن نلاحظ الآتي (عمادة البحث العلمي، ٢٠١٧م):

١- التنوع في المجالات العلمية التي تتمحور حولها موضوعات تلك الكراسي، مع التركيز على مسألة الدراسات العربية ودراسات الأديان المقارنة.

٢- عراقة المؤسسات الأكاديمية التي تنشط فيها هذه الكراسي، والدور البارز لتلك المؤسسات والباحثين والأكاديميين فيها، ومخرجاتها العلمية في التأثير في الشبكات العلمية والأكاديمية.

٣- تلامس بعض موضوعات تلك الكراسي مع قضايا ذات احتياجٍ كبير في عُمان، وخاصة تلك التي تبحث في موارد المياه وإدارتها ومسائل الاستزراع الصحراوي، مما يتيح المجال لنقل المعارف والمخرجات العلمية وتطوير نهج علمي لمقاربة القضايا التنموية المحلية.

٤- السمة البحثية، والتاريخ المعرفي والتأثيري للعلماء، والأكاديميين المتعاقبين على الإدارة، والإشراف على تلك الكراسي، وقوة تأثيرهم في الأوساط الأكاديمية، وسعة نتاجهم العلمي، وهو ما يظهر من خلال سيرهم الذاتية.

القسم الخامس

التحليل المقارن بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان

يهتم القسم الحالي من البحث بإجراء تحليل مقارن بين نظام الكراسي البحثية في كل من كندا وسلطنة عمان، لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة، وذلك من خلال المحاور التي تم التأكيد عليها في الدولتين كما يلي:

أولاً: نشأة الكراسي البحثية:

تشابهت نشأة الكراسي البحثية في كندا مع نشأة الكراسي البحثية في سلطنة عمان من خلال الهدف من وراء إنشاء برامج كراسي البحث، حيث كان الهدف من الإنشاء في الدولتين هو بلوغ مراتب متقدمة بين دول العالم في هذا المجال، وتحقيق السبق والأولوية، فهدفت كندا من وراء إنشاء برنامج لكراسي البحث العلمية إلى بلوغ إحدى المراتب الخمس الأولى في العالم، كما هدفت سلطنة عمان من وراء الإنشاء إلى التعريف بعمان حضارةً وتاريخاً وثقافة، لتحقيق الريادة للسلطنة محلياً وإقليمياً ودولياً، وقد يرجع ذلك التشابه إلى تمتع الدولتين باقتصاد ساعد على دعم برامج البحث العلمي، حيث تعد كندا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، وهي إحدى أغنى دول العالم، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة الثمانية، وتمر بنمو هائل في التكنولوجيا المتقدمة وصناعات الخدمات، كما يتميز اقتصاد سلطنة عمان بوجود مصادر النفط والغاز وفوائض الموازنة والفوائض التجارية الكبيرة، حيث يشكل البترول نسبة ٦٤% من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة ٤٥% من الإيرادات الحكومية، ونسبة ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

واختلف كلا النظامين في تاريخ بداية الإنشاء، حيث أسس برنامج كراسي البحث الكندية عام ٢٠٠٠م من قبل حكومة كندا، أما كراسي البحث في سلطنة عمان فقد بدأ إنشاؤها قبل ذلك بعشرين عاماً، في عام ١٩٨٠م تحت مسمى (كراسي السلطان قابوس العلمية)، ويرجع ذلك إلى رغبة السلطان قابوس وعلى مدار ٥٠ عاماً في تقارب الثقافتين العربية والأجنبية، من خلال كراسي البحث.

ثانياً: رؤية ورسالة الكراسي البحثية:

تشابهت رؤية الكراسي البحثية في الدولتين من خلال تأكيدهما على تعزيز القدرة التنافسية العالمية، وتحقيق الريادة، كما تشابهت رسالة الكراسي البحثية في الدولتين في التأكيد على أهمية تدريب الجيل القادم من الباحثين والقادة، بما يضمن استمرار النجاح في اقتصاد المعرفة العالمي، وإعداد جيل متميز من الباحثين وطلاب الدراسات العليا، ويرجع ذلك التشابه في الرؤية والرسالة إلى العامل الاجتماعي الذي أكد على إيمان الدولتين بأهمية مواكبة التقدم العلمي والتطور الحضاري، حيث حرص برنامج الكراسي البحثية في كندا على تلبية حاجات المجتمع، فقدمت الكراسي البحثية العديد من المشروعات والأنشطة المجتمعية في مختلف المجالات مثل: النقل، والطاقة، والدراسات المائية، والدراسات البيئية، والنانوتكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والأداء المقارن، والبورصة، والمواطنة، والديمقراطية وغيرها من المجالات، وفي سلطنة عمان من خلال الاستجابة لتوجيهات السلطان قابوس في مجلس عمان عام ٢٠١٢م، والتي أبان فيها متطلبات المرحلة المقبلة لتنمية قطاع التعليم والنهوض به؛ حيث قال: "من أولويات المرحلة التي نمر بها، والمرحلة المقبلة التي نستشرفها، مراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن، والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وصولاً إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة للعمل المفيد".

وبالرغم من تشابه رسالة الكراسي البحثية في الدولتين، إلا أنها اختلفت –في سلطنة عمان– في جانب تأكيدها على أهمية التقريب بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية، والتلاقي الحضاري بين الشعوب وصولاً إلى حوار حضاري بناء، وظهر ذلك جلياً في آلية توزيع كراسي البحث بالسلطنة في عدة جامعات عالمية مختصة بمجالات أكاديمية وميادين دراسية محددة سياسية ودينية وثقافية واقتصادية وفنية. وتوزعت في دول شقيقة وصديقة حول العالم منها البحرين والأردن وباكستان، وأمريكا وبريطانيا وأستراليا واليابان وهولندا والصين، وركزت هذه الكراسي في المجمل على تعزيز التقارب والتفاهم بين الثقافات ودعم التعليم والحوار وأواصر الصداقة، كما هو نهج السلطان على مدى ٥٠ عامًا.

ثالثاً: أهداف الكراسي البحثية:

تشابهت أهداف الكراسي البحثية في الدولتين في بعض منها، حيث أكدت بعض الأهداف في الدولتين على: مساعدة أصحاب الكراسي في تحقيق التميز البحثي في العلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الصحية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة والتعليم، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للبلاد، بالإضافة إلى دعم الدراسات العلمية والبحثية وتشجعيها، ويرجع ذلك التشابه إلى إيمان كل من كندا وسلطنة عمان بالدور البالغ الذي تؤديه كراسي البحث في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي وبالتالي مواكبة التقدم الحضاري في العالم.

إلا أن الأهداف اختلفت في جانب منها، ويظهر ذلك في الهدف الرامي إلى إبراز دور سلطنة عمان في التقريب بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية، والتلاقي الحضاري بين الشعوب وصولاً إلى حوار حضاري بناء، وحرص عمان على تطوير دراسات اللغة العربية، والتراث والثقافة، وقد يرجع ذلك –كما تمت الإشارة– إلى رغبة السلطان قابوس في دعم التعليم والحوار وأواصر الصداقة بين الثقافتين العربية والغربية، ورغبة الدولة من بعده في السير على نفس النهج والخطى.

رابعاً: أنواع الكراسي البحثية:

تشابهت أنواع كراسي البحث في الدولتين من حيث تنوع الأنشطة والجهود التي تقدمها، ولعل أهمها إجراء البحوث العلمية في المجال العلمي للكرسي، حيث اختصت كراسي البحث في النظامين بمجالات أكاديمية، وميادين دراسية: علمية، ودينية، وثقافية، واقتصادية، وفنية، في النقل، والطاقة، والدراسات المائية، والدراسات البيئية، والنانوتكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والأداء المقارن، والبورصة، والمواطنة، والديمقراطية وغيرها من المجالات، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولتين التي تهدف إلى تعزيز نمط «دبلوماسية المعرفة»، وتعزيز الوصل بين دوائر العلم والمعرفة المختلفة، وتوطيد شبكات تأثير العلماء في المجتمع السياسي، كما يرجع إلى الديمقراطية المتبعة داخل المجتمعين.

إلا أن تلك الأنواع اختلفت في بعض الجوانب، حيث يتضح أن كراسي البحث في كندا تنقسم لنوعين (كراسي من المستوى الأول، وكراسي من المستوى الثاني) لكل منهما مدة زمنية معينة، ومؤهلات وشروط خاصة للمرشحين لشغل المنصب، كما تختلف نسب التمويل المقدمة لكلا النوعين باختلاف المستوى، أما في سلطنة عمان فلا يوجد تقسيم لكراسي البحث حسب المدة الزمنية، أو شروط تولي منصب أستاذ الكرسي، أو حتى حسب التمويل المقدم لها، ولكن تم تصنيفها حسب نشاطها والدولة الحاضنة له، حيث تنوعت الكراسي العلمية في الميادين المختلفة في السلطنة، وحتى عام ٢٠١٧م تم إنشاء عدد (١٨) كرسي أكاديمي يحمل اسم السلطان قابوس بن سعيد في مختلف جامعات دول العالم، ويرجع ذلك الاختلاف إلى الاختلاف في طبيعة وثقافة البلدين، كما يرجع إلى وفرة مصادر تمويل كراسي البحث في كندا، مقارنة بسلطنة عمان التي تعتمد على الهبات الوقفية لتمويل تلك البرامج.

خامساً: إدارة الكراسي البحثية:

تشابهت الدولتين في تعدد جهات الإشراف على كراسي البحث، ففي كندا تتم إدارة برنامج كراسي البحث من قبل عدة لجان لكل منها مهام، مع وجود أمانة لكرسي البحوث الكندية في مجلس البحوث للعوم الاجتماعية والإنسانية، وهي المسئولة عن إدارة البرنامج بشكل يومي، وترفع تقاريرها إلى اللجنة الإدارية، والتي بدورها ترفع تقاريرها للجنة التوجيهية، التي ترفع تقاريرها لوزير الصناعة، وفي سلطنة عمان تقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف بشكل مباشر على سبعة من الكراسي العلمية، وعلى المستوى العام للكراسي فهناك جهات إشراف أخرى داخل السلطنة إلى جانب وزارة التعليم العالي وهي: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للاتصالات الخارجية، ومكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية، ووزارة الخارجية، ومكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بالإضافة إلى جامعة السلطان قابوس، كما يتضح أن الإشراف على كراسي البحث وإدارة شئونها في الدولتين يتم على المستوى القومي، وقد يرجع ذلك إلى رغبة هذه الدول في توحيد جهودها، وضمان تلبيتها لحاجات المجتمع بشكل منظم ومدعم من قبل الدولة.

سادساً: تمويل الكراسي البحثية:

اختلفت مصادر تمويل برامج كراسي البحث في الدولتين، ففي كندا تعتبر الحكومة هي المصدر الأول والرئيسي لتمويل ودعم الكراسي البحثية، وتشترك ثلاث جهات في توفير الدعم المالي السنوي للكراسي البحثية بالجامعات الكندية، وهي مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية بنسبة ٤٥%، والمعهد الكندي لعلوم الصحة بنسبة ٣٥%، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية بنسبة ٢٠%.

وفي سلطنة عمان يتم تمويل كراسي البحث من خلال صرف مبلغ كهبة وقفية –تصرف لمرة واحدة–، تستثمرها الجامعة الحاضنة له، وتستغل عائداتها في الصرف على راتب الأستاذ المشرف عليه، وكذلك المصاريف المرتبطة بالأنشطة والبرامج التي ينفذها، ويرجع ذلك إلى طبيعة اقتصاد كندا، حيث رصدت الحكومة في كندا اعتمادات مادية من ميزانيتها، قدّرت عام ٢٠٠٠م بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإنشاء ما يقارب ٢٠٠٠ كرسي بحث في جامعاتها، أي بمعدل ٤٠٠ كرسي بحث في السنة، كما أعدت في العام ذاته، برنامج عمل خاص لإنشاء كراسي البحث يقوم على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية.

سابعاً: آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي:

تشابه كلا النظامين في أن المرشح لأستاذية الكرسي البحثي يمر بعدة إجراءات، ويخضع لعدة شروط، للتأكد من استيفائه لمعايير محددة، تقيس في مجملها مستوى تميز المرشح وجودة برنامجه المقترح، كما يتشابه النظامين في طبيعة إجراءات الترشح، ففي جامعات كندا تتميز عملية الترشح لشغل منصب أستاذ كرسي البحث بخضوعها للمساءلة المؤسسية من قبل أمانة كراسي البحث، وفي سلطنة عمان يقوم مدير القطاع البحثي بمجلس البحث العلمي بمراجعة المقترحات التي تقدمها الجامعات، والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة، ومن ثم إحالتها للجنة الكراسي البحثية للنظر فيها، كما يتم اختيار الجامعات بناءً على المقترح الذي تم تقديمه إلى المجلس، ومدى ملائمته مع الخطة العامة

للمجلس، والأولويات الوطنية الموضوعة، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة مركزية الإدارة والتعليم في الدولتين.

ثامناً: مخرجات الكراسي البحثية:

تشابهت الدولتين في مخرجات الكراسي البحثية، من حيث: المخرجات البحثية، والخبرات التدريبية للكوادر البشرية، والمشروعات والأنشطة المجتمعية، وتنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية في ذات التخصص والتي تهدف إلى: تحقيق التميز في بعض المجالات البحثية من خلال تأسيس كراسي البحث، وتعزيز بناء القدرات البحثية، وإضافة قيمة اقتصادية لمخرجات البحوث في هذا المجال، وقد يرجع ذلك إلى سعى النظامين إلى المشاركة في حل مشكلات المجتمع وتنميته، والنهوض به في مختلف المجالات.

القسم السادس

ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية

يتناول القسم الحالي ملامح منظومة البحث العلمي ومشكلاته في جمهورية مصر العربية، وما هي الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بتلك المنظومة، وما مدى الحاجة لتبني نظام الكراسي البحثية، وذلك كما يلي:

يعتبر البحث العلمي من أهم وسائل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو دعامة رئيسية من دعائم تقدم الدول ورخائها، حيث أنه المسئول الأول عن تحقيق التطور والتقدم فى كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك أصبحت قضية تطوير البحث العلمي هى قضية أمن قومي، لما له من دور فى صناعة الحاضر وضمان مستقبل أكثر إشرقاً للأجيال القادمة.

وقد أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث يعيش العالم في سباق متسارع للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة المثمرة، التي تكفل الراحة والتقدم للشعوب، فحضارة الأمم الآن تقاس بمدى تقدم مستوى التعليم والبحث العلمي الذي ينعكس في زيادة درجة رفاهية الدول، لذلك أصبح الاستثمار فى مجال البحث العلمى هو أهم وأفضل أنواع الاستثمار، فهو الاستثمار فى المستقبل وفى الغد بأدوات عصرية.

ولقد نصت المادة (٢٣) من الدستور على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي (مركز هردو لدعم التغيير الرقمي، ٢٠١٥م، ص٧).

ولقد تطور نظام التعليم العالي فى مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة)، وجامعة خاصة واحدة (الجامعة

الأمريكية) إلى ١١ جامعة حكومية إضافية حتى أواخر الثمانينات، وقد وصل حالياً إجمالي عدد الجامعات إلى ٥٢ جامعة تتكون من ٢٦ جامعة حكومية، و٢٦ جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم الطبيعية والهندسية والطبية والزراعية) تمثل ٥١.٦٪، في حين أن الكليات النظرية (العلوم الاجتماعية واالعلوم الإنسانية) تمثل ٤٨.٤% من جميع الكليات، وقد بلغ إجمالي الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية والخاصة حوالي ٢.٤ مليون طالب، وبالإشارة إلى التخصصات العلمية للطلبة المقيدين بالجامعات، كانت أكبر نسبة من الطلاب المقيدين في مجال العلوم الإجتماعية، ومن الملاحظ انخفاض نسبة الطلاب المقيدون فى الكليات ذات التخصصات العلمية والتى تعد أساس لصناعة المستقبل في الكثير من المجالات الصناعية والزراعية للبنية التحتية في مصر، مع وجود عدد كبير فى الكليات ذات التخصصات النظرية، ومن المؤشرات الهامة للتعليم العالى والتى تنعكس بشكل مباشر فى البحث والتطوير هو الطلاب فى الدراسات العليا، حيث يتم اعتبار الطلاب فى مرحلة الماجستير والدكتوراه على أنهم باحثون فى البحث والتطوير وعلى مدى السنوات الماضية ارتفع عدد الطلبة المسجلين للحصول على درجات جامعية عليا بمعدلات مختلفة (الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ٢٠١٩م، ص ص ٩-١٠).

وباستقراء وضع مصر في التقارير الدولية يتضح التالي (الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ٢٠١٩م، ص ١٣):

١- احتلت مصر المرتبة ٣٨ عالمياً فى تصنيف SCIMAGO للنشر العلمى الدولى من ضمن ٢٣٠ دولة على مستوى العالم.

٢- وجد أن مصر لديها اهتمام واضح ومتزايد في العلوم الزراعية في السنوات الخمس الماضية، وتم ملاحظة إنتاجية عالية من الأبحاث في مجالات أخرى مثل الطب والهندسة والكيمياء، بينما يوجد إنتاجية قليلة جداً في مصر لمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسب كبيرة خلال السنوات العشر الماضية على المستوى الدولي.

٣- وعند النظر إلي تأثير البحوث لوحظ بوضوح أن مجال علوم الحاسب الآلي هو الأعلى تأثيراً في آخر خمس سنوات ويليها الرياضيات ثم الطاقة ثم الفيزياء والفلك.

٤- وجد أن العدد الإجمالي للمؤلفين في مصر خلال الخمس سنوات الماضية هو٥٨.١٢٩ من المؤلفين الذين ساهموا في إنتاج ١٠٦.٨١٤ بحث في جميع المجالات، حيث كان عدد المؤلفين في عام ٢٠١٣م هو ٢٠٨٦٩ ثم ارتفع عددهم في عام ٢٠١٨م وأصبح ٣٢.٦٢١، وقد ارتفعت جودة الأبحاث العلمية المنشورة وفقاً لمؤشر معامل تأثير الاستشهاد من ٠.٨٨ عام ٢٠١٣م الى ١.١ عام ٢٠١٨م حيث يعتبر أعلى من المعدل العالمى وهو ١.

٥- وقد وجد من خلال تحليل تجمعات الباحثين، أن أعلى نسبة من الباحثين المصريين في مجالات الطب، ثم الهندسة، ثم الكيمياء، والكيمياء الحيوية، وعلم الوراثة والبيولوجيا الجزيئية، وبتحليل القدرات تم إثبات أن مصر تحتل مكانة متميزة في بحوث الكيمياء العضوية، والكيمياء العامة، والجيوفيزياء، والجيولوجيا، وعلوم المياه.

وعلى الرغم من الجهود المصرية التي سبق الإشارة إليها، والمرتبطة بدعم منظومة البحث العلمي، فإن الواقع يشير _أيضاً_ إلى وجود عدة مشكلات وجوانب ضعف في منظومة البحث العلمي والإبتكار في مصر يمكن تلخيصها كالتالي (الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ٢٠١٩م، ص ١٨):

١- ضعف البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير البحث العلمي، مما أدى إلى ضعف قاعدة البيانات لدى المؤسسات البحثية المختلفة، وبالتالى ضعف القدرة على دعم اتخاذ القرار.

٢- انحصار إنتاج الجامعات والمراكز البحثية على النشر العلمي لغرض الترقية، مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمي.

٣- معدل الابتكار في الصناعة ضئيل.

٤- أغلب الابتكارات بالمؤسسات الصناعية لا تتعلق بالمنتج، ولكنها تنحصر في العمليات الإدارية وشراء خطوط إنتاج جديدة.

٥- حتى في الحالات القليلة التي تتسم بالابتكار داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، لا يتم اللجوء إلى مؤسسات البحوث والتطوير أو الجامعات بسبب تدني مستوى الثقة بين الطرفين.

٦- ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير وخاصة من طرف الجهة المستفيدة.

٧- قلة المصادر الرئيسية والمتزايدة لضخ الدعم اللازم لميزانية البحث العلمي.

٨- إحجام أصحاب الأعمال و القطاع الخاص عن تدعيم التعليم والبحث العلمي.

٩- ضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس للحصول على مشروعات من الجهات الممولة للبحث العلمي.

١٠- عدم وجود آليات لتمويل البحث العلمي والابتكار لغير العاملين بالبحث العلمي من جهة الدولة.

١١- القصور في تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية.

١٢- القصور في مكونات البرامج التعليمية التى تؤسس لتكوين عقلية علمية للطالب في مرحلة البكالوريوس والليسانس والتعليم ما قبل الجامعي.

١٣- قلة وجود شراكات فاعلة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث العلمي.

١٤- قلة التركيز على البحوث ذات الطابع التطبيقي والتطويري التي تسهم وبشكل مباشر في عملية التنمية وحل مشكلات المجتمع.

١٥- بعض المؤسسات العلمية والبحثية في مصر مازالت تفتقر لوجود سياسات للملكية الفكرية تنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين والعاملين فيه.

١٦- محدودية العمل بنظام المستشارين العلميين لمصر في الخارج، لربط البحث العلمي المصري بالإنجازات العلمية.

كما توجد مجموعة من التحديات تواجه البحث العلمي في مصر تتمثل فيما يلي (مركز هردو لدعم التغيير الرقمي، ٢٠١٥م، ص ص ٨-١٢):

١- لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره.

٢- النقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة.

٣- تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث، وقد يأخذ الفساد أشكال أخرى تتمثل في اقتطاع جزء من ميزانية البحث لرشوة بعض المسئولين، أو قيام بعض الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل بالطلب من الباحثين تقديم مقترحات بحثية يقوم الباحث بعد ذلك بتقديم تصور أو مقترح للبحث ويعد له ميزانية متقنة، إلا أنه وبعد طول انتظار يفاجأ الباحث بأن أفكاره قد تم إعطائها لمجموعة بحثية أخرى للإفادة منها، ويعد ذلك نوع من الفساد المتمثل بالمحسوبية وعدم النزاهة العلمية.

٤- إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية كالبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى.

٥- تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.

٦- وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وإفتراض أن لديه أجندة خفية، فحراس المعلومات Gate Keeperقد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أوالمستشفيات.

٧- يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من نوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية، أولعدم توفرها أصلاً.

٨- عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.

٩- معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.

١٠- معظم البحوث وخصوصاً الأكاديمية لا يتم الإفادة منها بالشكل المطلوب، ويتم وضعها على الرفوف، ما يعني أن الجهد الذي بذل في البحث والدراسة يذهب هباءً.

١١- الفهم القاصر لوظيفة البحث العلمي وأهميته، إذ لا يزال الكثيرون ينظرون إلى البحث على أنه نوع من الترف وليس ضروري لتقدم المجتمع.

١٢- سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي، وعدم اهتمام معظم مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين، سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس، أو على مستوى الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

١٣- الاستخفاف بأهمية البحث العلمي، والسخرية من جهود المشتغلين في هذا المجال، وعدم إعطائهم المكانة اللائقة التي يستحقونها من تقدير وتكريم.

١٤- هناك العديد من القيود التي توضع أمام الباحثين، سواء بمنعهم من الإطلاع في المكتبات الجامعية إلا برسوم عالية لا يقدرون عليها، أو بعدم إتاحة ما يرغبون الإطلاع عليه من مراجع ودوريات بسهولة ويسر دون عناء، مما يثبط همة الكثيرين منهم، إضافة إلى إهدار الوقت والجهد في البحث عن المعلومات والبيانات اللازمة.

١٥- سيطرة المعتقدات والعادات البالية على شرائح عديدة من أفراد المجتمع الذين يخشون التعاون مع الباحثين، خاصة في مجال البحوث الميدانية، إما لقناعة هؤلاء المبحوثين الذين يمثلون الرأي العام بعدم أهمية آرائهم التي يمكن أن يحويها أي بحث علمي، أو لخوفهم من التعرض للمسائلة والعقاب إذا هم تعاونوا مع الباحث دون موافقة رؤسائهم في العمل.

١٦- صعوبة قياس الرأي العام في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وذلك لصعوبة توافر مقومات هذا الرأي العام بمفهومه العلمي.

١٧- تفتقر معظم الدول النامية، وفى مقدمتها الدول العربية لمراكز بحوث الرأي العام، إذ لا تتم الموافقة على إنشاء مثل هذه المراكز المتخصصة بسهولة ويسر، كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تشجع إنشاءها، ويسترشد صناع القرار بنتائج وتوصيات بحوثها.

١٨- لا يوجد تعاون كاف بين الأكاديميين والممارسين، وغياب لغة التفاهم المشترك بين الجانبين، إذ نادراً ما تنفق إحدى الوزارات أو المؤسسات أو الشركات على بحوث تطبيقية، أو تستعين أو تسترشد بنتائجها وتوصياتها، فالباحثون الأكاديميون في واد ومؤسسات المجتمع في واد آخر، لا يربطب ينهما إلا خيط رفيع لا يرى بالعين المجردة.

١٩- اتجاه بعض الباحثين في المجالات الاجتماعية والإعلامية، إلى استخدام الأساليب النمطية في معالجة بعض المشكلات البحثية والتصدي لها كما هي، دون التعمق في تحليلها والوصول إلى جذورها، وقصر المعالجة على الجوانب السطحية، مما يؤدى إلى الوصول لنتائج لا يعتد بها.

٢٠- عدم استغلال طاقات الشباب الطموح ممن لديهم أفكار مستحدثة في معالجة مشكلات بحثية يشهدها القرن الجديد، والخشية من اقتحام المشكلات الواقعية بفكر بحثي حر قوى لتشخيص الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وتحديد العلاج المناسب لها.

اتضح من خلال عرض واقع منظومة البحث العلمي في مصر أن هناك محاولات عديدة للنهوض بتلك المنظومة، ولكن اتضح أيضاً أن عناصر إنتاج البحث العلمي المصري مازالت تعاني من قصور في توافر البنية التحتية الحديثة، ونقص في مصادر التمويل، فضلاً عن وجود اختلالات هيكلية تتطلب التصحيح والمعالجة، وقد يمكن التغلب على ذلك من خلال تبني فكرة الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، باعتبار أن البحث العلمي يعتبر قاطرة التقدم والتحديث والتنمية المستدامة.

القسم السابع

نتائج البحث

مما سبق، وبعد عرض أقسام البحث المختلفة؛ فإنه يمكن تحديد أهم النتائج التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

١. تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية التي تهدف لتحقيق التنمية، من خلال قيامها بإحدى وظائفها الأساسية، وهي البحث العلمي الذي يعتبر من أهم وسائل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
٢. تشكل كراسي البحث العلمي أحد أهم أركان التطوير البحثي في الجامعات، خاصةً إذا قامت على تجسيد الشراكة المجتمعية، وتكوين مصدر دخل مستقل وثابت لدعم الأبحاث العلمية.
٣. نظراً للتنافس القائم بين الجامعات العالمية خاصةً بعد ظهور التصنيف الدولي لها، فقد احتضنت العديد من الجامعات كراسي بحثية مدعومة للمساهمة بالأبحاث العلمية والأنشطة البحثية الأخرى، مما ساهم بدرجة كبيرة في إتاحة الفرصة للباحثين والأكاديميين والمختصين في المجالات التطبيقية والاجتماعية للقيام بأبحاث متطورة وذات قيمة عالية.
٤. احتلت مصر المرتبة ٣٨ عالمياً فى تصنيف SCIMAGO للنشر العلمى الدولى من ضمن ٢٣٠ دولة على مستوى العالم.
٥. ضعف البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير البحث العلمي في مصر، مما أدى إلى ضعف قاعدة البيانات لدى المؤسسات البحثية المختلفة في مصر، وبالتالى ضعف القدرة على دعم اتخاذ القرار.
٦. انحصار إنتاج الجامعات والمراكز البحثية على النشر العلمي لغرض الترقية، مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمي.
٧. معدل الابتكار في الصناعة ضئيل، وأغلب الابتكارات بالمؤسسات الصناعية لا تتعلق بالمنتج، ولكنها تنحصر في العمليات الإدارية وشراء خطوط إنتاج جديدة.

٨. حتى في الحالات القليلة التي تتسم بالابتكار داخل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، لا يتم اللجوء إلى مؤسسات البحوث والتطوير أو الجامعات بسبب تدني مستوى الثقة بين الطرفين.

٩. ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير وخاصة من طرف الجهة المستفيدة.

١٠.قلة المصادر الرئيسية والمتزايدة لضخ الدعم اللازم لميزانية البحث العلمي.

١١.إحجام أصحاب الأعمال والقطاع الخاص في مصر عن تدعيم التعليم والبحث العلمي.

١٢.ضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس للحصول على مشروعات من الجهات الممولة للبحث العلمي.

١٣.عدم وجود آليات لتمويل البحث العلمي والابتكار لغير العاملين بالبحث العلمي من جهة الدولة.

١٤.القصور في تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية.

١٥.القصور في مكونات البرامج التعليمية التى تؤسس لتكوين عقلية علمية للطالب في مرحلة البكالوريوس والليسانس والتعليم ما قبل الجامعي.

١٦.قلة وجود شراكات فاعلة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث العلمي.

١٧.قلة التركيز على البحوث ذات الطابع التطبيقي والتطويري التي تسهم وبشكل مباشر في عملية التنمية وحل مشكلات المجتمع.

١٨.بعض المؤسسات العلمية والبحثية في مصر مازالت تفتقر لوجود سياسات للملكية الفكرية تنظم العلاقة بين المؤسسات والباحثين والعاملين فيه.

١٩.محدودية العمل بنظام المستشارين العلميين لمصر في الخارج، لربط البحث العلمي المصري بالإنجازات العلمية.

٢٠.تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث، رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل.

٢١.في التجارب الدولية توجد نماذج رائدة لنجاح وتميز كراسي البحث، فعلى سبيل المثال توجد التجربة الكندية، وتجربة سلطنة عمان، وتجربة المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وتجربة كراسي البحث في جامعات جنوب أفريقيا، حيث أحرزت تلك التجارب في افتصاديات هذه الدول نجاحات من وراء إنشاء وإدارة برامج متخصصة لكراسي البحث.

٢٢.أنشأت دولة كندا برنامجاً طموحاً لكراسي البحث العلمية عام ٢٠٠٠م ترمي من خلاله إلى بلوغ إحدى المراتب الخمس الأولى في العالم، وتعزيز التميز في البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية الجامعية، فقد كانت التجربة الكندية رائدة في برنامج كراسي البحث، حيث رصدت اعتمادات مادية من ميزانيتها، قدّرت عام ٢٠٠٠م بنحو ٩٠٠ مليون دولار لإنشاء ما يقارب ٢٠٠٠ كرسي بحث في جامعاتها، أي بمعدل ٤٠٠ كرسي بحث في السنة.

٢٣.اهتمام سلطنة عمان منذ عصر النهضة الحديثة بإنشاء كراسي البحث العلمي في ربوع العالم، بُغية التعريف بالدور الحضاري لعمان في تطوير المعرفة الإنسانية، وتشجيع البحث العلمي ودعمه.

٢٤.بلغ عدد كراسي السلطان قابوس ستة عشر كرسياً علمياً موزعة على خمس عشرة جامعة حول العالم، حيث بدأ إنشاؤها في عام ١٩٨٠م تحت اسم (كراسي السلطان قابوس العلمية) في عدة جامعات عالمية.

٢٥.وجود أوجه تشابه واختلاف بين دول المقارنة –كندا وسلطنة عمان– ترجع إلى القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التحليل المقارن لنظام كراسي البحث.

القسم الثامن

التصور المقترح لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي كل من كندا وسلطنة عمان

تتناول الباحثة خلال هذا القسم، عرض تصور مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، من خلال الاستفادة من خبرة كندا وسلطنة عمان في هذا المجال، وأيضاً من خلال الاستفادة مما تم عرضه في القسم الثالث –الأسس النظرية للكراسي البحثية في الأدبيات التربوية المعاصرة– والذي تناول فيه البحث تجارب بعض الدول مثل: المملكة العربية السعودية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجنوب أفريقيا في مجال كراسي البحث العلمي، وسيتم عرض التصور المقترح وفقاً للمحاور التالية: منطلقات التصور المقترح، أهداف التصور المقترح، محاور التصور المقترح، متطلبات تنفيذ التصور المقترح، معوقات تنفيذ التصور المقترح، سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح، وذلك على النحو التالي:

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

١– اهتمام الدولة بزيادة التنافسية العالمية في مجال البحث والتطوير والابتكار.

٢– الاستجابة للتنافس القائم بين الجامعات، خاصةً بعد ظهور التصنيف الدولي لها.

٣– الاستجابة لرؤية الدولة المستقبلية ٢٠٣٠ في رفع قدرة الجامعات، حيث يعد البحث العلمي الذي تقوم به الكراسي، من المواد التي تساهم في تنفيذ الرؤية ورفع قدرة الجامعات

٤– كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الجامعات المصرية؛ مما يحتم عليها ضرورة التأقلم معها، والاستعداد لها.

٥– تعدد المشكلات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي في مصر، والتي يرجع معظمها إلى ضعف الميزانية المخصصة للصرف على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في مصر.

٦– إن تحقيق مشروعات التنمية الشاملة في مصر يتوقف على دفع حركة البحث العلمي.

٧- الكراسي البحثية تعتبر أحد مكونات منظومة البحث العلمي، وأحد مصادر التميز البحثي للحصول على موقع متميز في التصنيفات العالمية.
٨- أهمية الكراسي البحثية باعتبارها إحدى الآليات الناجحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات، وبين مؤسسات القطاع الخاص في العديد من الجامعات على مستوى العالم.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لإحدى مؤسسات البحث العلمي في مصر، ويقترح أن يتبع البرنامج صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥م، ص ٢٧) باعتباره أحد الكيانات القومية المعنية بتمويل البحث العلمي في مصر، كما أن للصندوق مصادر تمويلية محددة، ومن مسئولياته الأساسية تمويل البرامج البحثية في العديد من المجالات المختلفة، وإنشاء البرامج الجديدة لتنفيذ السياسات المقررة من قبل وزارة البحث العلمي، وبالتالي تحقيق ما يلي:

١- تعزيز دور مصر كبيئة بحثية جاذبة عالمياً.
٢- دعم الريادة والتميز البحثي للدولة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
٣- تشجيع مؤسسات التعليم العالي في مصر لتقويم أدائها البحثي بهدف تحسينه وتطويره، من خلال المقارنة مع الجامعات العالمية والعربية ذات الأداء البحثي الأفضل، والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.
٤- الاستفادة من خبرة كندا وسلطنة عمان في استحداث برنامج للكراسي البحثية في مصر.
٥- زيادة الوعي بأهمية الكراسي البحثية؛ لدورها في تنمية الإبداع في مجال البحث العلمي، والمساهمة في تحقيق التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

ثالثاً: محاور التصور المقترح:

تتحدد محاور التصور المقترح فيما يلي:

أ- رؤية ورسالة البرنامج المقترح:

تتمثل رؤية البرنامج المقترح في: تعزيز القدرة البحثية في الجامعات المصرية، وتحقيق كراسي بحثية إبداعية متميزة في البحث، والتحقيق، والدراسات، والتدريب والتطوير في حقول تاريخ العلوم، تسهم في إثراء مجتمع المعرفة، وتحقيق الريادة محلياً وإقليمياً ودولياً.

أما رسالة البرنامج المقترح فتتمثل في: العمل على تعميق قاعدة المعرفة التي ستدعم المجتمع والاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين، وأيضًا في تدريب الجيل القادم من الباحثين والقادة المصريين، مما يضمن استمرار نجاح مصر في اقتصاد المعرفة العالمي، وتوفير مقومات الإبداع البحثي، لتوليد المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، للإسهام في تعزيز الهوية، وإعداد جيل متميز من الباحثين وطلاب الدراسات العليا.

ب- أهداف البرنامج المقترح:

يسعى البرنامج المقترح إلى تحقيق ما يلي:

١- تحقيق التواصل الحضاري والثقافي والفكري بين الأمم والشعوب العالمية.
٢- استقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة لدعم وتنشيط البرامج الأكاديمية والبحثية في الجامعات.
٣- الاستفادة من الخبرات العلمية وتسخيرها لتطوير الرصيد المعرفي والبحثي للجامعة والمجتمع.
٤- إجراء البحوث العلمية المتخصصة، وتطوير برامج الدراسات العليا في المجالات العلمية والبحثية.
٥- دعم التخصصات العلمية المختلفة، بما تحتاجه من كفاءات وأجهزة علمية ومختبرات حديثة.

٦- تحقيق الزيارات العلمية بين أساتذة الجامعات، وإجراء أنواع من الدراسات العلمية المتخصصة في مجالات معينة على مستوى البكالوريوس، أو الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه.

٧- المساهمة في التدريب والرفع من كفاءة الكوادر المستهدفة، وتحقيق التعاون المشترك بين الجامعات والمجتمعات للوصول إلى النتائج المرجوة.

٨- تحقيق قفزة نوعية نحو التميز والإبداع على المستويين الإقليمي والعالمي.

٩- تفعيل دور الجامعة للمساهمة في الوصول بالمجتمع إلَى مجتمع المعرفَة والفكَر والتطَوير العلمي.

١٠- استثمار الكوادر الإبداعية المحلية، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الشراكات العلمية الناجحة عبر استقطاب أساتذة عالميين في البحث العلمي.

١١- تطوير البحث العلمي والتدريس في المجالات المختلفة.

١٢- تحقيق طموحات الجامعة وأهدافها الأكاديمية.

١٣- تذكير الأجيال القادمة بالشخصيات التي أسهمت في النهضة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

١٤- زيادة مجالات البحث العلمي والابتكار في مصر.

١٥- تحسين القدرة التنافسية الدولية للبحث والابتكار، مع الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

١٦- زيادة إنتاج الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه.

١٧- إنشاء مسارات مهنية بحثية للباحثين الشباب ومتوسطي العمر الوظيفي، مع تشجيع الابتكار وتنمية رأس المال البشري.

١٨- مساعدة أصحاب الكراسي في تحقيق التميز البحثي في العلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الصحية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

١٩- تحسين جودة التعليم والحياة.

٢٠- تدريب الأساتذة من خلال الإشراف على الطلاب.

٢١- تطوير بيئة بحثية نشطة في الجامعات المصرية، عن طريق تأسيس بيئة أكاديمية مشجعة، وذلك بدعم البحث العلمي بأسلوب إداري مرن، وبنية أساسية جيدة.

٢٢- زيادة الإنفاق على البحث العلمي من المصادر المحلية والخارجية بما في ذلك العقود والاستشارات، وتطبيق نظام شفاف وعادل لتوزيع المنح.

٢٣- تشجيع التميز الأكاديمي في العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية والتطبيقية، وتعزيز نقاط القوة، وتوسيع نطاق التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي، وهذا بدوره سيزيد من عدد الباحثين المتميزين، ويثري العملية التدريسية على مستوى الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا.

٢٤- تشجيع البحوث متعددة التخصصات، أو ما يسمى بالبحوث البينية التي تضع الحلول للمشاكل والتحديات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما يمكّن الأفراد من تشكيل فرق لمعالجة المشكلات ذات الطبيعة المتقاطعة بين التخصصات، وهذا سيعزز من إنشاء الشبكات البحثية والتعاون البحثي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٢٥- تشجيع الابتكار من خلال تفعيل نظام الملكية الفكرية، وعمليات نقل المعرفة والتقنية وحمايتها، بالإضافة إلى عمل الشراكات مع القطاع الخاص والحكومي، بما يكفل الاستفادة من القدرات التجارية للبحث العلمي في الجامعة.

ج- أنواع كراسي البحث في البرنامج المقترح:

يتم تقسيم كراسي البحث في البرنامج المقترح إلى أربعة أنواع مقترحة، يمكن الاختيار منها، وذلك كما يلي :

- **المقترح الأول:**

يمكن تقسيم الكراسي البحثية حسب مصادر وفترة تمويلها وأهدافها إلى نوعين كالتالي: النوع الأول: حسب مصادر تمويلها تقسم إلى نوعين: كراسي بحثية تمول من الدولة وهي الكراسي الممثلة في الجامعات، وتحدد أولوياتها البحثية وفقاً للاحتياجات الوطنية والمجتمعية، وكراسي بحثية تمول ذاتياً، النوع الثاني: حسب الهدف منها وتقسم إلى: الكراسي البحثية الاقتصادية والتجارية التنافسية، وتخدم الجهة الممولة وتتولى تطوير

منتجاتها، والكراسي البحثية الخيرية والخدمية: وتهتم بالمسؤولية الاجتماعية وتقدم خدماتها للمجتمع، ويتميز هذا التقسيم بالتركيز على دعم استمرارية عمل الكرسي من خلال استثمار تمويله، كذلك وجود كراسي تمول لفترة محددة تعمل على تحقيق أهداف قصيرة المدى، وهذا النوع يتوافق مع متطلبات بعض مؤسسات القطاع الخاص المحددة.

- **المقترح الثاني:**

يمكن تقسيم الكراسي البحثية حسب مصادر تمويلها إلى نوعين: النوع الأول: كراسي تمول خارجياً بحيث يتم تغطية نفقات المنصب بالكامل، ويجوز في حالات خاصة أن يتم توفير تمويل إضافي من ميزانية الجامعة، النوع الثاني: كراسي تمول من متبرع أو ممول رئيسي، وذلك بتخصيصه وقفاً للجامعة أو تمويلاً بهدف تطوير مجالات البحث والتدريس في تخصص أكاديمي معين.

- **المقترح الثالث:**

تقسيمها إلى كراسي بحثية من الدرجة الأولى: ومدتها ٥ سنوات تجدد مرتين لتصل إلى ١٥ سنة، ويشترط أن يكون أستاذ الكرسي البحثي حاصلاً على درجة الأستاذية بنظام الدوام الكامل، متميزاً مبتكراً وله إنجازات علمية ومعترفاً به دولياً في مجاله البحثي، ويكون له العديد من الإسهامات عالمياً، كما لابد أن يكون متميزاً في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، وطلاب ما بعد الدكتوراه، ويشترط إقامته بصورة كاملة طوال مدة الكرسي البحثي، أما المرشحون من الخارج فيسمح لهم بقضاء ما لا يقل عن ٥٠% من مدة الكرسي البحثي في مصر، بشرط موافقة الجهة الداعمة للكرسي.

وكراسي بحثية من الدرجة الثانية: ومدتها ٥ سنوات تجدد مرة واحدة فقط لتصل إلى ١٠ سنوات، ويشترط أن يكون أستاذ الكرسي البحثي حاصلاً على درجة أستاذ مشارك، أو أستاذ بنظام الدوام الكامل، ومتميزاً ويمتلك العديد من القدرات البحثية المعترف بها، كما لابد أن يكون معترفاً به دولياً خلال أخر خمس أو عشر سنوات قبل ترشحه للكرسي، وأن يكون قادراً على جذب طلاب الدراسات العليا، وطلاب ما بعد الدكتوراه، ويشترط إقامته بصورة دائمة طوال مدة الكرسي البحثي في مصر.

➢ **المقترح الرابع:**

تقسيم كراسي البحث إلى نوعين كالتالي: النوع الأول وهو كراسي البحث من المستوى الأول، ومدتها سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومرتان في ظروف استثنائية، مخصصة للباحثين البارزين المعترف بهم من قبل أقرانهم كقادة للعالم في مجالاتهم، والمرشحون لشغل مناصب المستوى الأول هم أساتذة أو أساتذة مساعدون يتوقع ترقيتهم إلى درجة أستاذ في غضون عام أو عامين من الترشيح، وإذا كان المرشح قادم من خارج القطاع الأكاديمي، يجب أن يمتلك المؤهلات اللازمة ليتم تعيينه في هذه المستويات من قبل الجامعة المرشحة، أما النوع الثاني فهو كراسي البحث من المستوى الثاني، ومدتها خمس سنوات وقابلة للتجديد مرة واحدة، مخصصة للباحثين الناشئين الاستثنائيين، المعترف بهم من قبل أقرانهم على أنهم يتمتعون بالقدرة على القيادة في مجالهم، والمرشحون لوظائف المستوى الثاني هم أساتذة مساعدون، أو أشخاص يمتلكون المؤهلات اللازمة ليتم تعيينهم في هذه المستويات من قبل الجامعة المرشحة، ويمكن استخدام الأموال المتلقاة لكل كرسي لإضافة راتب الكرسي، وللمساعدة في دفع الراتب الحالي للكرسي، أو لتمويل البحث، والنسبة المخصصة لكل فئة تختلف حسب الجامعة.

د- إدارة البرنامج المقترح:

من المقترح أن تقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف على الكراسي البحثية، وتعاونها في ذلك عدد من جهات الإشراف الأخرى، ولمتابعة أنشطة جميع الكراسي يتم تشكيل لجنة برئاسة وزارة التعليم العالي، وعضوية ممثلين من الجهات التي تشرف على هذه الكراسي، تعمل على: متابعة أعمال وأنشطة الكراسي دورياً في مختلف الجامعات، وكتابة التقارير المتعلقة بأعمالها، وتفعيل أدوارها من خلال الزيارات الميدانية للجامعات الموجودة بها الكراسي، بالإضافة إلى دراسة مشاريع إنشاء كراسي علمية ورفع التوصيات بشأنها.

كما تقترح الباحثة أن يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج كراسي البحث في مصر من مركز يرأسه رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، ونائب رئيس الجامعة لتنمية البيئة وخدمة المجتمع، ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم

والطلاب، وعدد ممثل من عمداء ووكلاء الكليات، ومجموعة من أعضاء هيئة التدريس ممن يتمتعون بسمعة علمية طيبة، وممن لهم خبرة في مجال البحث العلمي محلياً وعالمياً، لتشكيلهم كأعضاء لمجلس إدارة المركز.

هـ- تمويل البرنامج المقترح:

يعتمد البرنامج بشكل أساسي في تمويله على مصادر التمويل الخاصة بالصندوق، والمتمثلة في الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصندوق، والمنح والقروض التى توافق عليها الدولة، والتبرعات والإعانات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع أهداف الصندوق، وحصيلة استثمار موارد الصندوق.

وكل جامعة في مصر لابد وأن تقدم بيان سنوي إلى الصندوق توضح فيه كيف أن كل رئيس قد أنفق التمويل الذي تلقاه، بحيث يحتوي البيان على المبالغ الخاصة بفئات مختلفة من النفقات، بالإضافة إلى النسبة المقابلة من إجمالي التمويل من برنامج الكراسي البحثية التي تم إنفاقها، ويشمل ذلك: رواتب الأساتذة والطلاب والعاملين، راتب رئيس مجلس الإدارة، الخدمات المهنية أو العقود والتكنولوجيا، المعدات، المواد والإمدادات والمصروفات الأخرى، التكاليف الإدارية المتعلقة بالكرسي، ونفقات السفر والتنقلات.

ومن المقترح أن تنقسم مصادر تمويل إنشاء الكرسي بالتنسيق مع الصندوق وفق التالي:

١- تمويل من شركات ومؤسسات وبنوك.
٢- ما يرصد لتمويل كراسي البحث من ميزانية الجامعة، أو من وقف الجامعة.
٣- الدعم الذي يمكن أن تخصصة وزارة التعليم العالي لكراسي البحث.
٤- التبرعات، والوصايا، والهبات، والأوقاف العامة.
٥- التمويل الذاتي: أي عائد مادي ناتج من تنفيذ الكرسي لخطته سواء تنفيذ مشاريع لصالح هيئات وشركات ومؤسسات عامة وخاصة، أو الإشراف على تنفيذها، أو تقديم خدمات استشارية، ويقسم العائد بالنسب الآتية: ١٥% من القيمة تخصص للإنفاق على تشغيل الكرسي، والنسبة المتبقية ٨٥% تخصص للإنفاق على المشروع أو

الدراسة لتغطية تكاليف الأجهزة والمستلزمات ومكافآت للباحثين والفنيين والإداريين المشاركين في تنفيذ المشروع، وأي مصاريف أخرى لازمة لإنجاز المشروع.

كما يتم منح بعض الامتيازات للجهة المموِّلة خلال مدة عقد التمويل، وتحديد مدة التمويل وتجديد العقد وفقاً لما يرد باللائحة المنظمة لكراسي البحث، ومنها:

١- يحمل الكرسي اسم المموِّل (سواءً أكان مؤسسةً أم فرداً).
٢- يوضع اسم المموِّل في مختلف المختبرات والمساحات التي تخص الكرسي، وأيضاً في مختلف الفعاليات ذات العلاقة بالكرسي.
٣- يتم تكريم المموِّل من قبل الجامعة.
٤- إمكانية الاستفادة من إمكانيات الجامعة ومعاملها البحثية، بما يتوافق مع ضوابط الجامعة.
٥- إمكانية الاستفادة من برامج الدراسات العليا والدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة.
٦- الاستفادة من نتائج البحوث ذات العلاقة بالكرسي، إذا كانت لديه رغبة في ذلك بما يتوافق مع أنظمة الجامعة.
٧- يوضع اسم الكرسي الذي يحمل اسم المموِّل في جميع الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية، والمحاضرات، والندوات، واللقاءات العلمية، والكتب التي يتم إنجازها تحت مظلة الكرسي.

و- آليات الترشيح لمنصب أستاذ الكرسي البحثي في البرنامج المقترح:

يجب أن يتم اختيار أستاذ الكرسي البحثي في مصر ممن يحمل درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، ويشترط أن يكون باحث متميز متخصص في مجال الكرسي البحثي، وله اهتمامات وإنجازات بحثية علمية رائدة، وأن يكون له دور رئيسي في دعم الشؤون العلمية للكرسي، ويجب أن تتم عملية الترشح وفقاً للإجراءات التالية:

١- تتقدم الجامعات بمقترحات مبدئية لإنشاء كرسي البحث، تبين من خلاله الغايات والأهداف، بما يتناسب والخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة.

٢- يقوم مدير صندوق إدارة كراسي البحث بمراجعة هذه المقترحات، والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة ومن ثم إحالتها للجنة الكراسي البحثية بوزارة التعليم العالي للنظر فيها.

٣- يتم اختيار الجامعات بناءً على المقترح الذي تم تقديمه إلى الصندوق، ومدى ملائمته مع الخطة العامة للصندوق، والأولويات الوطنية الموضوعة.

٤- تتولى الجامعة اختيار المشرف على كرسي البحث، على أن يقوم المشرف بإعداد مقترح تفصيلي لإدارة البرنامج البحثي للكرسي، ورفعه إلى الصندوق.

٥- يقوم الصندوق بتقييم المقترح التفصيلي، وبعد اعتماد المقترح البحثي من قبل هيئة المجلس، يتم التوقيع على عقود الأداء، وتقديم التمويل المطلوب لتنفيذ البرنامج.

ومن الشروط الواجب توافرها فيمن يترشح لمنصب أستاذ الكرسي ما يلي:

١- يجب أن يكون المرشحون باحثين استثنائيين من الطراز العالمي (معترف بأبحاثهم دولياً).

٢- خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات في مجال البحث العلمي.

٣- التمتع بالقدرة على جذب المتدربين والطلاب والباحثين المتميزين وتطوير قدراتهم والاحتفاظ بهم.

٤- يجب أن يتمتع المرشحون بسجلات مميزة ووافية في الإشراف على طلاب الدراسات العليا.

٥- تقديم سيرة ذاتية وافية، مع التمتع بسمعة وطنية طيبة، وملف شخصي دولي يحتل مرتبة بين أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم.

٦- أن يكون عالماً بارزاً متخصصًا ذا كفاءة عالية في مجال البحث العلمي.

٧- أن يكون ذا سمعة علمية مجيدة في البحث العلمي وخدمة المجتمع على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٨- أن يكون لديه إنتاج علمي وافر (بحوث محكمة، كتب مؤلفة ومترجمة، رسائل علمية، وغيرها).

ز- مخرجات البرنامج المقترح:

من المقترح أن تشتمل مخرجات الكراسي البحثية في مصر على ما يلي:

١- المخرجات البحثية.
٢- الخبرات التدريبية للكوادر البشرية.
٣- المشروعات والأنشطة المجتمعية.
٤- تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية في ذات التخصص والتي تهدف إلى: تحقيق التميز في بعض المجالات البحثية من خلال تأسيس كراسي البحث، وتعزيز بناء القدرات البحثية، وإضافة قيمة اقتصادية لمخرجات البحوث في هذا المجال.

رابعاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

ثمة متطلبات ينبغي توافرها لتنفيذ التصور المقترح، ولعل من أهمها ما يلي:

١- إعداد لائحة خاصة ببرنامج الكراسي البحثية المقترح.
٢- نشر ثقافة جامعية داعمة لفكرة الكراسي البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للبرنامج بأفكار مبدعة ومتميزة.
٣- توفير الموارد والنفقات للتمكن من الإنفاق على برنامج كراسي البحث المقترح.
٤- إيمان مؤسسات المجتمع بأهمية برنامج الكراسي البحثية، ودوره في إنشاء كراسي متخصصة في مختلف فروع المعرفة، ومن ثم مشاركتها في تمويل أنشطته، لأنها تعود بالنفع على تلك المؤسسات وعلى المجتمع بأسره.

خامساً: معوقات تنفيذ التصور المقترح:

تتمثل تلك المعوقات فيما يلي:

١- ضعف ثقافة البحث العلمي.
٢- ضعف البنية التحتية للجامعة.
٣- ضعف التعاون مع الجهات المعنية.

٤- انشغال عضو هيئة التدريس بأعمال خارج المؤسسة، وضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس على التقدم بأفكارهم ومشروعاتهم البحثية بالبرنامج المقترح نتيجة لعدة أسباب، من بينها الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم، وتخوفهم من ضعف الاعتمادات المخصصة للأنشطة البحثية، وغيرها من الأسباب.

سادساً: سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح:

١- نشر ثقافة البحث العلمي من خلال تحديد مفهوم البحث العلمي وأهميته، وإقناع الموارد البشرية بأهمية تبني ثقافة البحث العلمي، وإيجاد الدافعية لديهم لتبني هذه الثقافة، وبناء خطة متكاملة لتبني هذه الثقافة في الجامعة، وعمل نشرات ومطويات عن كراسي البحث، وإنشاء موقع إلكتروني على شبكة المعلومات للتعريف بكراسي البحث، وعقد الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية وورش العمل عن كراسي البحث، واستغلال وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية العلم والمعرفة، وضرورة استيعاب علوم العصر داخل الجامعات وخارجها.

٢- تشجيع الجهود الذاتية من قبل المؤسسات الإنتاجية للتبرع سواء بالأموال أو الأجهزة أو المعدات التي تتطلبها الجامعة، وعقد اتفاقات تعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

٣- عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل لتوعية جميع المعنيين، بكراسي البحث وأهميتها ودورها في تحقيق رفاهيتهم، وزيادة التعاون مع الجهات المعنية بدعوتهم إلى المناسبات المختلفة بالجامعة وتوعيتهم بإنجازات الجامعة ودورهم تجاهها، وبناء قاعدة بيانات لجميع المعنيين؛ للتواصل المستمر معهم، وتوعية جميع المعنيين باحتياجات الجامعة ومشكلاتها وطرق مساهمتهم في حلها.

٤- فتح قنوات اتصال مباشرة بين صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية وبين الجامعات ومراكز البحوث، بحيث يتمكن الصندوق من الإعلان عن برنامج الكراسي البحثية لأعضاء هيئة التدريس، وما يقدمه من مميزات وخدمات للأساتذة المتميزين من خلال استثمار أفكارهم وإبداعاتهم البحثية لخدمة المجتمع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. اتحاد جامعات العالم الإسلامي، **برنامج الكراسي العلمية**، نوفمبر ٢٠١٧م.

٢. أحمد محمد عيسى، "التعليم في عمان مسيرة تطورية متواصلة"، **مجلة رسالة التربية**، سلطنة عمان، العدد (٣٠)، ٢٠١٨م.

٣. أسماء أحمد خلف حسن، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكارات العلمية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، الصادرة عن المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد (١١١)، المجلد (٢٥)، ٢٠١٨م.

٤. **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠**، جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩م.

٥. اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم، **التقرير السنوي**، ٢٠١٩م.

٦. المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية**، بتاريخ ١٤٣٧/٧/١هـ.

٧. أمل عبد الفتاح محمد وأحمد رفعت علي، "دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية بجامعتي كولومبيا الشمالية والملك سعود وإمكان الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"، **مجلة التربية المقارنة والدولية**، العدد (١١)، ٢٠١٩م.

٨. بشاير السليمية، **الكراسي العلمية للسلطان قابوس**، جريدة عمان، ٢٠١٩م، متاح على:

https://www.omandaily.oman

٩. **تعليمات الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية**، صادرة عن مجلس العمداء بقراره رقم (١٩٧/ ٢٠١٠) تاريخ ١٤/ ٤/٢٠١٠م، بمقتضى المادة (١٧/ب/١١) من قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠٠٩م.

١٠.تقى العبدواني خليل، "قراءة في مسيرة التعليم في سلطنة عمان"، **مجلة رسالة التربية**، سلطنة عمان، العدد (٣٠)، ٢٠١٨م.

١١.جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، **ندوة بعنوان "كراسي البحث في المملكة العربية السعودية.. التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية"**، في الفترة من ١٦-١٨ أبريل ٢٠١٢م، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠١٢م.

١٢.جبار بن رحمان الساعدي، "البحث العلمي في سلطنة عمان آفاقه وأهدافه"، **ملحق نصف شهري تصدره جريدة رؤى**، بالتعاون مع دائرة الإعلام بوزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، العدد (١٥١)، مارس ٢٠١٨م.

١٣.جميلة أبو رشيد حسين الحربي، "الكراسي العلمية في كندا وجنوب أفريقيا وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة"، **مجلة البحث العلمي في التربية**، المجلد (١٣)، العدد (١٩)، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، ٢٠١٨م.

١٤.حسين الزيود، "إطلاق كرسي اليونسكو لأخلاقيات البيولوجيا في الجامعة الهاشمية"، **صحيفة الغد**، السنة الخامسة عشرة، العدد (٥٤٠٠)، ٢٠١٩م.

١٥.خالد عبد الرحمن ياسين وشريف محمد عبد العال، "الكراسي العلمية ودورها في تنمية البحث العلمي بالجامعات السعودية"، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (٥٥)، ٢٠١٨م.

١٦.رجب بن علي العويسي، **كراسي البحث في جامعة السلطان قابوس**، مسقط: دار الوراق، ٢٠١٧م.

١٧.رئاسة مجلس الوزراء، **استراتيجية التنمية المستدامة .. رؤية مصر ٢٠٣٠**، ٢٠١٧، متاح على:

https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/publication/sustainable- development-strategy-sds-egypt-vision-2030

١٨.رؤية مصر ٢٠٣٠، "استراتيجية التنمية المستدامة .. الأهداف ومؤشرات الأداء"، **مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري**، في الفترة من ١٣-١٥مارس ٢٠١٥م.

١٩.سعاد خليل ابراهيم وآخرون، "تدهور منظومة البحث العلمي في مصر .. لماذا؟"، **مجلة التنمية الإدارية**، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، المجلد (٣٠)، العدد (١٤٠)، ٢٠١٣م.

٢٠.صالح بن سليمان البقعاوي، **التجربة الماليزية في كراسي البحث، ندوة كراسي البحث في المملكة: التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض: عمادة البحث العلمي، ١٤٣٣هـ.

٢١.صالحة عيسان وآخرون، **تنويع مصادر تمويل التعليم العالي .. رؤى واتجاهات**، مسقط: دار الوراق، ٢٠١٩م.

٢٢.عائشة الدرمكي، **كراسي البحث .. والجغرافيا الفكرية**، عمان: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٩م.

٢٣.عبد الغني عبود وآخرون، **التربية المقارنة والألفية الثالثة .. الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.

٢٤.عفاف محمد جايل، "استراتيجية مقترحة لرفع القدرة التنافسية للخدمات التعليمية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات المصرية"، **مجلة مستقبل التربية العربية**، العدد (١١٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠١٨م.

٢٥.عمادة البحث العلمي، **البحث العلمي**، جامعة السلطان قابوس، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧م.

٢٦.فاطمة بنت عبد العزيز التويجري، "تحسين إدارة الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية على ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية .. دراسة مقارنة"، **مجلة التربية المقارنة والدولية .. مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، السنة الأولى، العدد الثاني، ٢٠١٥م.

٢٧.مبارك الحمداني، **كراسي السلطان قابوس العلمية: رؤية وإرث وطني دبلوماسية المعرفة والمشروع الثقافي**، ٢٠١٩م، متاح على: https://www.omandaily.oman

٢٨.مجلس البحث العلمي، سلطنة عمان، **التقرير السنوي**، ٢٠١٤م.

٢٩.مجلس البحث العلمي، سلطنة عمان، **البرامج البحثية**، ٢٠١٧م

٣٠.مجلس البحث العلمي، سلطنة عمان، **برنامج كراسي البحث**، ٢٠١٨م.

٣١.محمد العدلي مصطفى، **التقرير القطري حول البحث العلمي**، الأردن: مكتب الأردن، ٢٠١٨.

٣٢.محمد ريان عدولي، **الكراسي العلمية للسلطان قابوس**، مسقط: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م.

٣٣.محمد سويلم المهتيمي، **البحث العلمي والتحديات**، مسقط: مؤسسة عمان للصحافة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٤م.

٣٤.محمد ضياء الدين زاهر وآخرون، "منظومة البحث العلمي بمراكز البحث في الجامعات المصرية .. الواقع والمأمول"، **مجلة كلية التربية**، المجلد (٢٧)، العدد (١٠٥)، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٦م.

٣٥.محمد عبد الحميد لاشين وخولة خليفة محمد، "المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان"، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد (١٨)، ٢٠١٧م.

٣٦.محمد عتريس دالجي، **كراسي البحث العلمية في سلطنة عمان**، مسقط: دار الوراق، ٢٠١٥م.

٣٧.محمود الريامي، "البحث العلمي أساس الحضارة والتقدم"، **ملحق نصف شهري تصدره جريدة رؤى**، بالتعاون مع دائرة الإعلام بوزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، العدد (١٥١)، مارس ٢٠١٨م.

٣٨.مركز هردو لدعم التغيير الرقمي، **البحث العلمي في مصر .. علماء بالجملة ورؤية غائبة**، القاهرة، ٢٠١٥م.

٣٩.مريم عبد الله علي المالكي، "دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية"، **مجلة كلية التربية**، المجلد (١)، العدد (١٧٩)، جامعة الأزهر، ٢٠١٨م.

٤٠.معهد البحوث والدراسات الاستشارية والتدريب، جامعة الجوف، **دليل الكراسي العلمية**، ٢٠٠٥م.

٤١.منى عبد الهادي حسين سعودي وفايزة أحمد الحسيني مجاهد، "البحث العلمي آفاق وتحديات"، **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، المجلد (٢)، العدد (٣)، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٢٠١٩م.

٤٢.موسى الأهتم، **الأهداف الاستراتيجية لبرامج الكراسي البحثية**، جامعة القصيم: عمادة البحث العلمي، ٢٠١٨م.

٤٣.نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسيب عبد الله الشمري، "البحث العلمي والتطوير في العالم العربي .. الواقع الراهن والتحديات"، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (٧)، العدد (٢)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠١٧م.

٤٤.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠**، القاهرة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥.

٤٥.وشاح جودت فرج، "معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، السنة الأولى، العدد الثاني، لبنان، ٢٠١٩م.

٤٦.وقف سعد وعبد العزيز الموسى، **دراسة احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٣م.

٤٧.ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **كراسي السلطان قابوس العلمية**، ٢٠١٨م، متاح على: https://ar.wikipedia.org/wiki/كراسي_السلطان_قابوس_العلمية

ثانياً: المراجع الأجنبية:

48. Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science, **Final Report Entitled: Investing in Canada's Future: Strengthening the Foundations of Canadian Research**, Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science, 2017.
49. **Canada Research Chairs About the CRC Program**, Queens University, 2018, Available at: www.queensu.ca
50. **Canada Research Chairs, Year in Review 2007-2008**, (April 2007-March 2008).
51. **Canada, Wikipedia, the Free Encyclopedia,** Available at:en.wikipedia.org
52. Carolan Michael, **Fulbright Research Chairs in Science and Society**, Faculty of Social Science, Science and Arts, Ottawa, Ontario, Canada, 2018.
53. **Chairs Administration Guide**, Canada Research Chairs, Government of Canada, 2019, Available at: www.chairs-chaires.gc.ca
54. Dale W. Jorgenson, **Economic in Canada**, Industry Canada Research Publications Program, Industry Canada Research Monograph, 2012.
55. Francisco J. Cantu, et al. A knowledge-Based Development Model: The Research Chair Strategy, **Journal of Knowledge Management**, Emerald Group Publishing Limited, ISSN: (1367-3270), doi: (10.1108/13673270910931233), Vol. 13, No. 1, 2009.
56. Government of Canada, Industry Canada, **Canada Research Chairs**, 29 November 2012. Available at: www.chairs-chaires.gc.ca
57. Michelle Picard-Aitken Et. Al, **Tenth-Year Evaluation of the Canada Research Chairs Program: Final Evaluation Report**, Montréal, Québec, Science-Metrix Inc. Canada, 2019.
58. Mirnezami, S, & Beaudry. C, The Effect of Holding a Research Chair on Scientists' Productivity, **Scientometrics**, (107), doi: (10.1007/s11192-016-1848-y), 2016.
59. National Research Foundation, **South African Research Chairs Initiative: Guide for Applications**, South Africa, National Research Foundation, February 2016.

60. National Research Foundation, **South African Research Chairs Initiative (SARChI)**, Research Chairs and Centres of Excellence & Grants Management & Systems Administration, January 2015.
61. National Research Foundation , **Framework & Funding Guide for the DST-NRF/SAIMI -Operation Phakisa Research Chair in Petroleum Geoscience and Engineering** ,Research Chairs & Centers of Excellence (RCCE), and Grants Management & Systems Administration (GMSA), May2018,
62. Oliver and Adelaide Tambo Foundation, **OR Tambo Africa Research Chairs Initiative Framework and Application Guideline**, National Research Foundation, Department of Science and Technology, Republic of South Africa, 2018.
63. Oman, **General information**, available at: https://web.archive.org/web/20071025224733/http://www.dfat.gov.au/geo/fs/oman.pdf
64. **Our Country, Our Parliament: An Introduction to How Canada's Parliament Works**, Library of Parliament, 2016, Available at:
65. http://lop.parl.ca/about/parliament/education/ourcountryourparliment/pdfs/Booklet-e.pdf
66. Public Works and Government Services, **Canada's Global Economic Leadership: A Report to Canadians**, Canada, Public Works and Government Services, June 2010.
67. Robert Sobukwe Road, **NRF SARCHI Chairs**, University of the Western Cape, Republic of South Africa, 2017.
68. Science-Matrix inc, Evaluation of the Canada Excellence Research Chairs Program, **Final Evaluation Report**, Canda, 2014.
69. The Minister of Innovation, Science and Economic Development, Evaluation of the Canada Research Chairs Program - Final Report, Goss Glory INC, Management Consultants, ISBN: (978-0-660-05841-2), June 2016.
70. Timothy Lane, **Canada's Economic Expansion: A Progress Report**, Greater Vancouver Board of Trade, Vancouver, British Columbia, 2018.